

المَوَانِي السُّودَانِيَّة

دراسة في الجغرافية التاريخية

تأليف

الدكتور صلاح الدين الشامي

الناشر

مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقي "النجاة"

١٩٦١

تصدر هذه السلسلة بمبادرة المجلس الأعلى
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

University of Kaupum Library	
Location	
Acc. No.	354408
Class Mark	8 A

salah

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

تدفعني عروبتى واعتزازى وإيمانى بالقومية العربية الصاعدة فى كل أنحاء الوطن العربى الكبير عامة ، وأعجابى بالخطوات الثابتة التى يدعم بها السودان مركزه بين دوله المتحررة النائرة خاصة ، الى اخراج هذا الكتاب • وهذا الكتاب الذى أشرف بتقديمه الى المكتبة العربية الجغرافية النامية ، هو الثالث فى سلسلة الكتب التى أطلقت عليها « دراسات فى جغرافية السودان » • والطريف فى هذا الكتاب أنه يصور جانبا مشرفا من الجوانب التى أسدلت عليها الحجب فترة ليست بالقصيرة ولا تكشف عنها الا دراسة الجغرافية التاريخية • وقد حاولت فى هذا الكتاب أن أوضح أصالة السودان ومركزه الثابت - منذ وقت بعيد - فى دنيا التجارة والتبادل بين مجموعة الدول والشعوب والأمم التى أخذت بزمام الحضارة المزدهرة الزاهية • ويتضمن هذا البحث دراسة للموانئ التى قامت وازدهرت على خط الساحل السودانى ، وتحكى قصتها عرضا مشوقا لتجارة السودان الخارجية فى كل عصر من العصور • وكان جل همى منصبا على عرض الصور فى إطار علمى سليم تدعمه المراجع والشواهد ، وقد حاولت أن أحقق كل المعلومات التى من شأنها أن تثبت القول أو أن تؤكد •

ويسرنى بهذه المناسبة أن أقدم الى كل أولئك الذين يبحثون عن أمجاد السودان كجزء من الكيان العربى ، وعن أصالته فى الأسرة الدولية بتلك الأسانيد التى تؤكد الدور الإيجابى لمنتجاته فى المجال الاقتصادى • وأرجو أن يكون هذا الجهد المقل مجزيا ، والله نسأل أن يلهمنا التوفيق •

صلاح الدين على الشافعى

مصر الجديدة ١٩٦١

مدرس الجغرافية بجامعة القاهرة

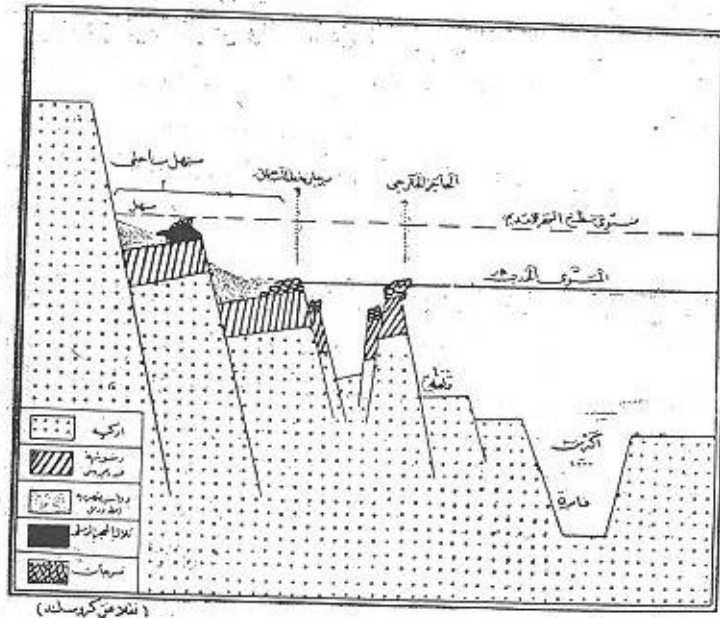
تقديم

تعريف بالسودان واشتراك منتجاته وسلعه في التجارة
النولية - خروج التجارة بطريق البحر الأحمر - تعريف
بالبحر الأحمر وعلاقته بالاختلاط - النشاط والنمو
المرجاني وأثرهما على الشروم والخلجان وقيام الموانئ -
علاقة الساحل السوداني بحركة الملاحة منذ أقدم العصور
وحقيقة صلاته ببلاد بنت •

لم يكن لفظ «السودان» معروفا أو مستخدما قبل التوسع العربى وانتشار القبائل العربية فى مساحات كبيرة من أفريقية بعيدا عن أوطانهم فى شبه الجزيرة العربية شمال النطاق الصحراوى المعروف باسم الصحراء الأفريقية الكبرى . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن « كلمة سودان » عربية أصيلة أطلقها العرب على كل الأراضى الأفريقية فيما وراء الصحراء الكبرى جنوبا ، والتي تمتد من أقصى الغرب الذى يشرف على المحيط الأطلنطى «الظلمات» الى أقصى الشرق الذى يطل على ساحل البحر الأحمر أو ينتهى عند السفوح المنخفضة للهضبة الحبشية . هكذا وردت كلمة السودان على لسان القبائل العربية المتدافعة المتعاقبة الى أوطانها الجديدة فى القارة الأفريقية ، وهى تحمل طابع المدلول الجغرافى البحت . ونحن نشير بهذه المناسبة الى أن ذلك الاسم الجديد كان ثمرة طيبة من ثمرات الجهود العربية الموفقة فى دراسة الجغرافية وعلم تقويم البلدان . و « سودان » جمع الجمع لكلمة « أسود » وهو اللون الغالب على سكان المناطق والأقاليم والأجزاء فى أفريقية فيما وراء الصحراء . وكان ذكر أرض السودان وبلاد السودان فى مؤلفات العرب من المؤرخين والجغرافيين أول محاولة للتعبير باسم موحد عن كل أراضى السود فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى . وليس غريبا بطبيعة الحال أن نقرر أنها كانت محاولة خلاقة ، لأنه فيما قبل ظهور الاسلام وانتشار القبائل والبطون العربية ، التى أسهمت فى بناء وتوسيع رقعة الدولة العربية الإسلامية الكبرى كانت كل المساحات فيما وراء الصحراء الكبرى لا تعرف باسم واحد معين يميزها عن غيرها .

أما استخدام لفظ السودان للتعبير عن مدلول سياسى وكيان معين يضم مساحات معينة فى قلب النيل الأوسط وروافده ، فلا يرجع الى أبعد من أوائل القرن التاسع عشر الميلادى بعدما دخلت هذه المساحات فى نطاق الامبراطورية المصرية . ويعنى ذلك أن التوسع المصرى فى سنة ١٨٢١ ميلادية أدى الى استخدام تعبير الأقاليم السودانية للتعبير عن كل المساحات التى خضعت للحكم المصرى . ومع ذلك فإن كلمة السودان لم تستخدم كتعبير مطلق له مدلوله السياسى

للتعبير عن الأراضي التي تقع جنوب مصر ولها حدود معينة مرسومة محددة ، الا في بداية الحكم الثنائي سنة ١٨٩٩ . وهكذا أصبح لكلمة السودان العربية مدلولان ، أحدهما جغرافي يشمل نطاق المطر ، الصيفي فيما وراء الصحراء الكبرى ، وثانيها سياسي يشمل الأراضي فيما حول النيل وحوضه الأوسط والتي تمثل ثمرة الكفاح السياسي للقوة المصرية في القرن التاسع عشر ، والتي تلقتها الشخصية السودانية النامية المتنورة ، وجعلت منها جمهورية مستقلة ذات سيادة .



ونود أن ننبه الأذهان إلى أن هذه المقدمة ضرورية لكي نبرر المسلك الذي سلكناه عندما استخدمنا كلمة السودان استخداما فيه مرونة - وعلى الرغم من حداثة - للتعبير عن الأراضي والمساحات التي كانت في ظهير خط ساحل البحر الأبيض - الأحمر - وموانيه ، وكانت منتجاتها وسلعها تجد لها طريقا إليها . وليس ثمة شك في أنه مهما اختلفت الأسماء التي عرفت بها الأراضي الواقعة فيما وراء مصر جنوبا ، ومهما اختلفت الحدود السياسية لها ، فإنه من الثابت تماما أنها اشتركت بسلعها وأسهمت بمنتجاتها في التجارة الدولية . ويمكن القول أن موقع الأراضي السودانية على خط ساحل البحر الأحمر من جانب ، وإلى الجنوب من مصر ، مهد الحضارة الأصيلة العريقة من جانب آخر ، يعتبر مسئولا مسئولية مباشرة عن دخول السلع السودانية في دنيا التجارة الدولية في ذلك الوقت السحيق ، والذي كانت فيه معظم الأراضي الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في ظلمة تامة لا يعرف العالم من أمرها شيئا . وليس ثمة شك في أن الرغبة الملحة في الحصول على السلع السودانية كانت تدفع الفراعنة إلى توجيه الحملات والرحلات إلى قلب السودان بالطريق البري الشمالي لجلبها والحصول عليها . وتعتبر رحلة حرقوف التي تمت في وقت مبكر دليلا حاسما في هذا الصدد . وتؤكد كل المراجع أن رحلة حرقوف كانت تتميز بالطابع الاقتصادي البحت ، وأنها سارت بحذاء النيل صعودا في اتجاه الجنوب . وكان الحمار بطبيعة الحال الوسيلة التي لجئوا إلى استخدامها ، لأنهم كانوا يدركون تماما خطر الملاحة في النيل النوبي ، وما تعترضه من جنادل فتوقها أو تمنع انتظامها .

دراسة الجغرافية التاريخية للتجارة السودانية الخارجية شأن كبير . وقد نشأت على أمواجه وبين ساحليه خبرة الملاحين من سكان ذلك الحوض الذي يحتله ، والأجزاء القريبة المجاورة الأخرى ، والتي تكاد تشرف عليه . وعلى الرغم من الظروف الطبيعية المتعلقة بتكوين البحر الأحمر والنشاط المرجاني فيه ، وطبيعة مناخه وقسوة الحرارة والرطوبة معا والتي تضعه في صف البحار غير الملائمة للنشاط الملاحى في مثل ذلك الوقت المبكر ، على الرغم من ذلك كله ، فإن قيام الحضارات وازدهار المدينت على مقربة منه - على كل من جانبيه الأفريقي والآسيوى - دفعت الانسان اليه دفعا ، فركبه وذلك ومارس فيه وبين شرومه وخلجانه وشطوطه المرجانية الخطرة المألحة والتبادل التجارى . ونود قبل الحديث عن قيمة البحر والساحل السودانى المشرف عليه في خدمة التجارة الخارجية للسودان وعلاقاته مع غيره من الأمم والشعوب والدول ، أن نتعرض في ايجاز لدراسة صفة ذلك البحر ، وصفة خط الساحل وصفة شرومه وخلجانه . وقد تلقى هذه الصور الضوء على الهدف الذى نحاول الوصول اليه والتعريف به وتحديد معالمه .

ويظهر من دراسة القطاع المستعرض للبحر الأحمر وجوانبه أن الانكسارات التى كونت الأخدود هنا من النوع السلمى ، وتظهر فيه ثلاث درجات واضحة . وكانت تلك الدرجات المجال الذى ظهر عليه وأثر فيه النشاط والنمو المرجاني ، الذى يعبر عن صفة البحر الأحمر الأساسية . وقد أكسب هذا النمو المرجاني ساحل السودان مميزات خاصة لها علاقة كبيرة بالملاحة من جانب ، وقيام الموانى من جانب آخر . وساحل السودان شمال سواكن نموذج طيب للعلاقة بين النشاط المرجاني وقيام الموانى .

ويمتد الساحل السودانى شمال سواكن بحيث توازيه تلال البحر الأحمر والحاجز المرجاني الساحلى والحاجز الخارجى . وتبدو كلها في شبه امتداد واضح ظاهري منتظم . ويفهم ذلك الانتظام على ضوء علمنا بتكوين الدرجات الثلاث التى كانت نتيجة للحركات التى أدت الى تكوين الأخدود الأريتري . وكان مستوى سطح البحر الأحمر يصل الى قاعدة التلال الأركية بحيث تمثل الدرجة الأولى مجال النشاط المرجاني وتكون عليها الحاجز الأول . وقد تراكمت الرمال

والزلط والحصى والمواد المفتتة المنقولة من التلال سواء عن طريق الوديان أو بالتعرية الهوائية ، في المنطقة الضحلة من البحرين التلال العالية وبين الحاجز المرجاني الأول القديم . وأصبحت تلك الرواسب مقدمة للسهل الساحلى ، وتجمعت في نفس الوقت المواد العضوية على الدرجة الثانية ثم حدثت حركة رفع ترتب عليها وقوع الدرجة الثانية تحت عمق من الماء يقل عن ٣٠٠ قدم (٥٠ قامة) . ومن ثم بدأ النشاط المرجاني والنمو على هذه الدرجة . وترتب على ذلك أيضا انحسار الماء عن مقدمة السهل الساحلى وانكشفت الدرجة الأولى التى كانت تتكون من اختلاط الرمل بالزلط والبقايا المرجانية ، وأصبحت الدرجة الثانية المجال الجديد للنشاط المرجاني . وتكررت الظروف السابقة وتكون حاجز جديد ثم عاد البحر الى التقهقر ، وانخفض مستوى سطح البحر ، فأصبحت الدرجة الثالثة قاعدة الحاجز المرجاني الحديث Barrier Reef . وامتد السهل الساحلى الى الحاجز القديم على الدرجة الثانية التى تمثل الحاجز الساحلى Fringing Reef في الوقت الحاضر . وتم خلال حركتي الرفع أو الهبوط اللتين أدتا الى تقهقر البحر وانخفاض مستوى سطح البحر حدوث الشقوق والكسور في الدرجتين الثانية والثالثة . واتخذت هذه الكسور صور خلجان وشروم صغيرة ، تتوغل في خط الساحل ، وتمثل المواقع المحمية الصالحة لرسو السفن في الوقت الحاضر . ويستحسن قبل العناية بدراسة تلك الشروم والخلجان أن نهتم بدراسة بعض المظاهر والمعالم الطبوغرافية والمرجانية التى تنتظم على الساحل وتحاذيه لما بينها وبين تلك الخلجان من علاقة أصيلة .

وتشير أولا الى التلال الأركية التى تعرف باسم تلال البحر الأحمر ، وتمتد بحذاء خط الساحل وموازية له في الاقليم المصرى والسودان . وتمثل التلال لحافة الأساسية الغربية للأخدود . وتتكون أساسا من الصخور القديمة ، ويتراوح ارتفاعها بين ٤٠٠٠ ، ٨٠٠٠ قدم ، وقد مزقتها الأخوار والوديان الجافة تمزيقا شديدا . ويرجح ارتفاع تلك التلال فيما بعد الميوسين الأسفل على أحدث تقدير . ويبدو أن الارتفاع قد تم على دفعات ، كان آخرها وأهمها الحركة التى حدثت في البلايوسين الأعلى . وتمثل قاعدة تلك التلال خط الساحل قبل أن يتكون السهل الساحلى الحالي . ويعنى ذلك أنها كانت دائما فوق مستوى سطح البحر ، حافة قافزة تحدد الأخدود من ناحية الغرب .

أما السهل الساحلي فيمتد بحداء التلال ، ويتراوح عرضه بين خمسة وعشرة أميال ، وتكون انحداراته تدريجية من الغرب الى الشرق . وتتكون الطبقة السطحية التي تغطي تلك السهول من مفتتات الصخور من التلال التي تجرفها الوديان والأخوار ، التي تنحدر من منحدرات التلال الشرقية وتهبط الى السهل الساحلي فتمزقه . ويمكن أن نذكر أن السهل يتكون عامة من طبقات رملية تكسو السطح ، وتتناثر في مناطق متباعدة رمال ناعمة وتكوينات عشة ، تؤدي في كثير من الأحيان الى عرقلة حركة النقل بالسيارات . وتظهر في بعض الأجزاء الأخرى بطون الأودية الضحلة التي تغطيها طبقات من الطين . وتختلط كل هذه التكوينات من رمال خشنة وزلط وحصى ببعض الكتل الكبيرة على شكل أحجار تبدو مغمورة في التكوينات الأقل أقطارا . وتتحطم تلك الأقطار تبعا لتتابع الحرارة والبرودة من جانب ، وارتفاع درجة الرطوبة النسبية من جانب آخر . ويفسر ذلك أيضا انتشار الزلط والحصى والكتل غير المنتظمة الشكل على السطح ، وتكاثرها كلما اقتربنا من قاعدة التلال . ويوجد الى جانب ذلك كله بقايا النشاط المرجاني ضمن الرواسب التي كونت السهل الساحلي . ويتناثر على سطح السهل الساحلي بعض التلال الرملية المحدودة الارتفاع . وهي ان كانت تمتد موازية لخط الساحل الا أنها غير منتظمة في سلسلة تعلو عن سطح السهل . ويميزها أنها من الحجر الرملي ويتخللها بعض تكوينات الجبس ، وتعلوها بقايا من نشاط مرجاني حديث على القمم العالية . وهذه البقايا المرجانية من فعل نشاط مرجاني ، ربما كان في الوقت الذي كان مستوى سطح البحر يعلو عن السهل البحري ، وعندما كان خط الساحل يمتد قريبا من قاعدة التلال الأركية . ولا يزيد ارتفاع تلك التلال على ١٠٠٠ قدم ، وقد يتناقص الى ١٠٠ قدم في معظم الأحيان . والغريب أن البقايا المرجانية توحى بحدأة تلك التكوينات . وحدأة التلال ، ذلك أن بقائها في مواضعها يعني أن عوامل التعرية لم تؤثر فيها بعد .

وتتمثل معالم النشاط المرجاني التي لها علاقة مؤكدة بخط الساحل في الحاجز الساحلي والحاجز الخارجي والجزر المرجانية . ويمتد الحاجز الخارجي على شكل سلسلة في شريط ضيق يبلغ عرضها حوالي الميل عند سواكن ، ويمتد شمال بورسودان بحيث يتراوح ارتفاعه بين ١٠ ، ٢٠ قدما عن مستوى سطح البحر الحالي . ويفصل الحاجز عن السهل الساحلي انخفاض يبلغ عرضه بضعة

مئات من الياردات قاعة من الطين ، تنمو به نباتات السبخات الملحية . ويظهر - حتى لغير الباحث - أن تلك المنطقة كانت مغمورة تحت سطح البحر ، إذ تشبه الأصداف وبقايا المرجان على الحاجز ، الحياة المرجانية والأصداف التي تعيش على الحواجز في البحر الأحمر . ويدل امتداد طبقات البقايا المرجانية على قمم التلال الرملية من جانب ، ووجود الصخور المرجانية والأصداف على الحاجز الساحلي من جانب آخر ، على حدوث حركة الرفع التي أدت الى انحسار الماء وارتفاع الحاجز الساحلي . وهذه الحركة كانت - في الغالب - محدودة المدى وفي نطاق ضيق ، فلم يزد الارتفاع على بضعة أقدام . ويبدو أن حدوث ذلك الرفع كان بصورة منتظمة ، دون حدوث التواء أو انثناء بدليل وجود بقايا النشاط المرجاني في مواضعها على قمم التلال .

ولقد حافظ خط الساحل على مستواه في حدود ٢٠ قدما لمسافة طويلة ، رغم العيوب التي رفعت مناطق محدودة الى مستوى أكثر ارتفاعا مثل التلال الرملية وفتحات الشروم . ويبدو لنا أيضا أن حركة الرفع كانت على مراحل ، فيظهر خط من الجروف على طول امتداد التلال الرملية ، ومنها جبل مكاور . والغالب أن تلك الجروف قد تكونت حينما كانت التلال في مستوى أقل من ارتفاعها الحالي وتظهر آثار حركة الرفع أيضا في تتابع طبقات بقايا المرجان على مستويات مختلفة وفي مواضع لا يمكن أن يفسر وجودها فيه الا على ضوء قفز التلال الى أعلى خلال حركة الرفع . ويمكن للباحث أن يتتبع المرحلة الأخيرة من مراحل الرفع في مواضع متعددة من النقط المحمية على ساحل بورسودان وسواكن ، إذ يمتد جرف منخفض على بعد ياردات قليلة من البحر وأمامه مباشرة حاجز مستو يمثل جزء من اليابس الآن ، لا يرتفع أكثر من قدم أو قدمين عن سطح البحر . ولقد عمق فعل الماء ما تحت الجرف مباشرة بصورة مشابهة تماما لتلك الأجزاء التي ما زالت تحت تأثير الأمواج .

ويختلف عرض الحواجز المستوية المجاذبة للساحل من منطقة لأخرى تبعا لارتفاع المنطقة الخلفية . ويبلغ عرضها عند سواكن ميلا ونصف ميل ، على حين أنه يقل الى ثلث ذلك القدر عند بورسودان فلا يزيد عرض الحاجز الذي يحف بالساحل فيما بين النقطة الجنوبية لمداخل مرسى أنجاي ومداخل بورسودان في مسافة طولها ٣ أميال على ٤٠٠ ياردة . ويعني ذلك أن الساحل عند سواكن

لم يرتفع أكثر من قدمين ، على حين أنه ارتفع عند بورتسودان الى قدر يتراوح بين سنت وعشر أقدام . ويظهر من الاختلاف في عرض الحاجز أيضا أن التناكل كان أقوى فعلا في تكوين الحواجز المستوية ، من فعل النشاط المرجاني نفسه . ذلك أنه من الصعب على الباحث أن يجد مبررا يفسر قوة النشاط المرجاني في مواضع عنها في مواضع أخرى ، ولو كان النشاط المرجاني هو العامل الأساسي في هذا المجال لترتب على ذلك تساوى عرض الحاجز . ويصبح اختلاف عرض الحاجز متوقعا ومقبولا على ضوء فهمنا لنظرية تكوين الحاجز واستوائه بالنحت وفعل الأمواج . ودليلنا على ذلك أن الحاجز يبدو ضيقا للغاية في المناطق التي تقع في حماية الجزر . ونضرب لذلك مثلا بعرض الحاجز في منطقة عنكفيل ، حيث تحمي جزيرة مكاور الساحل من فعل الأمواج .

أما الحاجز الخارجى فيمثل منطقة يصبح فيها البحر ضحلا تزدحم به الشعاب ويصعد الانحدار الذى يتكون عليه هذا الحاجز صعودا سريعا من قاع البحر العميق على الجانبين . ويزدحم ذلك القاع المرتفع بالنمو المرجاني وتكاثر الشعاب المرجانية . ويمتد الحاجز الخارجى بعيدا عن الساحل بعدد من الأميال ويكاد يكون موازيا له ، ويحصر بينه وبين الحاجز الساحلى القناة الساحلية العميقة التى تستخدمها سفن الملاحة الساحلية . وتتفاوت عرض هذه القناة من منطقة الى أخرى كما سنذكر فيما بعد .

ولم تتم بعد دراسة الحاجز الخارجى تفصيليا الا في مواضع محدودة للغاية ، منها المنطقة التى تقع في مقابل بورتسودان . ويبدو الحاجز هنا بعيدا على مسافة حوالى ١٤ ميلا ، ويظهر ضخما وخطرا على الملاحة . وتوجد فيه الفتحة التى تسلكها السفن التى تدخل الميناء . ويغلب على هذه الفتحة أو الثغرة التى يكون فيها البحر عميقا للغاية وخاليا من أى نشاط مرجاني أن تكون قد تكونت من فعل الانكسارات التى أشرنا اليها من قبل ، وذكرنا أنها حدثت في الدرجتين الثانية والثالثة ، وكونت الشروم والخلجان . ويعرف الحاجز الذى يقع على يمين السفينة التى تقترب من بورتسودان باسم حاجز ونجت Wingate أما الحاجز الآخر على الجانب الأيسر فيعرف بحاجز تورتيث Towartit .

ويختلف عرض الحاجز الخارجى من منطقة لأخرى ، فيصل في بعض المواضع

الى ثمانية أميال وقد يقل في مواضع أخرى عن ذلك كثيرا . وهو مغمور في الماء لا يزيد عمق الماء على الشعاب المرجانية عن عدد قليل من الأقدام قد ينخفض الى حوالى ست أقدام . ولا يمكن لنا أن نفهم امتداد ذلك الحاجز واختلاف وضعه على ضوء النظريات العامة . ويحتمل أن يكون فعل التيارات ونشاطها على صورة غير منتظمة مهما في التأثير على القناة الضحلة للملاحة الساحلية بين الحاجز الخارجى والساحل .

ونذكر أخيرا الجزر المرجانية - Atolls - التى تبدو في شكل دائرى أو هلالى وتمثل نوعا من الحواجز التى تتكون بعيدا عن خط الساحل ، وترتفع من قاع البحر بانحدارات شديدة شبه قائمة . ويظهر على انحداراتها وجوانبها شبه القائمة النشاط والنمو المرجاني ، ويكون الماء فوقها وحولها ضحلا للغاية . ويمثلها على الساحل السودانى حاجز سنجنيب الذى أقيم عليه فنار ، وحاجز ثلاثا الصغير .

والخلاصة أن صفة الساحل وطبيعته تؤثران في الملاحة في البحر الأحمر ، ذلك أن امتداد الحواجز يتطلب كثيرا من الحرص والحذر في اختيار المسالك من وإلى خط الساحل ، بل وفي اختيار مواضع قيام الموانئ ذاتها . وتقسيم الحواجز المرجانية بامتداداتها البحر الأحمر الى قناة وسطى وقناتين ساحليتين . وتعتبر القناة الوسطى أهم تلك القنوات التى يمكن أن تستخدمها السفن المحيطة الكبيرة ، وقد يصل العمق فيها الى حوالى ١٢٩٠ قامة . ويتخلل الحواجز التى تحدد امتدادها فتحات عميقة نظيفة ، يمكن أن تمر منها السفن ، وتصل عن طريقها من البحر المكشوف العميق الى القناة الساحلية ، ومن ثم الى المراسى والموانئ على المرافئ الطبيعية . ويمتاز الساحل السودانى بانتشار عدد من المرافئ الطبيعية التى تحميها الحواجز من فعل الأمواج . ويمكن للملاحة الساحلية أن تستخدم القناة الجانبية على الجانب الأفيقى ، والتى تبدو أكثر ضيقا من القناة الساحلية الأخرى المناظرة لها على الجانب الآخر . وتمتد هذه القناة الساحلية محاذية للسواحل من رأس أبو شجرة الى سواكن لمسافة ١١٥ ميلا ، وهى هاذئة يتراوح عرضها بين ثلاثة أميال ونصف ميل ، فيما عدا بعض الأجزاء كالجزء القريب من رأس أبو شجرة وجزيرة تيللا ومرسى سلك Salak

حيث تضيق القناة الى اقل من نصف ميل . وتصبح الأعماق متوسطة في هذه الأجزاء ، وفي الجزء الواقع بين مرسى فجاب ومرسى درور . ولكنها فيما عدا هذه الأجزاء عميقة تظمن فيها سفن الملاحة الساحلية . وتبدو القناة جنوب مرسى سلك طبيعية على مسافة نصف ميل جنوب شرق اللسان الرملي ، ويصبح عرضها ١٢٠٠ ياردة وتعود للاتساع بعد ثلاثة أميال . وتتراوح الأعماق في الأجزاء الضيقة من القناة بين ١٤ ، ٢٤ قامة . وتمتد القناة جنوب ذلك اللسان الرملي لمسافة ٢٢ ميلا بين الحاجز الساحلي وبين الساحل ، ويصل عرضها الى ميلين في مسافة طولها ٢٧٥ ميل ، وتمتد بهذا الساحل حتى تدرك المدخل الرئيسي الى سواكن . ويصل عرضها هنا بين الحاجز الساحلي والحاجز الخارجي الى حوالي ميل كامل . والملاحة الساحلية في القناة الجانبية على كل حال سهلة ميسرة لأن الأعماق ملائمة ، ومع ذلك فهي خطيرة في أثناء الليل خصوصا في المواضع التي تضيق فيها .

ومهما يكن من أمر فان الملاحة في البحر الأحمر تقوم على الاعتراف بالامر الواقع ، وهو امتداد الحواجز المرجانية والجزر ، وانتشار الأجزاء الضحلة . وليس من السهل على سفن الملاحة المحيطة أن تصل الى الموانئ من عرض البحر الا عبر الفتحات الطبيعية التي تمهد طرقا عميقة خالية من أثر النمو المرجاني . ذلك أن وجود تلك الثغرة في الحاجز الخارجي يوضع في مقدمة العوامل التي تحدد قيمة المرفأ وتؤدي الى وضعه في خدمة الملاحة . وجدير بالذكر أن هناك كثيرا من المراسي على الشروم والخلجان التي تتناثر على طول الساحل السوداني ، ويبدو الواحد منها في حماية طبيعية بشكل يجعلها تفوق كل ميناء من صنع الانسان ، ومع ذلك فان كثيرا من تلك المراسي ظل عديم القيمة لعدم وجود الثغرة التي يمكن أن تسلكها السفن من وإلى عرض البحر .

ومرافق الساحل السوداني نوعان من الشروم أو الخلجان الصغيرة . ولعل أهم ما يلفت النظر هو الأعماق المناسبة في تلك الشروم أو الخلجان .

ويفسر كروسلاند Crossland تلك الظاهرة على أساس حدوث شقين متقاطعين على شكل صليب . ويميز الباحث بين نوعين ، يكون النوع الأول مشابها لمرفأ ميناء بورتسودان ، ويشبه الآخر مرفأ ميناء سواكن . ويمتاز

النوع الأول بطول الذراع الموازية لخط الساحل كما يمتاز بعمقه ، أما الذراع الأخرى الذي يربطه بالبحر فيبدو أقل طولاً وعمقا . ويختلف النوع الثاني بحيث تصبح الذراع التي تربط الشرم بالبحر أكثر طولاً وأكثر عمقا من الذراع الأخرى . ويلاحظ في حالة الموانئ التي تنتمي للنوع الأول أن الأرض الممتدة بين الذراع الداخلية والبحر قد قطعت في الغالب وتحولت الى حاجز واق يتجمع عليه الرمال وتكون جزرا . ويكون لتتابع خروج التيارات أثره في ردم النهايات الجنوبية من الحاجز بأكوام من الرمال الشديدة الانحدار . ويمكن العثور على مئات المواضيع التي تشبه كل نوع من هذين النوعين المشار اليهما . ولابد من الإشارة الى حقيقة أخرى تتعلق بنظافة الشرم من النشاط المرجاني . ذلك أن وصول خور من الأخوار وتدفق المياه العذبة التي تختلط بها حمولة من الرواسب يترتب عليه استمرار نظافة المرفأ ، لأن النشاط المرجاني يلائمه ازدياد الملوحة بسفاه المياه .

وخلاصة القول أنه لا بد من الاعتراف بأن صلاحية موضع من المواضيع أو شرم من الشروم لقيام ميناء يرتبط بعاملين أساسيين هما : -

أولا - وجود الفتحة أو الثغرة في الحاجز الساحلي والحاجز الخارجي التي تمكن السفن من الوصول في مجرى عميق نظيف صالح للملاحة .

ثانيا - توفر الأعماق الملائمة للملاحة في قلب الشرم أو الخليج ، والتي تسمح أبعاده بمرور السفن ودورانها حول نفسها في غاطس معقول .

وبعد ، فتلك صفة البحر الأحمر وخط الساحل السوداني والعلاقة بينه وبين النشاط والنمو المرجاني من ناحية ، وبين الشروم والخلجان التي قامت عندها الموانئ منذ أقدم العصور من ناحية أخرى . ونحن نؤكد قيمة تلك الشروم والخلجان ، لأنها أسهمت في خدمة النشاط الذي مارسه الانسان في ركوب البحر وصفة التجارة . أما من حيث نشاط حركة الملاحة فقد أسهم فيه المصريون القدماء وعناصر بشرية أخرى . وكان هدفها جميعا ممارسة التجارة والتعاون التجاري . بل ان كروفت Crawfoot يرى أن المصريين دخلوا على حركة الملاحة فيه ، وأن هناك من هم أقدم منهم في ممارسة الملاحة والاستغلال

بالوساطة التجارية فيه . ويؤكد ذلك القول ما يذهب اليه وينريت ، الذى يذكر أن أغلب التجارة والسلع الواردة من بلاد بنت الى مصر وغيرها كانت تصل عن طريق كثير من الوسطاء من التجار الملاحين ، وأن من بينهم من كان من أهل بنت ذاتها . وليس لنا الا أن نتصور بل أن نعرف بأن خبرة الملاحين كانت واسعة وأنها مكنتهم من التغلب على مشكلات الملاحة التى جابهت سفنهم . ويبدو أنها لم تكن لتعوق نشاطهم وانتظام رحلاتهم التى لانت تشق البحر الأحمر من أقصى الجنوب الى الشمال . واذا كنا ندرك تلك الخبرة وقيمتها ، فانه ليس من السهل علينا أن نقف على حقيقة أو طبيعة العلاقات التجارية . ومع ذلك فان ثمة أضواء يمكن أن نستوحىها من وثائق قدماء المصريين الذين شاركوا غيرهم فى ركوب البحر وممارسة صغابه من أجل الوصول الى بلاد بنت .

وكان النشاط الملاحي الذى ازدهر فى البحر فى الوقت المبكر يستهدف بلاد بنت الغنية ببخورها وعطورها وذهبها حتى باتت حجر الزاوية فى كل تلك المجهودات المضنية الخطيرة . وبهذا الآن أن نبحث عن طبيعة العلاقة بين بلاد بنت والساحل السودانى ، هل هو جزء منها ؟ أو لا يمت لها بصلة تذكر . كما قد يتطلب الأمر أن نتعرف على قيمة ذلك الساحل بالنسبة لحركة الملاحة فى البحر الأحمر بصفة عامة . والمفهوم أن المصريين القدماء لم يسجلوا لنا موقع بنت بأكثر من وصفهم لها بأنها تقع فى جنوب مصر ، ويسهل الوصول اليها بطريق البحر الأحمر ، وهو الطريق الذى سلكته رحلاتهم سعياً وراء منتجاتها . وقد اتفق العلماء وجمهرة الأثريين على وضعها على جانبى البحر الأحمر الجنوبي بحيث تشمل مساحات تمتد فى ظهر ساحليه الأفريقى والآسيوى . ويؤكد نافيل Navile أنه من الخطأ الجسيم تقييد موقع بلاد بنت بمنطقة محددة بعينها . ولو أنها فى رأيه تبدأ من سواكن أو مصوع (١) أما مسبيرو Maspero فيبدو أكثر اطمئناناً فى تحديد العلاقة بين بنت والساحل السودانى ، ويذكر أنها تمتد الى الجنوب من خط وهمى يمتد فيما بين بربر وسواكن (٢) . ويبرر

البعض ذلك الرأى على ضوء الرحلات التى أوفدها الملكة حتشبسوت . ويبدو أنه من المستبعد قطعاً أن تكون سفنها قد وصلت فى هذه الرحلة الى أبعد من المنطقة الممتدة فيما بين سواكن ومصوع ، والتى تشمل أجزاء من الساحل السودانى وساحل أريتريا الحالية .

ويصبح تحديد الساحل السودانى بالنسبة لموقع بلاد بنت سهلاً ميسوراً على ضوء علمنا بما يلى : -

- أ - المصريون القدماء لم يحددوا موقعها برسم واضح فى وثائقهم الأصلية .
- ب - أنهم لم يربطوها بمكان معين سوى اشارتهم الى أنها تقع فى الجنوب ، ويمكن الوصول اليها بطريق البحر الأحمر .
- ج - أنهم يحصلون منها على سلع معينة ، قوامها البخور والعطور والذهب وسن الفيل .

فلماذا لانكون مرئى فى بحثنا ، ونعتبر لفظ « بنت » لفظاً مرناً مطاطاً ، يشمل منطقة أو مناطق تضيق وتوسع مساحتها ، تبعد وتقترب المسافة بينها وبين مصر ، حسب الظروف وطبيعة الاحتمالات . ونحن نستوحى الدليل على ذلك الضرب من التفكير من طبيعة رحلات الفراعنة أنفسهم الى بلاد بنت . فهم كلما تقدم بهم العصر وزادت خبرتهم فى ممارسة الملاحة بطريق البحر ، وحصلوا على احتياجاتهم من البخور والعطور والذهب وسن الفيل عبروا عن ذلك كله بأن رحلتهم كانت الى بلاد بنت (١) . ولذلك فنحن لانستبعد مطلقاً أن يكون الساحل السودانى فى أطرافه الجنوبية جنوب سواكن من ضمن أجزاء الساحل الأفريقى على البحر الاريتري التى عرفت باسم بلاد بنت . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن ذلك الجزء من الساحل السودانى شاهد واشترك بنصيب فى خدمة النشاط البحرى الملاحي والتجارى الذين سجلت آثارهما فى ذلك الوقت المبكر للغاية .

١ - لم يتغير مدلول كلمة بنت فى كل من الدولة الحديثة أو الوسطى وذلك على الرغم من أن سفن الملاحة البحرية للدولة الحديثة كانت قد أوغلت فى رحلاتها جنوباً عن السفن التى سبقتها فى رحلات مماثلة فى عهد الدولة الوسطى الى بلاد بنت .

(١) Navile , E. : Commerce de L' Ancienne Egypte P. 7 .

(٢) Maspero , S : The Dawn of Civilization P. 495

ونحن اذا اقتنعنا - من وجهة النظر الموضوعية - بأن بلاد بنت كانت تضم
أراض ومساحات من اليابس الأفريقي في ظهير الساحل الغربي للبحر الأحمر ،
وأن الساحل السوداني في أطرافه الممتدة جنوب سواكن كان من ضمن تلك
المساحات ، فإننا نشعر حقيقة بأننا مازلنا في حاجة ملحة الى بعض الأدلة القوية
الأصيلة التي تدعم ذلك الاقتناع وتؤيده أو تعود فتتقصه . وبهنا عندئذ أن
نتعرف على حقيقتين أساسيتين أصيلتين تلقى الضوء على تلك النتيجة فتبرزها
وتوضح معالمها .

أما الحقيقة الأولى : فتتعلق بطبيعة سكان منطقة الظهير Hinterland

وتفهم على ضوء علمنا بحياتهم وعلاقاتهم بالبحر والنشاط فيه . وهم كما تشير
المراجع جماعات كانت تعيش في عزلة تامة ، منطوين على أنفسهم متأخرين بدائيين
لا يحبون البحر ولا يتفاعلون معه في أى صورة من الصور (١) .

وليس ثمة شك في أن طبيعة مثل هؤلاء السكان من التروجلوديت وسلبيتهم
وعزلتهم وانطوائهم على أنفسهم ، كانت تحتم على العناصر النشيطة من الملاحين
في البحر الأحمر والباحثين عن الربح من التجارة والحصول على السلع والمنتجات
المعينة ، أن يحصلوا عليها بمجهوداتهم الخاصة وطريقتهم التي يذللون
بها الأمر . لذلك اتجه الملاحون التجار من أهل سبأ وحير ومن مصر - من أجل
ذلك - ومارسوا نوعا من العلاقات التجارية مع الساحل الأفريقي للبحر الأحمر .
ولابد أن نفترض أنه كانت لهم مراسيمهم التي تأوى إليها السفن ، ويخزنون
فيها الماء العذب ، ويلجئون اليها وقتما تشتد العواصف والأنواء وتتعذر الملاحة
في البحر المكشوف . واحتياجهم الى مراسي ومرافئ كان أمرا طبيعيا ، لأن
البحر الأحمر الذي يعج بالنشاط المرجاني وتكتنف سواحله الجواجز المرجانية
في شبه انتظام تام ، يعتبر من أخطر المسطحات المائية - كما بينا - على الملاحين
والملاحة . وعلى الرغم من افتقارنا انشديد الى أدلة مادية على استقرار تلك
العناصر النشيطة على خط الساحل السوداني أو في نقطة معينة منه ، إلا أننا

تعتقد أن ثمة استقرارا قد حدث في صورة أو أخرى ، في مناطق متفرقة متباعدة
في ظهير خط الساحل وعلى المنحدرات الجبلية في الظهير . وقد يدعم ذلك الاعتقاد
ما يؤكد تبادور بنت عن قيام حضارة أكسوم Axum على أسس من حضارة
سبأ . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن استقرار تلك العناصر للنشيطه أو
احتكاكها بالنقط الساحلية كان مدعاة لنقل البذرة الأولى التي أثرت في شكل
حضارة على مرتفعات شمال الهضبة الحبشية في مملكة أكسوم .

وترتبط الحقيقة الثانية : بقيمة منطقة الظهير من وجهة النظر الانتاجية
والاقتصادية البحتة . ويعنى ذلك أننا نتساءل عما اذا كان الانتاج وفيرا وكثيرا
وفرة وكثرة تتعادل مع الاقبال عليه من ناحية ، ومع خطورة الرحلة بين شطوط
البحر الأحمر المرجانية التي تكتنف الساحل وتضيق عليه وعلى شرومه وخلجانه
الخنق . ونود أن نذكر أنه ربما كانت الغابة النوبية Nubian Forest
التي كانت تمتد في منطقة التلال في ظهير خط الساحل بين سواكن ومصوع ،
والتي لم تتقهقر الى الجنوب الى المرتفعات الأريتيرية الا في العصور التاريخية
الحديثة ، تمثل موردا طيبا لبعض من الغلات والسلع والمنتجات المتباينة التي
اشتد عليها الطلب آنذاك ، كالبخور والعطور والصمغ وسن الغيل . ويؤكد
ذلك الافتراض استمرار امتداد أوطان الفيلة حتى نهاية عصر البطالمة وظهور
الرومان ، في أجزاء قريبة للغاية من تلك المناطق في اقليم الظهير لخط الساحل
السوداني . ونحن نرى في تميز هضبة أركويت في ظهير سواكن بغطاء نباتي
طبيعي يختلف عن المنطقة المحيطة بها نتيجة لظروف مناخية معينة مبررا كافيا
يدعم الفكرة عن الغنى النباتي الذي اشتهرت به الغابة النوبية ، قبل أن تتقهقر
جنوبا مع اشتداد الجفاف وتزايد . وإذا علمنا أن الجمل لم يكن قد دخل بعد
الى أفريقيا والسودان حتى ذلك الوقت ، فلا بد من قبول الافتراض السابق
ذكره ، والاعتراف بأن هذه المنطقة كانت موردا طيبا للسلع والمنتجات التي
تشارك في التجارة ، وأنها كانت في متناول الرحلات المحدودة التي يقوم بها
التجار من مراكزهم الساحلية الى الداخل على ظهور الحمير . ويعنى ذلك من
ناحية أخرى أن قصر المسافة بين خط الساحل ومناطق الانتاج في الظهير أمر
تبرره الوسيلة المستخدمة في خدمة النقل وقطعها . ويظن أن ميناء سبأ Sabab

على خليج نوارات ، والتي أشار اليها كروفت كانت واحدة من تلك النقاط التي تخدم تلك الأغراض التجارية في ذلك الوقت المبكر للغاية ، وأنها كانت فعلا على مسافة محدودة من الغابة النوبية ، التي تحتل سفوح المرتفعات . على أنه اذا ما حاولنا أن نقرر أمرا أو نقطع برأى في قيمة البحر الأحمر وقيمة الملاحة فيه بالنسبة للأراضي والمسنحات التي تقع جنوب مصر وتعرف الآن باسم السودان لا نجد مقرا من الاعتراف بأن اتجاه التجارة والسلع والمنتجات من قلب حوض النيل الأوسط وما حول النهر الى الساحل كان يتأثر ويخضع لعدد من العوامل الأساسية التي نلخصها فيما يلي :

أولا : صعوبة الاتصال بين قلب حوض النيل الأوسط وخط الساحل . ذلك أن الجمل لم يكن قد عرف طريقه بعد الى أفريقيا . ولا يمكن للباحت أن يتصور حيوانا غير الجمل قادرا على قطع تلك المسافة الكبيرة بين النيل والساحل ، في ظروف تتميز بالقسوة في كل مقوماتها البيئية . ويمكن القول ان تلك القسوة تتمثل في فقرها الشديد في الغطاء النباتي ومواردها المائية . وربما كان امتداد الغابة النوبية وازدهارها بالحياة النباتية وغناها بالأشجار ، من أهم العوامل التي كفلت للتجار والباحثين عن السلع والمنتجات والذين يلجئون الى شروم الساحل وخليجانه ، حولة طيبة صرفتهم عن التوغل ، أو عن مجرد محاولة التوغل الى الداخل . وربما كان انطواء التروجلوديت وميلهم للعزلة سببا آخر ، يبرر انصراف التجار عن التوغل في أرض يشوبها الفقر في مقوماتها والغموض في سكانها .

ثانيا : كان لتقدم الملاحة وازدياد خبرة الملاحين في ركوب البحر ، والتوغل جنوبا بعيدا عن الساحل السوداني ، أثر واضح في طبيعة التعامل مع الساحل السوداني واستخدامه . ونحن نعتقد أن التقدم نحو باب المندب والتعامل مع أراضي القرن الأفريقي وجنوب غرب الجزيرة العربية ، أدى الى انصراف التجار والملاحين عن الساحل السوداني انصرافا جزئيا . ويرجع أنهم باتوا لا يستخدمون شرومه الا كبلجا لسفنهم ، حين تشتد بهم العواصف والأنواء وتسوء الأحوال الجوية في البحر الأحمر .

ونخلص الى أنه ليس ثمة مفر من افتراض قيام اتصال في صورة من الصور بين حركة الملاحة المتزايدة في البحر الأحمر وبين الساحل السوداني ، وأنه ثمة صرافى كانت تقف عندها السفن لغرض أو لآخر . ومع ذلك فنحن لا نملك من الوثائق ما يفسر القول أو يؤكد ، ويضعه في إطاره السليم .

الفصل الأول

الموانئ البطلمية على الساحل السوداني

- اتجاه اليونانيين البطالمة الى تجارة البحار الجنوبية -
- اهتمامهم بالبحر الاحمر واتصالهم بالساحل السوداني -
- تأسيس الموانئ في المواقع المناسبة • بطليموس ثيرون
- سيدة الموانئ البطلمية - تحقيق موقعها - المراكز البطلمية
- في خدمة الالهة والتجارة •

الموانئ البطلمية على الساحل السوداني

إذا كنا قد تلمسنا في الصفحات القليلة السابقة الأدلة على قيام نشاط اقتصادي أو ملاحى مارسه العناصر النشيطة في البحر الأحمر دون أن يستجيب لها أو لنشاطها سكان الظهير ، فإن الوثائق والمسجلات المدونة التي خلفها النشاط الهليني (اليوناني) عن الملاحنة في البحر الأحمر وتجارته قد تسهل الأمر علينا وتثبت أقدامنا في معالجة الموضوع والتعرف على طبيعة النشاط على الساحل السوداني وموانئه . ويظهر لنا من دراسة تلك الوثائق والسجلات أنها دونت على ضوء ما كان من نشاط ايجابي مارسه الرحالة والتجار ، وما خلفوه من تقارير وتسجيلات . وتبدى مثل تلك الوثائق رغبة اليونانيين الملحة - بعد الاسكندر - في ممارسة الملاحنة من أجل السيطرة على تجارة البحار الجنوبية ، والتي يعتبر البحر الأحمر واحدا منها . والمفهوم أن تجارة تلك البحار كانت في أيدي العناصر النشيطة من العرب في جنوب الجزيرة العربية وغيرهم من القاطنين فيما حول الخليج الفارسي (١) . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أنهم كانوا جادين في انتزاع تلك السيطرة أو مشاركة أصحابها على الأقل . ويبدو أن استقرار البطالمة في مصر وما ورنوه عن السياسة المصرية في البحر الأحمر ، قد ضخّم أو أذكى تلك الرغبة في ممارسة الملاحنة والتجارة في البحر الأحمر . وينبغي علينا هنا أن نشير الى أن ملوك البطالمة كانوا يشجعون تلك الرغبة ويحبذونها ، بل انهم لم يألوا جهدا في رعاية ذلك الاتجاه وحمايته . وهكذا تسرب النشاط الهليني الى البحر الأحمر ، وازدهرت تجارتهم وأسسوا نقطا متناثرة على طول خط الساحل الغربي للبحر الأحمر . وقد ثبتت تلك النقاط مراكزهم في ميدان الملاحنة والتجارة ، ومكنتهم من الحصول على كل السلع كالبخور وشن الفيل وأصداف السلاحف والفيلة والعييد . ويمكن أن نذكر أن رغبة البطالمة في الحصول على بعض سلع الانتاج السوداني والأفريقي كانت من أهم الدوافع التي شجعت النشاط اليوناني والتجارة بطريق البحر الأحمر . وقد يثير ذلك

Huzayyin S. A. S. : Arabia and Far-East P. 85. (١)

القول عجبا ، ذلك أنهم فضلوا طريق البحر الأحمر رغم خطورته وشطوطه المرجانية على طريق النيل المساعد من مصر الى السودان في هدوء وانتظام . ويمكن القول أنهم فعلوا ذلك إيمانا بقيمة السيطرة على القدر الأكبر من تجارة البحر الأحمر والملاحة من جانب ، ولأن الطريق البرى المساعد مع النيل لم يكن مفتوحا مهنذا مأمونا لهم في كل الأوقات . ونشير بهذه المناسبة الى أنه ثمة فترات سادت فيها القلاقل وسناد الاضطراب في العلاقات بين مصر البطلمية وبين مروي وسكان دولة مروي (١) . وهكذا بات البحر الأحمر مهما في نظر البطلمية حتى أصبح حجر الزاوية في تجارتهم طوال حكمهم لمصر . ويبرر تلك الأهمية عاملان أساسيان هما :

أولا : ضياع ممتلكاتهم الخارجية في آسيا (٢) حتى بات أملهم معقودا بمصر وتجارة البحر الأحمر .

ثانيا : رغبتهم الملحة والمستمرة في الحصول على الفيلة بأى ثمن . وجدير بالذكر أن البطلمية كانوا قد اتجهوا الى استخدام الفيلة كعنصر أساسي في جيوشهم ، وذلك بعدما احتكوا بالهنود والحضارة الهندية ، وآمنوا بقيمتها في الحرب والقتال (٣)

وبلغت تجارة البطلمية وسياستهم التجارية والملاحية في البحر الأحمر أوج عظمتها ، خلال السنوات المائة الأولى من حكمهم من سنة ٣٠٠ الى سنة ٢٠٠ قبل الميلاد . ويمكن القول ان الامبراطور بطليموس فيلادفيوس الثاني كان صاحب اليد الأولى أو الرائد في تخطيط تلك السياسة ، وأشد البطلمية تحمسا ورغبة في رعاية التجارة والملاحة في البحر الأحمر ، من أجل الحصول على سلع معينة أهمها الفيلة .

(١) شمل نفوذ دولة مروي ماحول النيل النوبي . وكانت العاصمة مروي القديمة على مقربة من موقع كيوشية من أعمال مدينة شندى .

(٢) ابراهيم نصحي : تاريخ مصر في عهد البطلمية ج ٢ ص ٥٢٥

(٣) صلاح الدين الشامي : التوجيه البحرى للسودان (رسالة دكتوراه لم تنشر)

ولا يمكننا أن ندرك العلاقات التي ازدهرت بين اليونانيين والساحل السوداني ، أو أن نفسر طبيعة الصلات التجارية أو نضع أيدينا على حقيقة الأمر من وجهة النظر الموضوعية الاعلى ضوء فهمنا لبعض الحقائق المتعلقة بسكان منطقة الظهير . ومعدنا ذلك الملاح المجهول الذى يعتبر رائدا في التعريف بالبحر الأحمر وتجارته وموانئه في كتابه The Periplus Of the Erythrean Sea بفكرة طيبة وصورة واضحة تبين توزيعهم وتصور حياتهم وطبائعهم ، وعلاقاتهم بالبحر القريب من أوطانهم . فيشير الى جماعة أطلق عليها اسم أكلة السمك Fish Eaters ووصفهم بالبداية والتأخر والانطواء . ويذكر أنهم كانوا يعيشون في كهوف ، مبعثرة بين الصخور ، متناثرة في الوديان الجافة والأخوار الضيقة ، التى تنحدر الى السهل الساحلى وحط الساحل . ويبدو أنهم كانوا يعتمدون على صيد بعض السمك من مياه البحر الضحلة في الشروم والخلجان التى تنتهى اليها بعض تلك الوديان ، ويعيشون في بدائية فلا يكثرثون بالنشاط البحرى القائم على مقربة منهم . وصور مؤلف البريلس جماعة أخرى أطلق عليها اسم أكلة اللحوم Calf Eaters وذكر أنهم يعيشون فيما وراء التلال غربا متناثرين مبعثرين فيما حول موارد المياه في شكل جماعات صغيرة متفرقة ، وأن لكل جماعة منها حياتها الخاصة ومواردها الخاصة . ونود أن نشير هنا الى أنه لا بد وأن الحياة النباتية كانت أكثر ازدهارا منها اليوم ، لكى يفسر ذلك غنى تلك الأجزاء بالثروة الحيوانية ووجود الأبقار . ويتفق ذلك من ناحية أخرى مع ما سبق أن أوردناه عن امتداد أوطان الفيلة الى أرض الظهير فيما وراء التلال . وجدير بالذكر أن أكلة اللحوم كانوا يعيدون كل البعد عن وادى النيل ، حتى أن مؤلف البريلس يميز بينهم وبين سكان مروي من حيث الحضارة والجنس والحياة . والظاهر أن سكان منطقة ظهير الساحل السودانى من أكلة السمك أو من أكلة اللحوم ، كانوا منطويين على أنفسهم يستندرون بظهورهم للبحر ولا يستجيبون له . ويعنى ذلك أنهم كانوا لا يتجاوبون في حياتهم ونشاطهم وطبيعتهم بصفة عامة مع النشاط السائد في البحر الأحمر ، ولا ينصاعون للرغبات الملحة من جانب التجار الوافدين للحصول على سلع معينة . ويذكر مؤلف البريلس أنهم كانوا ينقرون من كل أولئك الذين يهبطون الساحل ، ويرسون بسفنهم في شرومهم وخلجانهم مقصد التجارة والتبادل التجارى . وكان من غير المعقول عندئذ أن يحدث

تبادل تجارى بعدما رفض السكان في منطقة الظهير - أجداد البجاة - التعامل من البطالة في أى صورة من صور التبادل . بل نراهم يرفضون بشدة القيام بمجهود في سبيل صيد الفيلة ، وتسليمها حية لهم . ويتفق ذلك الرفض مع طبيعتهم في النفور من الدخلاء من ناحية ، ولأنهم كانوا لا يرغبون في فقدان جانب من طعامهم الشهى في سبيل رغبة البطالة الملحة من ناحية أخرى . ويبدو أن ذلك الرفض قد اتخذ الصورتين السلبية والإيجابية معا . وتظهر سلبيتهم من مجرد النفور وعدم التعامل ، أما إيجابيتهم فكانت تبدو من حين إلى حين في شكل تهديد بالهجوم ، أو الهجوم فعلا على مراكز التجارة اليونانية البطلمية على شروم وخليجان خط الساحل . ونحن نستوحى الدليل على ذلك من اتجاه عام درج عليه البطالة في تأسيس مراكزهم في شكل نقاط حربية لها من المنعة ما يسهل أمر الدفاع عنها ضد الهجمات المضادة من ناحية البحر والبر .

نعود فنذكر أن البطالة اضطروا تحت ضغط تلك الظروف من ناحية ، والحاجة الملحة من ناحية أخرى ، إلى تأسيس بعض المراكز ، ليكون كل مركز منها بمثابة نقطة الارتكاز لجميع التجارة والحصول على السلع المطلوبة من منطقة الظهير . ولم تقتصر تلك المراكز البطلمية على الساحل السوداني ، بل انتشرت وتناثرت على طول خط الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن حتى جزيرة سوقطرة (١) وباتت سفنهم تنتقل من خليج إلى خليج ومن شرم إلى شرم وتعود وقد أثقلتها حمولتها من سلع ومنتجات متباينة . وتؤكد المراجع ما كان من أمر رجال البحرية وتشير إلى الحملات التي وجهت خصيصا من أجل تأسيس تلك المراكز على طول امتداد خط الساحل السوداني . ويظن أن هذا الساحل كان يمتد محصورا بين برنيس Berenice شمالا والخليج الذي تقع عليه ميناء مصوع الحالية جنوبا . ونذكر من تلك المراكز البطلمية بطليموس ثيرون وبورت سوتريا Port Sotria . وقد ذكر بطليموس الجغرافى المركز الأخير باسم ثيرون سوتريون Theron Soteiron وهو الذى يقابل الموقع الذى تقوم عنده بورسودان الحالية ، حسبما يراه الأستاذ كروفت (٢)

Huzayyin, S.A.S: Op. cit P 87 (١)
Crawfoot, J. W : Some Red Sea Ports P. 530 (٢)

أما سترابو فلم يتعرض في كتاباته لذكر أى من المراكز على طول خط الساحل بين بطليموس ثيرون وبرنيس ، على حين أن بطليموس الجغرافى يشير بصراحة إلى مركز آخر هو ليمن إيفانجلز Limen Evanglais . ويحاول لورد فلانشيا من ناحية أخرى الربط بين هذه الميناء الأخير وبين الموقع الذى يعرف حاليا باسم سواكن . وإذا اعتمدنا على أقوال سترابو فقط كان معنى ذلك أن كل المراكز والمواقع شمال بطليموس ثيرون إلى برنيس غير يونانية ، لأنه يذكر بالتحديد أن بطليموس هي أول محطة يونانية على خط الساحل السودانى وأكثرها تطرفا نحو الشمال . وقد لا نستطيع قبول ذلك الزعم ، ومع ذلك فلابد من الاقتناع بأنها جميعا مراكز للبطالة . بل إن جوجيه (١) يشير من ناحية أخرى إلى مزيد من المراكز البطلمية ، ومنها سوتراس ليمن S. Limen ويمكن القول إن تعدد المراكز البطلمية وانتشارها وتناثرها على شروم وخليجان خط الساحل يعنى أمرين :

أولا : أن البطالة كانوا شديدي الحاجة والرغبة في التعامل والنزول بالساحل السودانى والحصول على سلعة أو سلع معينة من منطقة الظهير .

ثانيا : أنهم كانوا على علم تام ومعرفة حقيقية بطبيعة شكل الساحل ، بشرومه وخليجانه وما يحف به من شطوط مرجانية ، وبالفتحات أو الثغرات التي تخترق تلك الشعاب من عرض البحر إلى الساحل في يسر وأمان . ويبدو أنهم كانوا موفقين تماما في اختيار تلك المواقع التي أسسوا عندها مراكزهم . وكان كل مركز من تلك المراكز في مقابل ثغرة من تلك الثغرات تقريبا ، أو في جزء مكشوف من خط الساحل تتلاشى عنده الشطوط المرجانية ، بحيث تصبح الملاحة من عرض البحر إلى الميناء سهلة آمنة . ونحن لا نشك في أن كل مركز منها كان بمثابة نقطة البدء أو الانطلاق الذى يتم منها التوغل إلى الداخل للحصول على السلع والمنتجات المعينة . ومع ذلك فإن بطليموس ثيرون Ptolomais Theron ظلت في مقدمة تلك المراكز جميعا ، وأكثرها قيمة . بل إنها أصبحت في ذلك الحين سيده الموانئ على خط الساحل السودانى :

Jouguet. P. : Macedonian Imperialism P. 279 (١)

قد اختلفت الآراء واختلف الكتاب فيما بينهم عندما حاولوا التعرف عليه وتحديدته ، وتحديد النقطة التي قام عندها الميناء على وجه الدقة . والاختلاف والجدل أمران طبيعيين في مثل هذه الحالة ، لأن تقارير البحارة والرحالة من اليونانيين الذين مارسوا المرور بها والملاح في البحر الأحمر ، والتي تضم وصفا له وللمراكز البطلمية المتناثرة الكثيرة الأخرى لم تعط تحديدا دقيقا واضحا لذلك الموقع أو لغيره . وربما كان تعدد المراكز البطلمية وكثرتها وانتشارها في مواقع متشابهة سببا من بين أهم الأسباب التي أدت إلى الجدل والخلاف والغموض في الوصف الذي سجل للبحر الأحمر وموانيه جنوب برنيس . وقد أشار بعض الكتاب والجغرافيين القدماء إلى أن بطليموس ثيرون تقع على خط عرض بلدة مروى القديمة - قرب موقع شندى الحالية - وهو خط عرض ١٦ درجة و ٢٥ دقيقة (١٧) . وعلى الرغم من أن سوء ذلك التقدير كان واضحا إلا أنه أوقع كل من اعتمد عليه في خطأ جسيم ، ليس بالنسبة لتحديد موقع بطليموس ثيرون فحسب ، بل بالنسبة لغيرها أيضا من الموانئ والمراكز البطلمية عن طول الساحل الغربي للبحر الأحمر . وتظهر ملامح ذلك الخطأ في تقديرات جوسلين Gosselin الذي أخفق في تحديد أو تحقيق موقع بطليموس ثيرون ، كما نقل أدوليس Adulis جنوبا بعيدا عن موقعها إلى موضع ميناء عصب الحالية . ولما كان مؤلف البربلس قد ذكر أن بطليموس تقع على مسافة ٤٠٠ ستاديا Stadia أو ما يعادل ٤٠٠ ميلا جنوب برنيس ، اتجه البعض إلى تحديد موقعها فيما حول موضع واحد مع خلافا ضئيلة لا تتجاوز بعض الدقائق . فحدد دانفيل D' Anville موقعها عند خط عرض ١٨ درجة و ٢٠ دقيقة شمالا ، ووضعها لاروشيت La Rochette عند خط عرض ١٨ درجة و ٣٠ دقيقة ، على حين أن بروس Bruce يحدد موقعها خط عرض ١٨ درجة و ١٠ دقائق شمالا . وهذا التباين والاختلاف ضئيل محدود كما ذكرنا ويمكن التفاوض عنه ، ولكنه من ناحية أخرى يتعارض بل ويختلف تماما مع ما ذهب إليه فنسنت Vincent الذي أصر على تحديد موقعها عند خط عرض ١٧ درجة و ٦ دقائق .

Vincent , B . : The Periplus of the Eyrthrean Sea Vol I , (1)

P. 84

ويعتقد فنسنت أن ذلك الموقع الذي يفترضه من أنسب المواقع وأفضلها لقيامها ، ويدعم اصراره على أساس أن الغاية النوبية في ظهوره المباشر ، وأنها في رأيه من أهم العوامل التي تجعل من ذلك الموقع مكانا ملائما وصالحا لكي تكون بطليموس ثيرون مركزا يتم منه التوغل إلى الداخل من أجل الحصول على الفيلة . ويعنى ذلك في نظره أنها في الموضع أو الموقع الذي يحقق الغرض الرئيسي الذي قامت من أجله وسعى إليه البطالمة (١) . وقد اتفق ليدن مع فنسنت في ذلك التحديد معتمدين معا على الرأي الذي حدد موقعها على امتداد خط عرض بلدة مروى القديمة (٢) . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن رأس أجيب في نظرهما لا يمثل الموقع الصحيح ولا الملائم لقيام المركز البطلمي بطليموس ثيرون .

وزاد الأمر تعقيدا عندما اعتبر دون جوان دكسترو الذي زار الساحل السوداني في القرن السادس عشر جزيرة مرات موقعا مناسباً لقيام مركز من مراكز البطالمة . وقد حدد موقع تلك الجزيرة عن خط عرض ١٨ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا . وكان ذلك نذير بالعودة إلى المركز الذي حدده لاروشيت . ووصف دكسترو الجزيرة فذكر أنها منخفضة مهجورة ، يندر فيها الماء وتبعد بحوالى تسعة أميال عن خط الساحل السوداني . وإذا ما تجاوزنا عن تلك المسافة الكبيرة التي يذكرها دكسترو وتفصل بين اليابس وخط الساحل السوداني وبين جزيرة مرات واعتبرناه خطأ تقديريا ، فإننا نصدم بقرار خطير آخر ، هو الذي يزيد الأمر تعقيدا . ويكون ذلك على أساس أن دكسترو يقرر أن ذلك المركز البطلمي الذي يقصده ويعنيه هو بطليموس إبيراس Epithras وليس بطليموس ثيرون . والغريب أنه حاول بعد ذلك أن يحدد بطليموس ثيرون موقعا آخر ، على الجزيرة التي يقع عليها ميناء مصوع الحالية (٣) . وهذا الزعم الذي أشار إليه دكسترو خاطيء من أساسه ، بل يبتعد عن الحقيقة والواقع تماما ، لأن بطليموس ثيرون

(١) Ibid : Op. Cit pp. 93 — 4

(٢) Lyden , J. : Historical Account of Discoveries & Travels in Africa. Vol. IIP. 189

(٣) Kammarer, A: La Routier de Dom Joan De castro

وبطلميوس ابن ساس اسمان لمركز بطلمي واحد على خط الساحل السوداني .
وثمة رأى آخر قاله لورد فلانشيا في أوائل القرن التاسع عشر عندما زار البحر
الأحمر في رحلة طويلة . ويذكر فلانشيا (١) أنه يعتقد أن أفضل المواقع التي
ينطبق عليها وصف ميناء بطلميوس ثيرون كما ورد في المراجع الأصبنة هو رأس
أسين Assez ويؤكد أن البطالة قد تخيروا ذلك الموقع لقياس مركز من
مراكزهم التجارية الكثيرة . ويرى أن الدافع إلى ذلك الاختيار هو سعيهم إلى
أكثر المواقع أمنا وطمانينة . ويعنى ذلك أنهم فضلوا رأس أسين على الموقع الأكثر
ملاءمة من وجهة النظر الملاحية ، والذي قامت فيه عقيق . ولابد أن فلانشيا كان
حسيفا عندما افترض ذلك ، لأنه كان يدرك تماما ما كان من أمر عداء ونفور
وكرامية سكان منطقة الظهير للبطالة وأغراضهم ورغباتهم الاقتصادية . وتبين
حصافته أيضا عندما يستدرك ، ويذكر أنه ربما كان للبطالة مركز حربي على
رأس أسين ويجاوره مركز تجاري في موضع عقيق . ويرى أن المركز الحربي
ضروري بطبيعة الحال لمساندة مركزهم التجاري وعملياتهم التجارية . ويحقق
ذلك الموقع في رأيه ورغم تطرفه شمالا كل الأغراض التي أسس من أجلها .
وهو ولاشك في حدود المنطقة التي تنتشر في ظهريها القبيلة ويمكن الحصول
عليها بسهولة . ولما كانت السفينة التي قطع بها فلانشيا الرحلة بين مصوع
وعقيق قد استغرقت حوالي ١٥ يوما ، وأنها كانت تسير نهارا فقط ، وأنها كانت
قادرة على الوصول إلى رأس أسين في حدود تلك المدة ، فإن ذلك يتفق تماما مع
ما ذكره بلني عن المسافة بين أدوليس وبطلميوس ثيرون . ويرى فلانشيا أن
ذلك الدليل المادي من شأنه أن يؤيد رأيه ، ويدعم النتائج التي وصل إليها .
ونود أن نقرر أنه على الرغم من توفيق فلانشيا في تحقيق موقع بطلميوس ثيرون ،
إلا أنه من الصعب علينا قبول افتراض وجود مركزين أحدهما حربي ، والآخر
تجاري ، في موقعين متقاربين للغاية ، لأنه ليس ثمة ما يبرر ذلك . حقيقة أن
موقف السكان الوطنيين في منطقة الظهير اتسم بالعداء والنفور ، ولكن نحن
لا نتصور قيامهم بمجهودات ايجابية فعالة تبرر تأسيس مركز له صبغة حربية
خالصة في نقطة قريبة للغاية من المركز التجاري . ونحن نقرر أخيرا أنه على الرغم
من وجهة رأى فلانشيا واختراجه من التحقيق السليم لموقع بطلميوس ثيرون

(١) Valantia , B: Voyages & Travels to India .
Ceylon & the Red Sea P. 756 .

إلا أن تفكيره كان قلقا وغير مستقر . وكان القلق وعدم الاستقرار مدعاة
لأن يرى شوف (١) Schoff رأيا آخر ، فيما يتعلق بتحقيق موقعها .
وقد افترض أنها تقع على جزيرة الريح في خور نوارات . ويبدو أنه بنى رأيه على
أساس ادراك سليم لموقعها الممتاز الملازم لرسو السفن من ناحية ، ووجود بعض
الخرائب والبقايا التي توحي بحياة مزدهرة فيها في وقت بعيد من ناحية أخرى .

هكذا كان الجدل وكان الخطأ الذي استمر خلال سنوات كثيرة ، ولم يتفق
الباحثون على تحديد الموقع الذي قامت فيه بطلميوس ثيرون . وظل الأمر لغزا
من غير حل ، حتى سعى كروفت إلى الكشف عن ذلك الموقع وتحقيقه في السنوات
الأولى من القرن العشرين . وقرر أنه من الأفضل أن يتم البحث عن موقع
بطلميوس ثيرون من ناحية البحر . وكان ذلك القرار منطقيا ومعقولا ، لأن كل
ما ورد عن ذكر لها ووصف عنها كان على لسان القدماء من الكتاب ، الذين
اعتمدوا على تقارير رحالة وملاحين شاهدوا الموقع ووصفوه من على ظهر سفنهم
التي كانت تجوب البحر الأحمر . وقد قام كروفت على ضوء ذلك برحلتين
ممتاليتين ، سار فيهما بحداء خط الساحل السوداني جنوب سواكن
إلى خليج نوارات للبحث ، من أجل العثور على الموقع الملازم لقيام بطلميوس ثيرون
وبغيرها من الموانئ القديمة .

وكانت الرحلة الأولى من أجل الاستطلاع والاستكشاف وجمع بعض البيانات
الضرورية ، ومع ذلك فقد تمكن خلالها من الحصول على بعض النتائج الأولية
الهامة ، التي حددت أهدافه ومهدت له طريق البحث في رحلته الثانية . وكانت
أهم تلك النتائج بصفة عامة ، أنه من الخطأ التفسير الاعتراف أو الموافقة على
رأى شوف وما ذهب إليه رجال الاميرالية البريطانية ، الذين افترضوا قيامها
على جزيرة الريح ، التي تقع في خليج نوارات عند التقاء خط عرض ١٨ درجة
و٩ دقائق شمالا ، وخط طول ٢٨ درجة و٢٧ دقيقة شرقا . ومن بين تلك النتائج الحكم
بضرورة البحث عنها في موضع ما في خليج نوارات بالقرب منه ، حيث يتحرر
الساحل قليلا من سيطرة النشاط المرجاني وامتداد الشعاب المرجانية في انتظام
الأمر الذي يعوق الملاحه أو يعرضها على الأقل للمخطر الشديد .
أما الرحلة الثانية التي تم خلالها كشف النقاب عن الموقع الذي قامت فيه

Schoff, w : The Periplus of the Eyrthrean Sea P. 60 (١).

بطلميوس ثيرون فقد بدأها من سواكن في سفينة من سفن الملاحة الساحلية .
ونشير الى أنه لم يرق على اتمام تلك المرحلة الا بعد أن قرأ واطلع على كل ماكتب
عنها ، وورد عن موقعها ووصفها في مؤلفات كتاب كثيرين عرفوا بالدقة والامانة
كسترايو Strabo وبلني وغيرهم . وقد استنتج كروفت من دراسة المعلومات
التي أوردها استرايو أن بطلميوس ثيرون تقع الى الجنوب من مرفأ ترنكتات .
وأنه من غير المعقول أن يحقق موقعها عند رأس مقدوم شمال ترنكتات كما توهم
مولر Muller ونذكر بهذه المناسبة أنه اعتمد في ذلك على اشارة سترايو التي
ذكر فيها أن بطلميوس تقع الى الجنوب من مصب نهر ستبوراس ، الذي ينبع من
بحيرة مجاورة للبحيرة الكبيرة التي ينبع منها ستبوراس الحقيقي ، وهو مايعرف
حاليا باسم نهر عطبرة . ولا نشك في أن سترايو كان يقصد بذلك النهر الذي
سماه ستبوراس مايعرف الآن باسم خور بركة . وهو الخور الذي ينساب في
اتجاه عام نحو الشمال على المنحدرات الشرقية لمرتفعات البحر الأحمر . ووصوله
فيضان خور بركة الى خط الساحل والبحر عند ترنكتات في بعض السنوات التي
تتميز بالفيضان العالي دليل ايجابي على سلامة قول سترايو من ناحية ، وحسن
استنتاج كروفت من ناحية أخرى . ويشير كروفت الى أنه قد حدث فعلا أن
ارتفع فيضان خور بركة عن مناسيبه العادية وفاض مجراه وانساب ماؤه حتى
وصل الى ترنكتات ، وكان أصحاب القوارب وسفن الملاحة الساحلية يملأون
منها جراهم . وقد أسهمت كتابات بلني Pliny من ناحية أخرى في تحديد
النقطة التي تقع في أقصى الجنوب بالنسبة للجزء من خط الساحل السوداني
الذي يرجح قيام بطلميوس عليه ، ويتحتم البحث فيه عن المركز البطلمي . وقد
ذكر بلني أن بطلميوس ثيرون تقع الى الشمال من مندالم . وقد احتفظ ذلك
الموقع باسمه الى الآن مع تحريف خفيف ، فأشار اليه فلانشيا باسم مندالو
Mandalu ويقع الى الجنوب من رأس قصار بمسافة صغيرة على الساحل في
أريتريا (١) . وقرر كروفت على ضوء ذلك أن بطلميوس ثيرون تقع في شمال

١ - جاء في كتاب Red Sea Pilot صفحة ٢٣٠ أن هناك مكان يقع على مسافة ١٩ ميلا جنوب
رأس قصار يتميز بوجود خليج صغير ويبدو خط الساحل منخفضا تنتشر فيه المستنقعات في
الجزء التي تحيط بها الأرض المرتفعة . وقد ورد في الدليل باسم هسبت . أما ريان سفينة
كروفت في رحلته الثانية فيذكر أن المكان المعروف باسم مندالو يعرف باسم هرم

من ذلك الموقع الذي حدده بلني . ويعني ذلك بوضوح أن البحث عن بطلميوس
ثيرون يجب أن يكون في الجزء من خط الساحل السوداني الممتد فيما بين ترنكتات
شمالا ومندالم جنوبا . ونحن نؤكد أن وصول كروفت الى تلك النتيجة يمثل
خطوة ايجابية وضرورية ، ومع ذلك فهو لم يأت بجديد من وجهة النظر الموضوعية
لأن كل من سبقه وحاول تحقيق موقع بطلميوس ثيرون ، كان يبحث فيما حول
هذا الجزء من خط الساحل السوداني ولا يبتعد عنه كثيرا . وكان من الضروري
عندئذ أن يستعين كروفت باشارة أخرى أوردها بلني ، وقد ذكر فيها أن
بطلميوس ثيرون تقع بالقرب من بحيرة عرفت باسم منولوس Monolus . وقد
واصل كروفت البحث عن تلك البحيرة في ظهير خط الساحل بين ترنكتات ومندالم
ومع ذلك فإنه لم يتعرف على بحيرة أو يعثر على مايدل على وجود بحيرة في ذلك
الوقت البعيد . ويذكر كروفت أنه لم ينطبق الوصف الا على المنطقة التي تقع
في ظهير عقيق ، وإلى الشمال منها بقليل حيث تظهر على مسافة معقولة مساحة
كبيرة من الأرض وقد غطتها بعض المياه الضحلة في شكل مستنقعات . ويذكر
أنها ربما كانت هي ماسماها بلني باسم بحيرة منولوس . ولما كان سترايو
قد أشار الى أن بطلميوس ثيرون تقع بالقرب من ست جزر هي جزر
اللاتوميا Latomia في المصب السبتي Sabiatic فإن ذلك يتفق أيضا في كثير مع
الظاهر العام لخط الساحل قرب عقيق ، والتي تقع على مقربة من مجموعة جزر
متناثرة في خليج نوارات . ونحن نملك دليلا آخر يؤكد رأي كروفت نستوحيه
من وصف مؤلف البريلس لها . ذلك أنه يذكر أنه كان من الصعب دائما على
السفن الاقتراب منها مباشرة ، وهو مايكاد يتفق ويوافق صفة عقيق الحالية (١)

مكننا تجمعت كل الأدلة لتؤكد أن بطلميوس ثيرون البطلمية قد أسست في

(١) تؤكد دراسات الاميرالية البريطانية الحديثة Rod Sea Pilot أن خليج عقيق
يمكن الدخول اليه من ناحية البحر فيما بين رأس أسيز ورأس شكال . ومع ذلك فإنه لا يصلح
الا لدخول السفن الصغيرة . ويكون الطريق محصورا بين مجموعة من الجزر المعروفة باسم جزر
أمارات Amarat والتي تقع على مسافة تتراوح بين ٢ ، ٤ ميلا غرب رأس شكال والساحل
الجنوبي الشرقي للخليج .

الموقع الذي تقوم فيه عقيق الحالية ، ذلك المرفأ الصغير على خط الساحل السوداني جنوب ترنكتات بمسافة قصيرة . ويؤيد تلك النتيجة من ناحية أخرى ما عثر عليه كروفت من أدلة مادية تتمثل في بقايا آثار اغريقية - رومانية في موقع قريب جدا من عقيق . وتوحى تلك البقايا والآثار بنشاط شمل ذلك الجزء من خط الساحل السوداني والمناطق التي تقع في ظهيره خلال العصرين البطلمي اليوناني والروماني ، وهي الفترة التي خدمت فيها بطليموس ثيرون التجارة والملاحة .

المراكز البطلمية في خدمة الملاحة والتجارة : -

إذا كنا قد أشرنا في الصفحات القليلة السابقة الى أن اليونانيين قد اهتموا بتجارة البحر الأحمر والبحار الجنوبية ، وأنهم شاركوا غيرهم من العناصر النشيطة الأخرى في نقل التجارة وركوب البحر ، فإن ثمة حقائق هامة جديدة بأن تسجل لأنها تلقي الضوء على ازدياد قيمة البحر الأحمر من وجهة النظر التجارية بالنسبة لهم ولغيرهم .

وتنبثق الحقيقة الأولى من علمنا بواقع امتداد البحر الأحمر كذراع مائي وارتباطه بالبحار الجنوبية التي تؤدي الى مناطق غنية في انتاجها . وليس ثمة شك في أن توغل هذا الذراع المائي فيما بين اليابس الأفريقي والاسيوي وامتداده شمالا الى مواقع قريبة من حوض البحر المتوسط يعني أنه طريق حيوي وخطير ، لأنه يرسم طريقا لتلبية احتياجات مواطن الحضارات النامية فيما حول البحر المتوسط الشرقي من سلع ومنتجات الشرق وجنوب آسيا .

ويكفي الباحث أن يوجه العناية الى ملاحظة الخريطة الجغرافية لقارات العالم القديم ، آسيا وأفريقيا وأوروبا ليلمس قيمة كل من البحر الأحمر والخليج العربي كذراعيين مائين تتوغلان في اليابس وتضعان الشرق في متناول الغرب . وعلى الرغم من المنافسة الجدية التي كانت بين كل من هذين الذراعيين المائين ، فإنهما كانا - معا - يساهمان في خدمة النقل والربط والتجارة .

أما الحقيقة الثانية فتتعلق بظروف أحاطت بالبطالمة واليونانيين وسلطانهم

السياسي واهتمامهم بالتجارة . ونحن نؤكد أن تدهور الموقف السياسي بالنسبة للبطالمة في ممتلكاتهم في سوريا ، وفقدان مراكزهم فيها وتقلص حكمهم هناك كان من شأنه أن تتدهور قيمة الخليج العربي كذراع مائي في خدمتهم وتحقيق رغبتهم في المشاركة في تجارة البحار الجنوبية . ويعني ذلك أن البحر الأحمر بات - بالنسبة لهم - الشريان الرئيسي للتجارة والنشاط التجاري . وقد ترتب على ذلك أن ارتفع شأن كل مركز من مراكزهم التجارية المتناثرة على طول خط الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن حتى رأس جوردافوي . وليس ثمة شك في أن مراكزهم على خط الساحل السوداني كانت من ضمن تلك المراكز التي ازدهرت وازدهمت بالحركة في خدمة التجارة والملاحة . ويبدو أن بطليموس ثيرون غدت أكبر مراكزهم قيمة وأكثرها أهمية في خدمة التبادل التجاري مع الأقاليم السودانية في ظهير خط الساحل ، وفي خدمة الملاحة والسفن الصاعدة والهابطة من وإلى موانئهم على ساحل البحر الأحمر في مصر .

ويمكن للباحث على ضوء دراسة قائمة السلع والمنتجات (١) التي تمر عن طريقها الى الخارج وسوق التجارة الدولية أن يقرر أمرا ، وأن يقف على كثير من الحقائق الهامة التي تتعلق بقيمة بطليموس ثيرون من وجهة النظر التجارية البحتة . وتظهر تلك القائمة أنها كانت تصدر الفيلة وأصداف السلاحف وشن الفيل وبعض السلع والمنتجات الطبيعية الأخرى . وقيمة هذه البيانات كبيرة على الرغم من أنها لا توضح أو تفسر كمية تلك الصادرات ، حجمها أو قيمتها المادية . ويمكن القول على ضوء علمنا بصفة السكان في منطقة الظهير ونفوذهم من التعامل أو التعاون مع الدخلاء الأغراب والوافدين بحثا عن التجارة من جانب ، وعدم وجود الجمل واستخدامه في خدمة النقل من جانب آخر ، أن تلك السلع كلها كانت متوفرة في مناطق قريبة لا تبعد كثيرا عن خط الساحل وفي متناول المراكز البطلمية . ويبدو أنهم استعانوا بالحمار كما استأنسوا الفيل للتوغل والربط بين مناطق الانتاج وبين مراكزهم الساحلية . وإذا اعترفنا بأن خط الساحل السوداني والمنطقة التي تمتد في ظهيره قد لقيت عناية كبيرة واهتماما واضحا من جانب العناصر اليونانية البطلمية التي أتت بطريق البحر ، فلا بد من أن نعترف

أيضا - كما أشرنا من قبل - بأن الدور الذي قام به سكان الظهير كان سلبيا على الأقل ، ومضمونه عدم التعاون في أى صورة من الصور . مع ذلك فلا بد لنا من أن نميز تماما بين هؤلاء السكان من أجداد البلميز والذين وصفناهم بعدم التعاون والسلبية ، وبين سكان الأقاليم السودانية ، فيما حول النيل النوبى ، والذين يعرفون باسم سكان دولة مروى . وأنه ليس من المعقول إطلاقا أن ندفعهم بالانطواء وحب العزلة ، أو أن نعتبر موقفهم سلبيا فيما يتعلق بالاشتغال بالتجارة والتبادل التجارى والوساطة التجارية . وهم فيما يبدو يعيدون كل البعد عن الانطواء والعزلة ، ولا شك في ايجابيتهم ، لأنهم كانوا رعايا دولة تمت وترعرعت وازدهرت على أسس من الحضارة والمدنية . وتظهر الدراسة التفصيلية في تاريخ دولة مروى القديمة أنها كانت مركز الالتقاء للتجارة التى تفد بها القوافل من مواقع متفرقة ، من مصر والحبشة وجنوب وغرب السودان . ويعنى ذلك أنها دولة قامت بدور الوسيط التجارى ، وأسهمت في توجيه التجارة وتنميتها . ويرى بعض الكتاب أن انتقال عاصمة الدولة من ناباتا Napata الى مرقعها الجديد في مروى القديمة (١) ، لا يبرره شيء قدر أهمية الموقع الأخير وقبخته كمركز لتجميع التجارة واللقاء القوافل وتوجيهها . وربما كان لوصول بعض العناصر اليونانية وحملة الثقافة اليونانية ، واندماجها في شعب مروى علاقة كبيرة بذلك أو أثر فعال في اهتمام دولة مروى بتجميع التجارة وخدمتها .

ولكن هل يعنى ذلك قيام علاقات تجارية بين سكان مروى وبين المراكز البطلمية على خط الساحل السودانى ومن ضمنها بطلميوس ثيرون ؟ ولعل من الصعب حقا أن نقرر أمرا أو أن نؤكد في هذا الصدد ، لأنه من الصعب علينا بطبيعة الحال أن نحقق الطريق أو الطرق التى يمكن أن تسلكها القوافل فيما بين مروى القديمة والمراكز البطلمية على خط الساحل السودانى . ويزيد

(١) يركز ذلك الموقع غناه للزيادة الكبيرة في كمية المطر السنوى وازدهار الغطاء النباتى من الحشائش فترة طويلة بعد سقوط المطر من جانب ، وقرب موقعة من الحبشة وخط الساحل الغربى للبحر الاحمر من جانب آخر .

الامر تعقيدا أن الجمل لم يكن قد عرف بعد كوسيلة للنقل في السودان . من أجل ذلك نحن لا نملك الا أن نأخذ برأى جوجيه وأن نفتنع به ، لأنه لم يضعه الا بعدما وضع كل الاحتمالات موضع الاعتبار . ويقرر جوجيه أن أدوليس Adulis كانت أكثر الموانئ على خط الساحل الغربى للبحر الاحمر استجابة لخدمة تجارة الجزء الأوسط من حوض النيل ، وأنها في توجيهه تجارة معظم الأقاليم السودانية نحو البحر . وكانت السلع والتجارة السودانية تتخذ من مروى مركزا تجتمع فيه ، بالإضافة الى سلع ومنتجات أخرى كانت تصل اليها من مناطق متفرقة وبطرق متباينة تنتهى اليها من أنحاء مختلفة . ويبدو أن ثمة طريق أو طرق كانت تبدأ من مروى القديمة ، وتصل إلى المخدرات المعتدلة لمرتفعات شمال الهضبة الحبشية في أكسوم Axum الى أدوليس . وتذكر مظاهر الجغرافية الطبيعية مثل ذلك الطريق جلة وتفصيلا وتبرز قيمته في خدمة النقل ومرور القوافل . ذلك أنه يعبر أو يخترق مناطق أكثر مطرا وأغنى نباتا من المنطقة الأخرى التى تفصل بين مروى القديمة وبتلميوس ثيرون في الاتجاه المباشر . بل إن اتجاه الطريق جنوبا بشرق من مروى الى أكسوم يبعد القوافل ويحولتها من سلع ومنتجات في رحلتى الذهاب والعودة عن أوطان الجماعات التى لم تقبل على التعاون أو التجاوب مع نشاط البطالمة في مراكزهم على خط الساحل السودانى . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن أدوليس كانت المنفذ الملائم لمرور السلع والتجارة من وإلى الأقاليم السودانية فيما حول النيل . ومع ذلك فيبدو أن شهرتها كانت لا تظهر ولا تبين الى جانب شهرة بطلميوس ثيرون وتعصيد البطالمة لها . ونحن لا نعنى بذلك حدوث منافسة بين المينائين من أجل توجيه التجارة وتصريفها . والواقع أنه في نفس الوقت الذى كانت بطلميوس ثيرون ومثيلاتها من مراكز البطالمة تعمل في خدمة الظهير القريب من أجل سلع معينة ، كانت أدوليس في خدمة ظهير آخر بعيد في الداخل ، يشمل كل الأراضى فيما حول النيل النوبى ، والذى بات مركزا لتجميع السلع والمنتجات من اتجاهات متباينة في قلب السودان وما حوله .

ونرى لزما علينا بعد ذلك كله أن نثير بحثا في طبيعة العلاقة أو العلاقات بين البطالمة ودولة مروى القديمة . وبهنا بطبيعة الحال أن نتعرف أولا أو أن نقف على صورة التعاون بين البطالمة أصحاب السيطرة والسيادة على خط الساحل السودانى ، وأصحاب الحاجة الى سلع معينة من جانب ، وبين سكان دولة مروى

القديمة الذين مارسوا تجميع التجارة وتوزيعها من جانب آخر • ونحن لا نملك دليلا واحدا يحمل معنى من معاني عدم التعاون ، ومع ذلك فإن اتجاه التجارة والقوافل من مروي الى أدوليس لا يعنى مطلقا التنافر أو التنافس • ويمكن أن نصف ذلك بأن كل جماعة منهما كانت تعمل في استقلال تام لتحقيق أغراض معينة ، وأنه لم يكن ثمة تفكير مشترك من أجل تنسيق المجهيزات المبذولة في سبيل تنمية التجارة وتوسيعها • ويعنى ذلك أن طبيعة العلاقات بين مروي القديمة والبطالمة تتميز بعدم التناسق وليست بعدم التعاون • ومع ذلك فإن الأستاذ حوراني (١) يحاول أن يخلق نوعا من التعاون الوثيق في صورة من الصور بين هاتين القوتين • ويؤكد أن اليونانيين كرواد للملاحة والتجارة في البحر الأحمر امتد نشاطهم الى أدوليس ، ويشير أيضا الى توغلهم نحو الداخل بطريق أكسوم ومصر وظهور آثار الثقافة اليونانية في كل من مروي وأكسوم يعنى اتصالا ويعنى تعاونا ويعنى احتكاكا حضاريا • ويرى حوراني في ذلك دليلا على اهتمام البطالمة اليونانيين بالتجارة والسلع والمنتجات في قلب السودان •

الفصل الثاني

موانئ الساحل السوداني والتجارة الخارجية

في عهد دولتي مروي وأكسوم

الرومان في البحر الأحمر واتصالهم بالهند - انصرافهم عزه الاهتمام بموانئ الساحل السوداني - اهتمام دولة أكسوم بأدوليس لمروور التجارة - تجارة الأقاليم النيلية تخرج بطريق الموانئ على ساحل البحر الأحمر - أدوليس سيادة الموانئ - تحقيق موقعها - دورها في خدمة التجارة والملاحة •

موانئ الساحل السودانى والتجارة الخارجية فى عهد دولتى دروى وأكسوم

بعدما انهار النفوذ البطلمى فى مصر ، واضمحلت النشاط البطلمى اليونانية فى البحر الأحمر والبحار الجنوبية ، قامت على أنقاضه القوة الرومانية المزدهرة . وكان طبيعيا أن تلجأ تلك القوة الفتية الى ملء الفراغ السياسى والفراغ لاقتصادى معا ، وأن تتجه بنشاط وعزم الى ميدان الملاحة والتجارة فى البحر الأحمر والبحار الجنوبية . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أنهم ورثوا فيما ورثوا عن البطالمة سياسة التجارة والاهتمام بالملاحة فى البحر الأحمر . ومع ذلك فإن نشاطهم وممارستهم للملاحة واهتمامهم بالتجارة كان فى صورته النهائية مختلفا تماما عن الصورة التى تصور النشاط اليونانى البطلمى . والمفهوم أن اليونانيين البطالمة كانوا لا يخرجون كثيرا عن حيز البحر الأحمر وخليج عدن لسببين رئيسيين هما :

أولا - أنهم اهتموا كثيرا بالعلاقات التجارية مع الأقاليم التى تقع فى ظهير مراكزهم التجارية على طول الساحل الغربى للبحر الأحمر فى أفريقية .

ثانيا - أنهم لم يسعوا كثيرا للوصول الى الهند واقتنعوا بالحصول على السلع الآسيوية عن طريق الوسطاء من سكان بلاد شبه جزيرة العرب الجنوبية ، والذى كانت لهم السيطرة والسيادة المطلقة على البحر العربى والطريق الى الهند .

أما الرومان فقد اعتنقوا سياسة مختلفة تماما ، وشقوا طريقا لهم ولسفنهم ومدوا نفوذهم فى البحر الأحمر وخليج عدن ، وانطلقوا فى مياه المحيط الهندى حتى وصلوا الهند . وهكذا تشكلت سياسة الرومان البحرية الاقتصادية فى البحار الجنوبية وأرسيت قواعدما فى تلك الصورة الجديدة ، بعدما اكتشفوا وتعرفوا على قيمة الرياح الموسمية فى الوصول الى الهند والعودة منها . ويعنى ذلك أنهم لمروا سياسة الاحتكار التى فرضها العرب من سكان شبه الجزيرة العربية على الطريق المائى الى الهند . وأصبح فى وسعهم الحصول بعدئذ على كل السلع والمنتجات الآسيوية من جنوب شرق آسيا والهند على سفنهم الخاصة . وازداد

النشاط الروماني واهتمامهم بالطريق البحري للوصول الى الهند تحت ضغط ظروف سياسية معينة فرضتها سوء العلاقات بين الدولة الرومانية والفرس . ويعنى ذلك أن تدهور الموقف وسوء العلاقة بين هاتين القوتين كان مسئولا مسئولية مباشرة عن تعذر استخدام الطرق البرية بين آسيا وأوروبا (١) . ومهما يكن من أمر فلا شك في أن كل تلك العوامل كانت تحتم زيادة الاهتمام بالبحر الأحمر كطريق للوصول الى الهند والشرق . ونحن في هذا المجال لايهمنا الا أن نعرف على مدى اهتمام الرومان بالاتصال بالساحل السوداني ، وأن نصور قيمة تلك الصلات - إن وجدت - في تنمية التجارة وازدهار الموانئ . نحن لانكر قيام اتصالات بين الرومان في البحر الأحمر وبين الساحل السوداني ، ومع ذلك فإنهم في الغالب انصرفوا عن تجارته . ويبدو أنهم لم يقتنعوا من جانبهم بجدوى تأسيس أو رعاية مراكز أو نقط ارتكاز على طول خط الساحل كما فعل البطالمة من قبلهم .

ولعل من الطريف حقا أن نبدأ بتحديد الأسباب والدوافع وتقدير العوامل التي شكلت السياسة الرومانية في تلك الصورة التي يظهر منها انصرافهم عن خط الساحل السوداني واعراضهم عن السلع والمنتجات التي تخرج عن طريق موانئهم . ونود أن نشير الى أن أول تلك العوامل يقوم على أسس وأصول من علمنا بسقوط عدن في أيديهم وتعرفهم على سر استخدام دورة الرياح الموسمية في مواسم الشتاء والصيف . كما أن وفرة السلع والمنتجات في الهند وجنوب آسيا وسهولة الحصول عليها كانت كفيلة بسد حاجة الرومان ، وأنهم لم يعودوا في حاجة ملحة لسلع أو منتجات سودانية وأفريقية . وهذا العامل غير مباشر بطبيعة الحال ، أما العامل الثاني فهو عامل مباشر يتمثل في المقاومة الفعالة والجديّة التي بذلت ولقيها الرومان من جانب البليز . وتفسير المراجع كلها الى الدور الإيجابي الذي تمثل في مقاومة أية محاولة لاستقرار عناصر من خارج السودان على خط الساحل ، أو وقوع تلك الأجزاء تحت السيطرة الرومانية . وليس ثمة شك في أن ظهور تلك المقاومة في صورة ايجابية جادة تثير بعض الغرابة

وتدعو الى الدهشة ، لأن أجدادهم لم يمارسوا نشاطا معاديا من نفس الطراز ضد البطالمة . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن القوة السياسية التي سيطرت على البحر الأحمر وتجارته فقدت اتصالها بالساحل السوداني ، ولم تعد لها به أية علاقة مباشرة ولا بالتجارة والسلع التي تخرج من موانئهم . ومع ذلك فالمعتقد أن الظروف المحيطة بالسلع والمنتجات السودانية وقيمتها بالنسبة لثقلاتها الهندية - الآسيوية ، كانت لا تدعو الرومان أو تشجعهم على المغامرة بشن حرب كبيرة ، تقضى فيها على مقاومة البليز ونشاطهم المضاد . واننا نعتقد أنه لو كانت الدولة الرومانية في حاجة فعلية ملحة الى سلع ومنتجات تلك الأقاليم لما توانت أو قصرت في توجيه الضربات لفتح الطريق من ناحية حدود مصر الجنوبية ، أو في السيطرة على موانئ خط الساحل السوداني قسرا . ويدعم اعتقادنا عدم الصندام أو الاحتكاك بين الرومان أصحاب السيطرة الحقيقية على البحر الأحمر ، وبين البليز في ظهير موانئ الساحل السوداني والأريترى . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن موانئ الساحل والتجارة المارة بها لم تتوقف عندما تخلت السيطرة الرومانية عن جزء من سياسة البطالمة ولم تهتم بمساندة الموانئ أو رعايتها .

وقد وجدت تلك الموانئ العون من نشاط سياسي جديد انبثق من قلب حوض النيل ممثلا في المجهودات الموفقة لدولتي مروى القديمة وأكسوم . وشاركهم في ذلك النشاط والاهتمام جاليات وافدة مهاجرة كبيرة ، جاءت من المناطق المتناثرة حول حوض البحر الأحمر . وتتمثل تلك العناصر في خليط من عرب جنوب الجزيرة العربية ومن الهند واليونان وغيرهم ، حيث تجمعوا واستقروا في الموانئ ومراكز تجميع التجارة في الداخل . وقامت الدولتان - مروى وأكسوم - كل في مجالها برعاية اتجاه التجارة السودانية الأفريقية الى موانئ خط الساحل السوداني . ويبدو أن كلا منهما كانت في موقع جغرافي ، وعلى مستوى حضاري ، يؤهلها لرعاية التجارة وبذل المجهودات في سبيل انتظامها واستمرارها . ومع ذلك فإن النشاط الذي تميزت به التجارة في ذلك الوقت ، وازدهارها وازدهار الموانئ ارتبط ارتباطا وثيقا بتطور خطير آخر طرأ على الظروف المتعلقة بنقلها ، وبوسيلة المواصلات بين مراكز الانتاج والتجميع من جانب ، وبين الموانئ على خط ساحل البحر الأحمر من جانب آخر . وكان ذلك التطور الخطير عندما ظهر الجمل

Paul, A. : A History of the Beja Tribes of U

في أفريقية وتسرب الى أنحاء كثيرة من الصحراء الأفريقية الكبرى (١) . ونعتقد أن دخول الجمل في خبرة السكان واستخدامه في النقل منحهم الفرصة الملائمة تماما للتغلب على كثير من المشكلات ، وأدى الى زيادة في الروابط بين وادي النيل الأوسط والموانئ على ساحل البحر الأحمر . بل اننا نتصور أن هذه الوسيلة الجديدة في خدمة النقل قد أدت الى زيادة في حجم التجارة والتبادل التجاري من جانب ، وتوسيع المنطقة أو المناطق التي تقوم موانئ الساحل على خدمتها وتصريف منتجاتها من جانب آخر . ويشير ماك كرنديل - مثلا - الى ازدهار التجارة والعلاقات التجارية بين أكسوم وسنار Koynien (٢) . كما يذكر كونت روزيني أن علاقة الود والصداقة والتعاون بين مروى وأكسوم ، أدت الى انتظام التجارة وانتظام توجيهها الى موانئ خط الساحل .

ويمكن القول أن قيام دولة أكسوم وتوفر علاقات الود والصداقة بينها وبين دولة مروى من جانب ، ودخول الجمل الى السودان من جانب آخر ، أسهم في توجيه التجارة والانتاج نحو البحر الأحمر . ويعنى ذلك أنهما معا - مروى وأكسوم -

جلا عبء التوجيه البحرى ، وشغلا معا الفراغ الذى ترتب على انهيار السيطرة البطلمية اليونانية وانصراف القوة الرومانية عنه . وتجمع الأدلة على ازدياد قيمة مروى القديمة وارتفاع شأنها من حيث كونها مركزا رئيسيا لتجميع التجارة وتوجيهها . وأصبحت تجارة المرور جزءا هاما من تجارتها ، تصل اليها من جهات متباعدة متباعدة في طريقها الى موانئ الساحل السودانى . وتشير المراجع الى أنها كانت تقوم على خدمة بعض العلاقات التجارية بين كل من الساحل الليبى والساحل السودانى .

ويعنى ذلك صراحة أن الجمل كان يؤدى وظيفته كوسيلة للنقل في الربط بين موانئ الساحل الليبى وبين مروى ، ويحمل اليها منتجات وسلع إقليم البحر المتوسط . ولا بد أنه أسهم أيضا في جمع ونقل سلع أفريقية من المناطق التي تقع غرب حوض النيل ، والتي تقع الى الشمال من خط عرض ١٢ درجة شمالا ، وهو الحد الذى يستطيع أن تلائم ظروفه المناخية حياة الجمل وطبيعته . وهكذا ظفر التوجيه البحرى وظهرت التجارة السودانية بكل الظروف المناسبة ، وكل الميسرات التي قفزت بأدوليس الى قمة الشهرة حتى باتت في مقدمة موانئ الساحل الغربى على البحر الأحمر جنوب مصر .

أدوليس

وهذا ميناء آخر على خط الساحل الغربى للبحر الأحمر ، أشرنا اليه في الصفحات القليلة السابقة . وذكرنا أنه كان من بين الموانئ التي عرفت واستخدمت في عهد البطالة والنشاط اليونانى في البحر الأحمر . وكانت بعض منتجات الظهير من عطور وبخور وسن فيل وريش نعام وغيرها من السلع التي تجد رواجاً في السوق العالمية تمر عن طريقها . ويعنى ذلك أن أدوليس ميناء قديم ، ليس بينه وبين ظهور الرومان علاقة تذكر . وعلى الرغم من الاشارات التي وردت عن أدوليس وقيمتها ، واعتمدنا عليها في التعرف على طبيعة الميناء ووظيفته في خدمة التجارة ، الا أننا لم نصل الى رأى واضح قوى فيما يتعلق بنشأة الميناء وظهوره ، وتحديد

(١) دخل الجمل الى أفريقية من آسيا بطريق سيناء . وقد ظهرت له في مصر بقايا ضمن آثار الأسرة الاولى التاسعة عشر والعشرين . ومع ذلك فإنه لم يستخدم بكثرة الا في العهد الرومانى . وجدير بالذكر أن دخوله الى السودان كان من ناحية الشمال عن طريق مصر . ويظهر من أثر كتابى فى أكسوم أن تاريخ دخوله الى السودان هو القرن الرابع قبل الميلاد . ويرى اديسون Addison أن دخوله في الواقع واستخدامه كان في تاريخ سابق لسنة ٢٥ قبل الميلاد ، لأن المقبرة التي وجد بها التمثال البرونزى للجمل كانت لحاكم تور الحكيم فى مروى فيما بين سنة ٢٥ ، ١٥ ق.م . واقتراض دخوله فى عهد مملكة مروى معقول للغاية ، خصوصا وأنه لم يستخدم فى مصر على نطاق واسع الا بعد انقضاء حكم الفارسي .

(٢) Mac Crindle, J. W.: The Commerce & Navigation of the Erythrean Sea P. 46

Warmington, E. H.: The commerce Between the Roman Empire & India, P. 7. (١)

التاريخ الملائم لذلك . وقد دار نقاش حاد حول ذلك الموضوع وحول الجماعات التي أسسته واستخدمته لأول مرة في خدمة الأغراض الملاحية والتجارية . ويذهب بعض الكتاب الى اعتبار أدوليس ثمرة من ثمرات المجهودات التي أسهم بها اليونانيون السوريون (١) . ويعنى ذلك أن ظهوره وتاريخه يرتبط أساسا بالنشاط اليوناني في صورته العامة . ويرجعه رأى آخر الى أصول مصرية خالصة معتمدا في ذلك على المظهر العام لكل البقايا والآثار التي تبدو في نظرهم على أنها من صنع خيرة مصرية . وتزعم بعض الآراء الأخرى أن تلك البقايا والآثار من صنع شعب من الرعاة العرب أو اليونانيين أو التروجلوديت (٢) . ويعتقد البعض أن أدوليس أسست أصلا لتمثل إحدى المستعمرات الدينية الخالصة ، وأنها كانت ثمرة مجهودات بعثة من رجال الدين الذين أوفدتهم مروى الى تلك المنطقة . وكان ذلك الرأى الأخير للبحاث هيرن ردا على رأى آخر يزعم أن أدوليس من انشاء عناصر هندية كانت تمارس الملاحة والمتاجرة في البحر الأحمر . وقد لوحظ أن كل المكاتبات التي عثر عليها في أدوليس ولو أنها تتجه من اليمين الى اليسار بصفة عامة ، إلا أنها لا تمت بصلة تذكر للغة الهندية السنسكريتية ، رغم التشابه في النظام والأسس (٣) . وهكذا كان التضارب في الآراء وكان الاختلاف ، حتى لم يعد من السهل علينا قبول رأى معين من تلك الآراء ، التي ذهبت مذاهب واتجاهات شتى . وكان لزاما علينا أن نناقش تلك الآراء كلها في هدوء وفهم عميق حتى نصل الى حكم سليم ، ورأى معقول وجيه في أمر تلك العناصر والجماعات التي أسهمت في نشأة أدوليس وقيامها بوظيفتها .

ويتحتم علينا عندئذ ألا تغفل أمرين أساسيين لا يداخلهما الشك جملة وتفصيلا . ويتعلق الأمر الأول بنشاط العرب من سكان جنوب الجزيرة العربية من أهل سبأ وحميز وعمارستهم الملاحة والتجارة والاتصال بالساحل الغربي

- (١) Schoff, W. : Op. Cit p. 22
(٢) Mac Crindle, J. W. : Op Cit p. 22
(٣) Vincent' B. : Op. Cit. p. 99

للبحر الأحمر من جانب ، ونشاط العناصر اليونانية وعلاقاتها الايجابية بتجارة البحر الأحمر وسواحله من جانب آخر . وقد أشرنا الى طبيعة ذلك النشاط اليوناني ، وأنه لم يقتصر على الاتصال بخط الساحل وظهيره القريب بل تعداه في صور أخرى الى الداخل تمثلت في المؤثرات اليونانية التي تنعكس في صفة الحضارة في مروى . أما فيما يتعلق بالنشاط العربي واتصالاتهم فهي مؤكدة لا يرقى اليها الشك أيضا بل انهم خلفوا بقايا وآثارا في الهضبة الحبشية ومنطقة الظهير لخط الساحل تفسر ذلك النشاط وتوضحه فيما قبل قيام دولة أكسوم (١) ويذكر تيودور بنت نقلا عن مولر Muller أن عرب جنوب شبه الجزيرة العربية تمتعوا خلال فترة طويلة بالسيطرة على تجارة جزء كبير من الهضبة الحبشية (٢)

أما الأمر الثاني : - فيفهم على ضوء ماورد في كتابات الجغرافيين القدماء حيث أوردت ما يوحي بوجود بعض أوجه الشبه بين بقايا أدوليس والفن المصري القديم . ويعتقد هيردوت (٣) على ضوء ذلك أن مؤسس ذلك الميناء هم المصريون الهاربون في عهد بسماتيك سنة ٦٣١ ، ٦١٧ ق . م . ونحن أمام تلك الحقائق يجب أن نستبعد تماما أن اليونانيين قد أنشئوا أدوليس . ذلك أن دراسة حجر أدوليس تؤكد أن الكتابة على جزئين ، وأن الجزء الثاني أحدث من الجزء الأول . ولما كان الجزء الثاني وهو الأحداث يسجل بعض المؤثرات اليونانية ويشير الى نشاط البطالمة ، وتوغلهم في مرتفعات الحبشة وانتصارهم الذي انتهى بفتح مدينة آفا Ava ، فليس ثمة شك في أن الجزء الأول وهو الأقدم لاعلاقة له باليونان والنشاط اليوناني . وفي ذلك القول الدليل الكافي على أن أدوليس ونشأتها لا تتصل جملة وتفصيلا بالنشاط اليوناني وسيطرته على الملاحة في البحر الأحمر . ولا يبقى بعد ذلك إلا أن تكون أدوليس عربية من خلق وانشاء عرب جنوب شبه الجزيرة العربية أقاموها عندما انتشرت سيطرتهم على الملاحة والتجارة ، وتوغلوا

- Theodore Bent, J, Trade Routes Across Abyssinia (١)
p p. 143. 4
Ibid : Op. Cit (٢)
p p. 143 — 4
MacCrindle, J. W. : Op. Cit (٣)
p. 44

في المرتفعات الحبشية ، أو أن تكون مصرية خلفتها المؤثرات والاتصالات المصرية القديمة . ولكن لما لم يتعرض كاتب لذكر وجه شبه بين بقايا أدوليس وبقايا مدينة آفا Ava التي تعتبر مدينة سنائية ، وأشار البعض الآخر الى قياس التشابه بين الآثار المصرية وبقايا أدوليس ، فلا بد لنا من أن نوافق على الافتراض الذي يرجح أنها من انشاء المصريين أو تحت مؤثرات مصرية على الأقل . وربما كانت أدوليس تمثل بقايا نشاط مشترك فيه المصريون - على الأقل - وتم بصورة ما على طول امتداد ذلك الجزء من خط الساحل الغربي للبحر الأحمر في أواخر العصر الفرعوني . ويعني ذلك أننا لا نستبعد إطلاقا اشتراك أكثر من جماعة من الجماعات التي كانت تمارس الملاحة والتجارة في تأسيس أدوليس ونشأتها . ويبدو أنها ظلت منذ قيامها في خدمة الملاحة . واستخدمها التجار من عرب الجنوب ومن بعدهم اليونانيون حتى قامت دولة أكسوم (١) . ويذكر ترمنجهم أن دولة أكسوم ظلت ترعى أدوليس وتجارتها قرونا طويلة ، استمرت حتى ظهور الاسلام ، وأنها لم تفقد تلك السيطرة الا عندما سيطر الفرس على بلاد العرب بين سنة ٥٩٠ وسنة ٦٣٠ ميلادية (٢) .

وإذا انتقلنا الى الحديث عن موقع أدوليس وتحديد وتخليقه فإن أهم ما نلاحظه هو أن النقاش والبحث الذي دار في ذلك الصدد ، لم يكن على نفس الصورة والتعقيد والجدل الذي صاحب تحديد وتحقيق موقع بطليموس ثيرون . ولعل أكبر خطأ هو ما وقع فيه دكسترو ، عندما قرر أن بطليموس في أرض الوحوش تأمت في الموقع التي تقوم فيه مصوع الحالية . وقد ذكرنا من قبل أن ذلك الخطأ ، إنما كان نتيجة مباشرة للتمييز بين بطليموس ثيرون وبطليموس ابشراس التي حدد موقعها في جزيرة مرات في منطقة خورنوارات . والغريب حقا أن يوافق كمرير Kimerer على رأى دكسترو ، بل انه يذكر أن قياس مركز بطلمي آخر بالقرب منها ، له نفس القيمة الاقتصادية والأهمية التجارية ليس معقولا . وفضل على ضوء ذلك افتراضا غريبا ، يقضي بأن البطالة استخدموا أدوليس وأنها وبطليموس

ثيرون اسمان لمكان واحد (١) . ويمكن أن نحكم على ذلك الافتراض أو الرأى بالخطأ على أساس أن أدوليس التي أشار اليها مؤلف البربلس Periplus تقع جنوب بطليموس ثيرون على مسافة ٣٠٠٠ ستاديا . ونود أن نذكر أن وصول البطالة اليونان الى أدوليس واستخدامها والاعتماد عليها في الاتصال بالمنطقة التي تقع في ظهيرها لا يعني بالضرورة أنها هي بطليموس بذاتها أو أنها من انشائهم وثره جهودهم . وإن دراستنا في الصفحات القليلة السابقة ، قد أثبتت أن أدوليس قديمة في قيامها ، وأنها ربما أنشئت في عهد سابق لنشاط البطالة وسيطرتهم على الملاحة في البحر الأحمر . ولما كانت بطليموس ثيرون بطليمية النشأة ، فإن رأى دكسترو لا يمكن أن يكون سليما ، وأن ترديد كمرير له دليل على عدم التعمق والبعد عن الحقيقة . ومع ذلك فنحن لا يمكن أن ننفي أو ننكر أن البطالة اليونان قد استخدموا أدوليس ، ومارسوا فيها النشاط من أجل الاتصال مع منطقة الظهير ، ولكن الذي ننكره وننفيه تماما هي أنها ليست من بين النقاط والمراكز التي أسسوها على طول خط الساحل الغربي للبحر الأحمر من أجل الحصول على سلع ومنتجات سودانية وأفريقية (٢) . ولعل من الطريف حقا أن تقرر أن جوسلين Gosselin كان من بين أولئك الذين جانبهم التوفيق في تحديد أو تحقيق موقع أدوليس ، كما أخطأ في تحقيق موقع بطليموس ثيرون . والدافع الى الخطأ في كل من الحالتين ونقل موقع أدوليس الى الجنوب من موقعها الحقيقي واحد . وقد نقل جوسلين أدوليس الى الموقع الذي يقع الى الجنوب من موقعها الصحيح ، وتقوم عنده ميناء عصب الحالية . والغريب حقا أن ذلك الساحل الذي يقترحه جوسلين يتميز بانتشار الجزر المنخفضة وتناثر الحواجز ويكاد لا يكون هناك أي وجه شبه بينه وبين الموقع الذي تقع فيه أدوليس . وربما كان خطأ جوسلين مبنيا على أساس أن مؤلف البربلس حدد المسافة بين أدوليس وبين باب المندب بحوالى ٨٠٠ ستاديا . ولذلك نراه يختار الشرم الذي تقع عليه عصب بالذات لأنه لا يبعد عن باب المندب الا بمسافة ٥٠ ميلا .

Schoff, W. Op. Cit

p. 22 (١)

Valantia, B. : Op. Cit.

p. 243 (٢)

(١) يذكر مؤلف Red Sea Pilot في صفحة ٢٦٠ أنها مدينة يونانية الاصل .

(٢) Trimingham J. S. : Islam in Ethiopia P. 42

وليس أدل على خطأ جوسلين أيضاً من أن الرحلة على اليابس فيما بين أدوليس ومدينة أكسوم تستغرق ثمانية أيام . وأنه من الصعب أن نحدد موقع أدوليس في موضع عصب لأنها تبعد كثيراً جداً عن مدينة أكسوم وتحتاج الرحلة إليها أكثر من ثمانية أيام . ووضع أدوليس وتحقيق موقعها في منطقة خليج أنسلي على مقربة من مصوع الحالية يكون أكثر صواباً لسببين أساسيين هما : -

أولاً : - أن الاتصال بين ذلك الموقع وبين أكسوم في منطقة الظهير على الهضبة الحبشية يكون سهلاً ميسوراً ويستغرق وقتاً يتناسب مع ما قدره الكتاب القدماء الذين وصفوا الطريق وحددوا عدد الأيام التي تستغرقها الرحلة .

ثانياً : - يكاد يتفق شكل خط الساحل وصفة الخليج وطبيعته مع ما ورد فيه عن أدوليس في كتابات القدماء .

والخليج كبير ملائم للملاحة يتجه إلى الجنوب ، وتقع عند مدخله جزيرة الصخرة Oréine التي يبدو أن أدوليس قد قامت على مسافة ٢٠ ستاديا منها . وتقع قرية زولا Zola في ذلك الموقع الذي قامت فيه أدوليس ، ولو أنها أصبحت صغيرة يسكنها عدد محدود من السكان بعدما ازدهرت مصوع وانتزعت منها خدمة الملاحة وقيمتها في استقبال السفن وخروج التجارة . ويجدد ذلك الموقع التقاء خط طول ٣٩ درجة و٢٦ دقيقة شرقاً مع خط عرض ١٥ درجة و ٢٠ دقيقة شمالاً تماماً .

أدوليس وخدمة التجارة والملاحة : -

ومهما يكن من أمر أدوليس ، نشأتها وموقعها ، أصحابها ومؤسسوها فإنها كانت في موقع طيب وملائم من وجهة النظر البحرية لاستقبال السفن في الخليج الكبير العميق المحمي ، كما هو ملائم أيضاً من وجهة نظر النقل ووسائل الاتصال والربط بين خط الساحل ومنطقة الظهير . ولابد لنا من أن نذكر أن ثمة طرقاً متفارقة في قيمتها ، كانت تربط بين أدوليس وبين المناطق الداخلية فيما وراءها ، في كن من الحبشة والسودان ، وتمر بها بعض السلع والمنتجات الأفريقية إلى السوق الدولية . أما الطريق الرئيسي المطروق فهو الذي كان يصعد من ظهيرها السهل المباشر وراء خط الساحل على المرتفعات الأريتيرية الحبشية ، ثم

يهبط مع الانحدارات الملائمة للهضبة في اتجاه عام نحو الشمال الغربي والغرب إلى السهول السودانية فيما حول النيل . وتشير المراجع إلى أن ذلك الطريق كان يمر بمدينة كلوى التي كانت لا تبعد عن أدوليس بأكثر من مسيرة ثلاثة أيام . ثم تستغرق الرحلة من كلوى خمسة أيام (١) أخرى للوصول إلى بلدة أكسوم في قلب الأجزاء الشمالية من الهضبة الحبشية . وكانت أكسوم في ذلك الوقت نقطة الالتقاء الرئيسية والمركز الأساسي الذي تجتمع فيه كل الطرق الصاعدة والهابطة من وإلى السهول السودانية ، وغيرها من الأقاليم النيلية فيما وراء النيل .

ونذكر من هذه الطرق طريقين يتجهان إليها من مروي عاصمة وقلب دولة مروي وسينوم-سنار (٢) Cynium . والظاهر أن كلا من سينوم ومروي بموقعيهما الجغرافي المعروف كانتا ملتقى لعدد من طرق ، تنتهي إليهما من جهات متباينة من بينها السودان فيما وراء النيل غرباً . ويعنى ذلك بعبارة أدق أن أكسوم وسينوم ومروي قامت بدور خطير في تجميع وتوجيه وتوزيع التجارة ، شأنها في ذلك شأن كل مراكز التجارة التي تستمد كياناتها من وظيفتها وخدماتها . ونحن مع ذلك لا نعرف تماماً صفة تلك الطرق التي كانت تجتمع وتفترق ، ولكنها فيما يبدو كانت تعمل في تعاون وانتظام . ولكن لاشك في أن الطريق من أكسوم إلى مروي كان أهمها جميعاً لامتداده في قلب أوطان دولتين حرصتا كل الحرص على تنمية التجارة وخدماتها ، بل لعل ذلك كان من بين مقوماتها الأساسية . وكان مرور الطريق من أكسوم يتم مع المنحدرات الملائمة إلى سهول كسلا في دلتا القاش ، ومنها يتحدد الطريق ويمتد إلى توليس (٣) Tolles بعد أن يعبر أرض البطانة من الشرق إلى الغرب . وقد حدد إيراستين موقع توليس بالقرب من واد بنقا Bannaga التي تقع على مقربة من شندى ، وعلى مسافة صغيرة من موقع بلدة مروي القديمة . ولعل أهم وأخطر الفترات التي ازدهرت فيها تلك

Theodore Bent, J; Op. Cit

Schoff. W.: Op. Cit.

Warmingfong, : Op. : Cit

p. 143 - 4 (١)

p. 22 (٢)

p. 65 (٣)

المراكز التجارية والطرق التي تربط فيما بينها وبين مناطق الإنتاج من ناحية وبين أدوليس من ناحية أخرى ، حتى التي كانت خلال العصر الذي ازدهرت فيه دولة أكسوم . ذلك أن سلطان الدولة وسياساتها المنبثقة من رغبة صادقة في رعاية التجارة وترويجها جعلت أدوليس ميناء الدولة الرسمي الذي يمر به كل ما يصدر للخارج من سلع ومنتجات من الحبشة أو من السودان . ولابد من أن نذكر أن حسن علاقات الجوار بين أكسوم ومروى من جهة أخرى ، كان يدعم التجارة ويؤكد التوجيه إلى أدوليس وموانئ البحر الأحمر . ونحن نؤكد أن دولة أكسوم كانت تصر على مرور التجارة ، وأن تمارس أدوليس وظيفتها الأساسية . وقد سمحت من فرط تعلقها بذلك الهدف للتجار الهنود وسفنتهم بالدخول إلى الميناء والرسو فيها واستخدامها والتعامل في السلع الصادرة منها (١) واستقر بعض الهنود وغيرهم من المشتغلين بالتبادل التجاري في شكل جاليات في الميناء وفيما وراء الميناء .

وتشير المراجع إلى أنهم كانوا يحملون معهم من أوطانهم أو من الأقطار الآسيوية التي يتعاملون معها السلع والمنتجات الهندية والآسيوية ، ثم يعودون وقد أنقلت سفنهم حمولة من سلع ومنتجات أفريقية سودانية وحبشية . وقد تم ذلك كله في ظل حرية تامة في التعامل تحت رعاية الدولة . ويمكن أن نصف تلك السياسة بأنها تحطيم خطير لنظام وسياسة الاحتكار . ويبدو أنها كانت سياسة ضرورية ومنطقية في ذلك الوقت لأنها تتلاءم مع الرغبة الملحة في تنشيط التجارة وزيادة حجمها وتوسيع مجالها .

وعكذا قام النظام الجديد وقوامه حرية التجارة وهدفه نشاط التبادل التجاري والتعامل ، والتقت في أدوليس سفن كثيرة وتجار وملاحون من جنسيات متباينة مختلفة . وترتب على تطبيق تلك السياسة أو ذلك النظام والأخذ به نشاط في الملاحة في البحر الأحمر من وإلى أدوليس ، كما ازدهرت حركة النقل من وإلى الميناء من منطقة الظهير . وباتت القوافل العاملة على الطرق تعمل في مثابة وفي انتظام لنقل السلع والمنتجات إلى أدوليس ليتم التبادل عليها . ويعنى ذلك من

Kammerer, A. : Essai Sur L' Histoire Antique ... P. 97 (١)

ناحية أخرى أن أدوليس كانت النافذة الأساسية لمساحة كبيرة من أفريقية في ركنها الشرقي والشمال الشرقي ، وأن ذلك الظهير كان يتسع ويكبر . ويمكن أن ندرك تلك الحقيقة الأخيرة على ضوء أمرين :

الأول - ويفهم على ضوء العلاقات التجارية التي قامت بين مصر العليا الرومانية وبين أدوليس . وتشير المراجع إلى أن ثمة طريقا كان يهبط المنحدرات الحبشية الشمالية إلى كسلا ، ومنها إلى النيل ثم يحاذيه شمالا إلى صعيد مصر (١) . وقد أقام الرومان على حدودها الجنوبية مركزا جركيا عند الفنتين أو أمويس Ambus لتحصيل العوائد الجمركية على التجارة المارة إلى مصر . ولابد أن نفترض ضخامة التجارة والحركة على ذلك الطريق ، وأهمية السلع التي تصل عن ذلك الطريق ، حتى يبرر ذلك للرومان إقامة مركز جركي . ولعل من الغريب حقاً أن تصل التجارة والسلع إلى مصر الرومانية على ذلك النحو ، في الوقت الذي مارس الرومان فيه الملاحة في البحر الأحمر وأوغلوا كثيرا في مياه المحيط الهندي ، وازدهرت علاقاتهم التجارية بالأقاليم الآسيوية وحصلوا على منتجاتها . ونحن ان كنا قد أثرنا هذه النقطة الجديرة بالبحث إلا أننا لن نتعيق في الكشف عنها أو عن تفسير لها . ونكتفي بذلك دليلا على أن أدوليس لم تكن من الموانئ التي خضعت للنفوذ الروماني من ناحية ، وأن المجال الذي قامت على خدمته وتصريف سلعه ومنتجاته كان كبيرا ، ويرتكز على نقط التجارة التي ثبتت أقدامها في مواقع ملائمة في منطقة الظهير الواسع الفسيح من ناحية أخرى .

الثاني - ويفهم على ضوء ما وصل إلى عملنا عن طبيعة التجارة والسلع الصادرة منها إلى الخارج . وكانت الصادرات (٢) في جملتها من المنتجات النباتية الطبيعية والحيوانية كسفن الفيل وريش النعام وقرون الخرتيت وأصداف السلاحف وغيرها . ويبدو أن معظم هذه السلع من أنواع تحتم علينا قبول الافتراض الذي يؤكد أنها تصل إلى أدوليس وغيرها من الموانئ من مناطق بعيدة فيما وراء خط الساحل . وليس ثمة دليل مادي على وفرة الفيلة أو الخرتيت أو النعام في

Kammerer, A. : Op. Cit.
Schoff, W. ; Op. Cit.

P. 97 (١)
P. 284 (٢)

الظهير المباشر خلف الميناء على السهل الساحلى أو على المرتفعات الحبشية المشرفة على حوض البحر الأحمر .

ولاشك في أن اقرب المواقع التى يحتمل غناها بالثروة الحيوانية والنباتية - مصدر تلك السلع - هى السهول السودانية المعروفة باسم البطانة الآن وماوراءها غربا فيما حول النيل الأزرق والأبيض . ومع ذلك كله فإنه ليس من السهل علينا أن نقطع برأى محدد واضح في تحديد المساحات أو الأجزاء التى انصرفت منتجاتها وسلعها بطريق البحر الأحمر وموانئه . هناك من يفترض وصول تلك السلع من أنحاء بعيدة فيما وراء النيل غربا كدارفور ، ويفترض البعض الآخر علاقات تجارية مزدهرة مع السودان فيما حول النيل وروافده عطبرة والنيل الأزرق ، بالإضافة الى العلاقات التجارية وتجارة المرور الى مصر العليا والساحل الليبى . ويعنى ذلك من ناحية أخرى اتساع منطقة الظهير وانكماشها بالنسبة لموانئ خط الساحل . وكانت تلك الذبذبة في مساحة الظهير تخضع لظروف معينة منبثقة من الواقع الاقتصادى ونشاط العناصر العاملة في التجارة من جانب ، ومن الواقع السياسى واستقرار الأمن في كل من مروي وأكسوم من جانب آخر . ونحن بطبيعة الحال لا نملك كل الوسائل التى تمكننا من تقدير تلك العوامل والتعرف عليها ، بل انه ليس من السهل علينا أيضا أن نحدد كل الطرق وقيمتها تحديدا دقيقا . ونحن نعتقد أن استخدام الجمل قد أسهم في توسيع منطقة الظهير ، وحمل السلع والمنتجات من مناطق بعيدة تماما ، بحيث ينتقل بها على مراحل من مركز تجارى الى آخر . وكان كل مركز من مراكز التجميع Trade Centres بمثابة نقطة ارتكاز والتقاء تنتهى عندها الطرق من جهات متفرقة ، ومن ثم توجه الى المركز التالى حتى تصل الى موانئ خط الساحل وعلى رأسها أدوليس . وأصبحت تلك المراكز نقاط العمران والتجمع لكل أولئك الذين اشتغلوا بالتجارة من سكان محليين أو أجانب . وارتبطت حياة تلك النقاط والمدن بانتظام مرور التجارة واستمرارها .

على أنه اذا ما انتقلنا الى دراسة الواردات والسلع والمنتجات التى تصل من الخارج وتمر بأدوليس الى كل من أكسوم ومروي وغيرها من مناطق الظهير ، فإن أول ما يجذب انتباهنا ويجدر ذكره ، هو أنها سلع مصنوعة في الغالب وهذا دليل على التقدم المطرد في المستوى الحضارى وارتفاع مستوى المعيشة .

وتأتى في مقدمة تلك السلع والمنتجات الأقمشة والمنسوجات وأدوات الزينة والزجاج وأطباق الذهب والفضة والنحاس والأسلحة كالفتوس والسيوف والحراب والسهام . ونود أن نسجل بهذه المناسبة ملاحظة هامة ، وهى أن من بين تلك السلع ضروريات تقتضيها حاجة العامة والخاصة ، وكماليات فاخرة تتفق مع مظاهر التطور والتقدم الحضارى فى دولتى مروي وأكسوم . أما استيراد الأسلحة فيبدو أنه كان ضرورة تحتها مقومات الحكم والحفاظ على الكيان السياسى وانتشار الأمن من أجل سلامة التجارة وقوافل التجارة . أما المواد الغذائية المستوردة فكانت محدودة القيمة والكمية ، ولا تتمثل الا في زيت الزيتون . ونحن نستوحى من ذلك أمرين هامين يتعلق الأول بمصدر ذلك الزيت والثاني بطريقة استهلاكه . أما فيما يتعلق بالأمر الأول فنؤكد أن ثمة علاقات اقتصادية وتجارية كانت تنتظم بين أدوليس وبين بلدان البحر المتوسط التى اشتهرت بصناعة زيت الزيتون واستخراجه ، وربما كان يرد إليها من فلسطين أو من سائر بلاد الشام عن طريق مصر . أما الأمر الثانى فيكون تفسيره وبياناه على ضوء علمنا بحقيقة هامة تتعلق بغنى الأقاليم في ظهير أدوليس - خصوصا في الأقاليم السودانية - بالثروة الحيوانية ووفرة الدهن الحيوانى . من أجل ذلك نحن نقرر أنه ليس من المعقول أن يكون استيراد زيت الزيتون من أجل أغراض غذائية فقط . والتفسير المقبول أن يكون إقبالهم عليه لأغراض دينية بحثة تحتها العقائد بعدما تسربت المسيحية ، وانتشرت في تلك الأنحاء .

ويمكن أن نصل على ضوء الدراسة السابقة الى نتيجتين أساسيتين تتصل كل واحدة منهما باتجاه التجارة السودانية نحو البحر الأحمر وقيمة الموانئ بالنسبة لها . وتبرز النتيجة الأولى قيمة القوة المركزية التى قامت في حوض النيل وعملت على رعاية التوجيه البحرى وفرض الحماية على التجارة وضمان وصولها الى موانئ خط الساحل . أما النتيجة الثانية فتبين السياسة الجديدة التى أطلقت الحرية لكل العناصر حتى تمارس التجارة وخدمة التجارة ، الأمر الذى أدى الى مشاركة كل من الهنود والعرب وغيرهم في تنشيط التجارة وازدياد حجمها وقيمتها . وثمة نتيجة ثالثة غير مباشرة ولكنها ذات خطر عظيم لاتتمثل في ازدهار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العالم الآسيوى فحسب ، بل في الآثار الثقافية أيضا . وتكفينا الإشارة الى أن العلاقات مع الهند أثرت وأدت الى دخول القطن الى حوض النيل الأوسط في وقت مبكر جدا .

الفصل الثالث

باضع العربية في خدمة التجارة السودانية

النشاط العربي في ميدان الملاحة والتجارة في البحر الاحمر
قبل الاسلام .. اتصالاتهم بالساحل السوداني في فجر
الاسلام - قيام ميناء باضع - تحقيق موقعها والحديث عن
سكانها - انهيارها ونهاية العهد بها - دورها في خدمة
التجارة والنويلات المسيحية السودانية من القرن الثامن
الى القرن الحادى عشر الميلادى •

باضع العربية في خدمة التجارة السودانية

لم يخل فصل من الفصلين السابقين من اشارة الى ظهور العرب وسكان الجزيرة العربية ودورهم الايجابي في خدمة التجارة والاشتغال بها . وهم في الحقيقة كانوا ضمن الوسطاء الذين سعوا من أجل الحصول على سلع ومنتجات أفريقية سودانية . وكان ذلك الدور يتم النشاط الكبير الذي مارسوه في أحضان البحر العربي والمحيط الهندي للاتصال بأقطار وجزر العالم الآسيوي . وظلوا منفردين بتلك المقدرة على الوصول الى الهند وغيرها في فترة غير قصيرة ، وعاملين في خدمة التجارة مع الشرق . ودورهم في مياه البحر الأحمر لا يقل خطورة عن دورهم في البحر العربي والمحيط الهندي . ويبدو أنهم شاركوا غيرهم من اليونان البطالة والرومان في ركوب البحر والاشتغال بالوساطة التجارية . ومع ذلك فهم لم يقوموا بدور الوساطة والاتصال بموانئ ساحل البحر الأحمر ومن ضمنها موانئ الساحل السوداني فقط ، بل نراهم يضعون أقدامهم ويتوغلون الى الداخل ويتسربون ويستقرون ويلعبون دورا خطيرا آخر في ارساء قواعد حضارة وثقافة تنبثق من صميم الحضارة في جنوب شبه الجزيرة العربية . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن نشاط العرب واشتغالهم بالوساطة التجارية واحتكاكهم بالجانب الأفريقي المواجه لأوطانهم كان أقدم من ظهور الاسلام والمسيحية ، وسابق لقيام الدولة الاسلامية الكبرى بقرون كثيرة . وإذا كنا نؤمن بدورهم في التجارة والوساطة التجارية فإن خروجهم من أوطانهم في شكل موجات وهجرات الى الأجزاء والمناطق فيما حول شبه الجزيرة العربية طبيعي ، وكان يحدث دائما . ويمكن للباحث في التاريخ الطويل لأى قطر من تلك الأقطار أن يتتبع خروج تلك الموجات البشرية ووصولها واستقرارها ونشاطها . ويعمل بعض العلماء خروج تلك الموجات والهجرات وانتقالها الى أوطان بعيدة بعوامل يكون تفسيرها وجيها من وجهة النظر المناخية والاقتصادية البحتة . ويتصورون أن ظروف الفقر المائى والتبائى في شبه الجزيرة العربية تدفع الجماعات والقبائل الى ممارسة الهجرة طلبا لبيئة أفضل أكثر سخاء وغنى . ومع ذلك فاننا نتصور أن أولئك الذين

هاجروا واستقروا في ظهير خط الساحل الغربي للبحر الأحمر والحبشة والسودان كانت أعدادهم محدودة ، وأنهم ذابوا في الوطن الجديد ولكنهم خدموا التجارة والنشاط التجاري ، كما أسهموا في تطوير الحضارة . وفي جذور الحضارة مملكة أكسوم ما يوحي بذلك الاتصال والاستقرار الذي قام به العرب . وقد أشرنا من قبل إلى أن اعتناق أكسوم لبدأ حرية التجارة أعطى الفرصة لعناصر متباينة بالأسهام في ممارسة التجارة . وليس غريباً بطبيعة الحال أن تنتقل بعض العناصر العربية المغامرة إلى الجانب الأفريقي في حوض النيل ، كما انتقلت واستقرت بطريقة مماثلة إلى شرق أفريقية ، وبعض أجزاء من جنوب شرق آسيا الموسمية .

وليس ثمة شك في أن البعث الذي ترتب على ظهور الإسلام وقيام الدولة العربية الإسلامية الكبرى منح العرب الفرص الملائمة تماماً للسيطرة على تجارة البحر الأحمر . ويعني ذلك أن التطور الذي طرأ على المركز السياسي للعرب أثر بدوره على مركزهم في خدمة التجارة . وهذا أمر طبيعي لأن قيام الدولة الإسلامية أدى إلى تدهور السيطرة الرومانية واليونانية حتى كادوا لا يمارسون الملاحة في البحر الأحمر . وذلك رأي وجيه في تبرير ازدياد النشاط العربي في البحر الأحمر من جانب ، واحتلال بعض النقاط والمواقع الهامة على شواطئ الساحل الغربي لممارسة التجارة مع السودان وسائر الأقاليم الأفريقية بطريقة أجدى من جانب آخر . ومع ذلك فإن ثمة رأياً آخر يرى صاحبه أن ظهور القراصنة في مياه البحر الأحمر وتهديدهم المباشر لمصالح التجار العرب ، دفعهم إلى احتلال تلك المواقع كنقطة استراتيجية لحماية مصالحهم وتأمين مراكزهم وتجارتهم ونشاطهم الملاحي في خدمة التجارة . ونحن على ضوء أى من هذين الرأيين يمكن أن نتصور ذلك النشاط العربي في صورة واضحة ، وأنه كان نشاطاً حراً لا يخضع لتنظيم الدولة الإسلامية أو إشرافها وإن كانت تباركه ، لأنه يعني توسيع نفوذ العرب والمسلمين ، وتيسير مهمة الدولة في مد نفوذها وبسط سلطانها . ويشتمل ذلك النشاط في انتقال عناصر وجاعات عربية من الجزيرة العربية واستقرارها في نقاط منتخبة منتقاة مبعثرة ، نذكر منها باضع وأوناس ودهلك وزيلع وبريرة وسواكن . وقد أثمر استقرار العرب في باضع القريبة من الساحل السوداني والأقاليم السودانية في ظهير خط الساحل ، وزيادة النشاط في تصريف المنتجات وجزيرة سواكن ثمرتين . وكانت الثمرة الأولى هي الاتصال الإيجابي مع السودان

والأقاليم السودانية في ظهير خط الساحل ، وزيادة في تصريف المنتجات وحجم التجارة التي تتجه إلى العالم الخارجي . أما الثمرة الثانية فتتمثل في فتح المجال أمام تسرب بعض القبائل العربية واستقرارها حتى تمكنت أخيراً من تعريب السودان . وإذا كانت هاتان الثمرتان قد تحققتا في المدى البعيد ، فإن بعض الكتاب يشير إلى أن ظهور باضع وقيامها بخدمة النشاط التجاري كان سبباً مباشراً ومعقولاً لانزواء واختفاء بعض الموانئ القديمة على الشواطئ القريبة ، والتي يرجع العهد بها إلى نشاط العصر البطلمي (١) . وطبيعي أن ينتهي العهد بتلك الموانئ بعد أن وجدت التجارة الخارجية للسودان طريقاً أفضل ومراسي أكثر أمناً . بل إن هناك من يتصور أن سيطرة العرب على موانئ خط الساحل ووقوعها في قبضة التجار العرب المسلمين جعل موارد الحبشة وتجارها الخارجية تقع في أيديهم ، واختفت تبعاً لذلك بعض المدن والمواقع الهامة التي كانت تستمد كيانها من مركزها في خدمة التجارة كبدة أكسوم ذاتها (٢) .

وباضع - في نظرنا - أول الموانئ التي أسهم العرب في تأسيسها على خط الساحل السوداني منذ فجر الإسلام . ومع ذلك فإن من أهم الملاحظات الجديرة بالذكر أن قيام باضع ونشأتها والدور التي أسهمت به في خدمة الملاحة والتجارة الخارجية للسودان ، لم يخضع لإشراف أو نفوذ الدولة الإسلامية الكبرى في أي مرحلة من مراحلها . حقيقة أن بعض الجزر المتناثرة المختلفة على طول امتداد خط الساحل الغربي للبحر الأحمر الغربي كباضع ودهلك ، قد استخدمت كمغنى لبعض العناصر غير المرغوب فيها في عهد أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ، لكن ذلك لا يغني مطلقاً ولا ينهض دليلاً على أن الساحل السوداني أو الجزر القريبة منه قد خضعت أو أدخلت في نفوذ وسيطرة الدولة الإسلامية . وليس ثمة دليل على سياسة عربية إسلامية رسمية كانت تحدد معالم ذلك الاتصال بين تلك النقاط والموانئ والجزر وبين الدولة الإسلامية . وتؤكد المراجع المعاصرة أن الساحل الغربي للبحر الأحمر جنوب عيذاب على الأقل لم يدخل في أي صورة من الصور في نطاق الحكومة الإسلامية أو يخضع لإشراف من جانبها

(١) Hebbert, : El Rih. A Red Sea Island. S N. R. 1935 p. 308

(٢) الشاطر بصلي - معالم تاريخ السودان وادي النيل صفحة ١٠ ، ١١

الا في وقت متأخر للغاية في العصر المملوكي في حوالى القرن الرابع عشر الميلادى .
ولا يعنى ذلك من ناحية أخرى أن الدولة العربية الإسلامية كانت تقتنع بالسيطرة
على البحر المتوسط ، وأنها أهملت البحر الأحمر وأسقطته من حسابها . ولكن
فيما يبدو أنها اكتفت بنشاط العناصر العربية غير الرسمى ، الذى يتمثل في
السيطرة على تجارة البحر الأحمر ، واتجهت من صميمها الى المحافظة على مركزها
في البحر المتوسط ورعاية كل الطرق البرية بين آسيا وأوربا . من أجل ذلك
نشير الى أن نشاط العناصر العربية وانتقالها واستقرارها على الساحل الغربى
للبحر الأحمر وممارستها خدمة التجارة والملاحة ، إنما يمثل استمرارا للنشاط
العربى القديم الذى قام فيه العرب بدور الوسيط التجارى في البحر الأحمر وغيره
من البحار والمحيطات المجاورة . ويمكن القول ان انتقالهم واستقرارهم على
الساحل السودانى لا يعنى غزوا أو فتحا ، بل كانوا يتسربون بطريقة سلمية
يحتة . ونشاط العرب واستقرارهم وتسربهم وان كان يمثل جهودا فردية ،
الا أنه تمخض عن نشاط اقتصادى خطير ، وزيادة في مرور التجارة . وأصبحت
باضع بمثابة رأس الجسر الذى مكن بعض القبائل العربية من الهجرة والانتقال
وتثبيت أقدامهم على أطراف الوطن الجديد فى السودان .

والحديث عن عروبة باضع حديث طريف ، لأنه يبرز قيمة ذلك المنفذ كطريق
دخلت منه بعض العناصر العربية التى عمرت السودان . ونشير الى أن ذلك
المنفذ اشترك مع المنفذ الشمالى - طريق مصر - في وصول العرب الى أبواب
السودان ، فدقوها في هواده ولين وتسربوا منها وانتشروا حتى احتلوا مضاربهم
في أوطانهم الحالية . ونحن نقول انهم دقوا أبواب السودان ودخلوه في لين
وهواده لأنهم لم يحتلوه قسرا ولم يشنوا حربا حقيقية على سكانه . ويبدو أن
العناصر والقبائل التى انتقلت الى باضع وعاشت فيها وتسربت منها
قد اختلطت بالعناصر الوطنية الأفريقية من سكان منطقة الظهير المجاور مباشرة ،
والتي تدل لغتهم ولهجاتهم على أنهم متأثرون باللهجات الحبشية السامية .
ويؤكد جغرافيو العرب من ناحية أخرى أن غرب باضع وأصحابها كانوا متأثرين
من حيث الصفات العامة بسكان الظهير من البجاة ، وأنه كانت لهم في أذانهم
ثقوب تتدل منها الحلقات ، وكانهم يتشبهون بالهندوة والبني عامر . ويقوم
ذلك دليلا واضحا على أن العرب في باضع كانوا على علاقات قوامها الود والصدقة
وربما التزاوج والاختلاط مع سكان منطقة الظهير . ويفسر ذلك من جانب آخر

مانعنيه بكلمة تسرب العرب والدم العربى والثقافة العربية ، والتمهيد لاستقبال
قبائل وجماعات عربية أكبر وأكثر عددا .

وإذا كان الحديث عن عروبة باضع سهلا وممكنا ، فإنه ليس من السهل علينا
أن نصل الى تحقيق دقيق موفق للتاريخ الذى قامت فيه واستخدمها كميناء ،
ولا الى تاريخ استقرار العناصر العربية لتمارس نشاطها في خدمة التجارة والملاحة ،
ومع ذلك فإنه يمكن القول بأنها قامت على أصبح تقدير في فجر الاسلام في أواخر
القرن السابع الميلادى . كما يمكن للباحث أن يتتبع تاريخها وقصتها خلال
المقرون الخمسة الأولى من قيام الدولة الإسلامية الكبرى . وقد ورد ذكر باضع
العربية عندما أشار إليها المقرئى الذى أورد ذكر ما كان من أمر فرار عبد الله
ابن مروان آخر حكام بنى أمية عن طريقها سنة ٧٤٩ ميلادية ، وذكرها اليعقوبى
في القرن التاسع الميلادى ، ثم أشار إليها الحيدانى في القرن العاشر الميلادى .
وتؤكد كتابات هؤلاء جميعا وعربهم عروبة باضع ونشاط سكانها ومجهوداتهم
المتواصلة في خدمة تجارة بحر القلزم - الأحمر - والساحل السودانى والظهير
القيسيح في الأقاليم السودانية . ويذكر ذلك من ناحية أخرى كل البقايا والآثار
التي تم العثور عليها في أوائل القرن الحالى . بل انها تؤكد أنها من خلق العرب
ومن صنع أيديهم ، ومركز نشاطهم . ومع ذلك كله فليس ثمة إشارة ولو من
بعيد الى تاريخها أو تاريخ قيامها على وجه التحديد .

وعندما ينتقل بنا الحديث الى البحث عن الموقع الذى قامت فيه باضع العربية
فإن ذلك لن يكون سهلا ، لأن كتاب العصر الإسلامى من المؤرخين والجغرافيين
وأصحاب الخرائط الجغرافية المشهورة ، لم يتركوا لنا إشارة أو قولا ليسر
ذلك الأمر أو يفسروه . ويمكن القول ان موضعها ظل مجهولا مبهما خلال قرون
طويلة ، ومنذ أن دخلت منذ وقت بعيد في دور التدهور والنهاية والفناء . ولم
تكن ثمة محاولات للكشف عنها أو تحقيق موقعها والتعرف عليه ، كما لم تنل
كثيرها من موانئ خط الساحل السودانى قسما من الاهتمام . وكانت أول تلك
المحاولات في وقت متأخر للغاية ، في أوائل القرن العشرين على يد الأستاذ كروفت
الذى كشف النقاب عن موقع بطليموس ثيرون . ويمكن تفسير ذلك على ضوء
علمنا بأن ليس ثمة تسجيلات هامة في كتابات الرحالة والكتاب تثير البحث أو
تكفل للباحثين هداية ورشدا . وجاء التفكير في تحديد موقعها والكشف عنه

والتصرف عليه بعد أن زار الساحل السوداني في جزئه المعروف باسم خور نوارات كثير من الرحالة والمستكشفين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وكانت من أهم النتائج التي ترتبت على تلك الزيارات العثور على بقايا وآثار بلدة مخربة مهجورة قائمة على جزيرة صغيرة للغاية تعرف باسم جزيرة الريح . وقد وصف الأستاذ هجلين الذي عثر ضمن خرائطها على أثريين كتبها باللغة العربية ، يرجع تاريخ أقدمها إلى ٩٩٧ ميلادية ويرجع الآخر إلى ١٠١٥ م . ومع ذلك فإن هذا الكشف والوصف لم يجذب الانتباه نحو بقايا باضع العربية ، بل اعتبرها مؤلف دليل البحر الأحمر (١) بقايا ميناء آخر سابق ، هو بطليموس ثيرون البطلمية . وما زال دليل البحر الأحمر يضم ذلك الخطأ ويصر عليه رغم مفاجاته للحقيقة . وهكذا ظلت باضع لا تثير انتباهها ، وكان موقعها وأمرها مجهولا حتى أزمع كروفت الكشف عنه وعن غيره من المواقع التي قامت فيها موانئ أو مرافئ أو مراكز على خط الساحل السوداني جنوب سواكن . وليس غريبا أن يحدث ذلك فتلك صفة موانئ الساحل السوداني تقوم وتحيا وتردهم في ظل قوة تساندها ، حتى إذا ماتراخت وضاع السند ، تدهورت وضاعت قيمتها حتى يخبو ذكرها وتصبح نسيا منسيا .

وقد تمكن كروفت في رحلته الثانية التي قام بها واستخدم فيها طريق البحر من سواكن إلى خور نوارات ورأس قنار على الحدود السودانية الأريتيرية ، وكشف خلالها النقب عن موقع بطليموس ثيرون من الوصول إلى نتائج أصيلة خطيرة عن الموقع الذي قامت فيه باضع . وكان وصول سفينته إلى خور نوارات ومروره بجزيرة فارجين Fargin وكرم الأحجار المعروف باسم مشيتري فاتحة الخير في التعرف على موقع باضع . وينبثق ذلك من اطلاعه على كتاب ياقوت الحموي - معجم البلدان - الذي أورد عند ذكر باضع بيتا من الشعر للشاعر ابن قلاقس الاسكندراني ، وردت فيه كلمتي مشيتري وخرائب باضع . وقد استدلل كروفت من ذلك على أن تلك الخرائب التي توجد على جزيرة الريح قرب مشيتري هي بقايا باضع العربية ، لأن الأسماء الأخرى التي أوردتها

British Admiralty : Red Sea & Gulf of Aden Pilot (١)

1944, P. 288

الشاعر ما زالت باقية قائمة ومتداولة حتى الآن . ويعني ذلك بل قد يؤكد أن باضع قامت على جزيرة الريح ، وأن تلك الخرائب والآثار والبقايا التي عثر عليها الرحالة لا علاقة لها مطلقا ببقايا بطليموس ثيرون البطلمية . وتقع جزيرة الريح على خط عرض ١٨ درجة و ٩ دقائق وخط طول ٣٨ درجة و ٢٨ دقيقة قريبة للغاية من خط الساحل ، ويكاد يربطها به لسان من الأرض غير المستوية ليبدو صخريا في بعض المواقع . ويدل اختيار ذلك الموقع على سلامة التقدير بالنسبة لطبيعة النمو المرجاني بحذاء الساحل من جانب ، وغنى المنطقة الخلفية المثلثة في دلنا بركة من جانب آخر . وعلى الرغم من وضوح تلك النتائج من جانب ، ووجود الآثار ذات الكتابة العربية من جانب آخر ، فإن صالح ضرار وهو من البجاة المهتمين بدراسة تاريخ السودان يعتقد أنه من الأصوب وضع باضع في الموقع الذي تقوم فيه مصوع الحالية . وقد حاولت أن أصل إلى قرار في ذلك الأمر وأن أتحرى الحقيقة ، فاتصلت ببعض البجاة من البني عامر ، فذكروا أن باضع هي مصوع الحالية . ومع ذلك فاني أعتقد أنهم من فرط تعلقهم بذكرى باضع وشهرتها وقيمتها وخدماتها أطلقوا اسمها على مصوع . وربما كان مقصدهم من ناحية أخرى أن باضع - الميناء - اسم يطلق على كل ميناء في حدود أوطانهم . وليس من السهل علينا على كل حال قبول رأي صالح ضرار ، لأن باضع خربت وانهارت ، وليس في تاريخ مصوع ما يوحي بأنها كانت ، ثم انهارت واختفت ، ثم عادت لتجيا من جديد .

ويغلب على الظن أنها خربت وانهارت وهجرتها التجارة والملاحة خلال القرن الحادي عشر الميلادي ، عندما تحولت عنها التجارة وانصرف عنها النشاط العربي وانتقل إلى مواقع أو موقع آخر . ويبدو أن تحديد التساريخ أو الوقت الذي خربت فيه باضع تقديري بحث ، ولا يستند إلى وثيقة أصيلة أو إلى إشارة وردت في سياق الحديث عنها . ونعتمد في تقدير ذلك التاريخ على ضوء علمنا بأن الشاعر - ابن قلاقس الاسكندراني - قد غرقت سفينته قرب جزيرة دهلك سنة ١١٦٨ م ، وأنه مات في عذاب سنة ١١٧٢ م . ولما كان الشاعر قد صور باضع في شعره في صورة خرائب لاهية فيها ، فإن ذلك يعني أنها خربت في تاريخ سابق لتاريخ مروره بها وهي سنة ١١٦٨ م . وإذا علمنا أن أحدث أثر كتابي عثر عليه ضمن خرائطها يرجع إلى سنة ١٠٧٣ ميلادية ، فإن ذلك يعني من ناحية أخرى أنها خربت في تاريخ لاحق لتاريخ ذلك الأثر المكتوب . ومن أجل ذلك يظن أنها خربت وانتهى العهد بها كميناء في فترة تمتد فيما بين

سنة ١٠٥٠ ميلادية وسنة ١١٥٠ ميلادية . وانهارها خلال قرن من الزمان معقول ، لأنه ليس من المعقول أن تنهار باضع وتتحول الى خرائب في يوم وليلة ، ولا بد أنها تدهورت كثيرا قبل أن تصل الى حد الانهيار والزوال .

ولكن لماذا كان التدهور ثم كان الانهيار والزوال ؟ هل تخلى التجار العرب عنها لأنهم تحولوا عن التجارة وخدمة التجارة ؟ أو أنهم تحولوا عنها لأنها لم تعد صالحة - في نظرهم - لتحقيق أغراضهم الاقتصادية ، أو لأنها لم تعد صالحة لاستقبال السفن وخدمة الملاحة والتجارة ؟ ليس من السهل علينا بطبيعة الحال أن نصل الى تحديد عامل أو عوامل محددة تفسر ذلك التحول الخطير الذي أسدل ستار النهاية على فصل آخر في حياة الموانئ على خط الساحل السوداني ، وأنهى دورها الخطير الذي نهضت به خلال خمسة قرون متوالية في خدمة التجارة الخارجية للأقاليم السودانية والنيلية . ومع ذلك فإن سكان الظهير من البنى عامر وغيرهم يحاولون تبرير ذلك في قصتين يرويهما الرواة . وتحكي كل قصة من هاتين القصتين - حسبما يتصورها الراوي - العامل الأساسي لتلك النهاية التي أسدلت على باضع ستار النسيان . وتدور القصة الأولى حول نقص - لا بد أنه خطير - في الموارد الغذائية ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث المجاعات وتواليها حتى اهتز كيان الميناء ، ولاحق سكانها القحط حتى فروا منها هاربين . أما القصة الثانية فتصور هجوما شنته شعبة من جماعة أو قبيلة البنى عامر على الميناء (١) ، ونجحت في تدميرها وانزال الأضرار الجسيمة بها ، حتى هجرتها العناصر العربية ومن عاش في كنفهم من تجار وعاملين في خدمة التجارة . ونود قبل أن نناقش كل قصة من هاتين القصتين للوصول الى رأى سليم فيما يتعلق بتخريب باضع أن نشير الى أن الأستاذ هبرت رفض قبول كل من هاتين القصتين . وجاء الرفض بعد أن زار خرائب باضع على جزيرة الريح وفحص بقاياها وخرائبها ، وشاهد عددا كبيرا من مخازن المياه فيها . وسجل لنا بعدئذ تعليلا آخر يفسر به تخريب الميناء وتحول التجارة عنها وزوال معالمها . وقد بنى هبرت تعليله أو نظريته على ضوء النتائج التي حصل عليها بعد أن فحص مخازن المياه التي وجدها مطمورة بالطين ، وقد اختلط به كثير من البعوض المعروف بأنه حامل لمرض الملاريا . وتصور هبرت بناء على ذلك مرضا وبائيا حمل ذلك

(١) - Crawfoot, J. W. : Some Red Sea Ports PP. 543 - 6

البعوض هدد سكان باضع ، وتسبب في موت الكثيرين وفرار من أبق على حيويته الى مناطق أخرى ، فتدهورت الميناء وتحولت عنها السفن والتجارة آخر الأمر . والغريب أن يتشائم هبرت الى ذلك الحد ولا يعترف أو يقتنع بفكرة اختفاء الموانئ المفاجيء على الساحل السوداني . ولعله فاعل ذلك لو أنه اهتم بدراسة الجغرافية التاريخية للموانئ على طول خط الساحل ، حتى يدرك أن ظهورها وازدهارها في خدمة التجارة والملاحة يكون لفترة محدودة عادة ، تحددها الظروف المحيطة بالعناصر أو القوة التي تفرض سلطانها على الساحل وتسيطر عليه أو تعضده . وقد أشرنا من قبل الى أن تخلى تلك القوة عن مركزها وتدهورها أو تخفيف قبضتها على التجارة لسبب من الأسباب إنما يعنى بالتالى اضمحلال الميناء وانهارها وضياع قيمتها تماما وربما الى الأبد . ويعنى ذلك أننا نحتاج الى الوصول الى قرار فيما أصاب القوة التي كانت تساند باضع وتعضدها . هل حقيقة أن مرضا وبائيا يمكن بأن يبرر موت الكثيرين وفرار الآخرين ؟ وإذا كان ذلك مبررا معقولا فلماذا لم تتعرض باضع لغزو بعوض الملاريا الا بعدما خدمت التجارة خمسة قرون طويلة ؟ الواقع أننا لا يمكن أن نتصور ذلك الذي يفترضه هبرت ، لأنه ليس من المعقول أن تتعرض منطقة الظهير لتراكم المياه وظهور البرك حتى تنمو فيها يرقات البعوض في يوم وليلة . ونحن عندما نحاول البحث عن تعليل معقول لاختفاء باضع وتحول التجارة عنها ، وفرار أهلها الى كل من سواكن وعيذاب ، لا يجب علينا استبعاد دلالة كل من القصتين المشار اليهما من ناحية ، كما لا بد لنا من أن نفترض سببا يجعل من عيذاب أكثر أمنا وملاءمة واستجابة لخدمة التجارة من ناحية أخرى . ونعتقد أنه ليس من الممكن أن يحدث ذلك الافتراض ، الا اذا افترضنا اضطرابا وفوضى وعدم استقرار في ظهير باضع أو في باضع ذاتها ، يترتب عليه عدم وصول القوافل أو عدم انتظامها على أقل تقدير من الأقاليم السودانية فيما حول النيل . وقد نتعلق بأهداب ذلك الافتراض لأنه ليس ثمة خطر يتعرض له ميناء على خط الساحل أكثر أو أشد من أن ينقطع وصول القوافل اليها أو أن يضطرب انتظامها . ذلك أن موانئ الساحل السوداني كانت دائما في خدمة ظهير بعيد كل البعد ، وأن الطرق التي تنساب في منطقة الصحراء وشبه الصحراء ، وتعبير التلال اليها من الداخل تمثل شرايين الحياة ، وأنه لا يمكن للموانئ أن تحيا دون أن ينتظم المرور ووصول التجارة من مراكز الإنتاج ومناطق تجمع السكان فيما حول النيل وروافده .

ولا بد لنا من أن نتصور حدوث ذلك الاضطراب وتلك الفوضى في منطقة الظهير المباشر ، وأنهما كانا سببا في انعدام الأمن وتهديد التجارة ومرور القوافل وانتظامها . وتبرير أو تفسير حدوث تلك الفوضى في منطقة الظهير المباشر في أوطان البجاة ، يمكن أن يكون على ضوء علمنا بأمرين هما :

أولاً : طبيعة السكان في تلك المنطقة والظروف السائدة في أوطانهم .

ثانياً : طبيعة علاقاتهم بأهل وسكان باضع الذين يرعون التجارة وترتبط حياتهم بانتظامها .

وعلى الرغم من قلة ما لدينا من معلومات عن سكان مملكة جارين البجاوية التي كانت تقع في ظهير باضع مباشرة ، إلا أننا ندرك تماما أن مشاركة هؤلاء السكان من البجاة للعرب في باضع في خدمة التجارة والملاحة غامضة . ومع ذلك فهي في نظرنا لا تزيد على كونها علاقات ود وصداقة تؤمن وصول القوافل وعبورها في الدروب الصحراوية في قلب أوطانهم . وربما كانوا يضعون إبلهم في خدمة النقل ، كما يسخرون خبرتهم في تيسير مرورها من مراكز التجميع التجاري على النيل النوبي إلى باضع . ويمكن القول أن الصداقة والود وربما الاختلاط والتزاوج بينهم وبين العرب ، وإن خلقت نوعا من الألفة ويسرت مرور القوافل وانتظام وصولها إلا أنها لا تعنى مطلقا تغيرا كبيرا في طبيعة البجاة الغالبة عليهم ، والتي تقوم على أساس النفور من البحر وخدمة البحر . وربما كان الاضطراب نتيجة طبيعية ومباشرة للصراع بين القبائل البجاوية التي كانت تتزايد في أعدادها وتمارس توسعا في أوطانها . ومفهوم أن نمو جماعة وتوسعها ومحاولتها توسيع أوطانها في البيئة الرعوية على حساب جيرانها يؤدي دائما إلى صراع وقتال ونزاع واضطراب عام . من أجل ذلك فإن القصة التي صور فيها السكان حدوث هجمات على باضع وتعرضها لخطر من الداخل تقترب بنا من الحقيقة إلى حد بعيد . وأن ذلك يعني من ناحية أخرى اضطرابا وفوضى في منطقة الظهير المباشر ، وأن ذلك الاضطراب وحده كقيل بعدم انتظام وصول القوافل من الداخل . وعدم انتظام وصول القوافل يدعونا من ناحية أخرى إلى الاعتقاد في صحة ادعاء أصحاب القصة الأولى التي صورت النقص في الغذاء وحوادث المجاعات حتى فر عن باضع أصحابها . ولكي نزيد الصورة وضوحا ، نذكر أن

الصراع والتنافس بين القبائل المجاورة في ظهير باضع أدى إلى الفوضى والاضطرابات وحوادث المجاعات ، وربما تبع ذلك كله الهجوم المباشر الذي قامت به جماعة معادية لمملكة جارين التي كانت تستفيد فائدة كبيرة من استمرار باضع في تادية مهمتها في خدمة التجارة والملاحة الدولية .

هكذا كانت الفوضى وكان الاضطراب وربما كان الهجوم والتوتر في العلاقات ، وكلها أسباب مباشرة ومعقولة تبرر تحول التجارة ووصول القوافل عنها إلى ميناء آخر يتوفر فيه الأمن ويسود النظام . وربما كانت عيذاب التي كانت تخضع لسيطرة مصرية تحفظ الأمن الذي يعتبر ضروريا لاستقرار التجارة وتنشده كل القوافل في طريقها من النيل إلى الساحل ، المنافس الخطير الذي ظهر في الميدان . ونحن نتصور من أجل ذلك أن ثمة منافسة كانت بين باضع وعيذاب خلال فترة ما ، انتهت بانهياء باضع وتحول التجارة عنها ، خصوصا وأن الظروف المعاكسة للتجارة كانت تعجل بمصيرها وزوال عزمها . ونود أن نذكر بل أن نؤكد حدوث هذه المنافسة ، وإن كنا لا نملك الأدلة التي تمكننا من تقرير الفترة التي استغرقتها . ومع ذلك فلا بد من أن نفترض أنها كانت واستغرقت فترة طويلة إلى حد ما ، لأنه ليس من المعقول أن تتحول كل التجارة عن باضع إلى عيذاب وسواكن في يوم وليلة .

باضع وخدمة دويلات النيل المسيحية :

خدمت باضع تجارة الأقاليم السودانية خلال خمسة قرون على الأقل ، كانت تسيطر فيها بعض الدويلات المسيحية على مساحات وأجزاء كبيرة من الأراضي ، فيما حول النيل النوبي والروافد النيلية ، جنوب مصر . وكانت السلع المختلفة من المنتجات السودانية كسفن القليل وريش النعام والعبيد وغيرها تصل إليها من الداخل ليتم التبادل بها على الروائع والأمشاط والمنسوجات والأسلحة وغيرها من السلع والمنتجات المصنوعة . وبات العرب أصحاب باضع وسيطاء بين القوافل وتجارة القوافل الواردة إليها ، وبين السفن الكبيرة التي تستقبلها من جنسيات وجهات مختلفة ، وتصل إليها من مناطق بعيدة كالهند ومصر وغيرها . وعاصر ذلك النشاط نشاطا من نوع آخر استمر فترة طويلة كان مسرحه في إقليم العتبى الصحراوي فيما بين تلال البحر الأحمر والنيل النوبي

شمال خط عرض ٢٠ درجة شمالا . وينشئ ذلك النشاط من رغبة ملحة دفعت العرب والقبائل العربية للبحث عن المعادن والتعدين في شمال شرق السودان للحصول على الذهب ، وقد تسرب العرب فعلا الى تلك المواقع التي ذاع عنها الغنى بالمعادن والذهب من اتجاهين : من أسوان جنوب مصر ومن باضع ، وهبط اعرب المغامرون أرض البجاة باحثين عن الذهب وحاملين معهم الدم والثقافة العربية الاسلامية . ويعنى ذلك أن كان من باضع وأسوان كانتا بمثابة رأس الجسر الذي يمر للعرب لتسرب . . . ويعتبر ذلك التسرب والبحث عن الذهب والاستقرار حول مواقعه اى حين ، ضربا من ضروب النشاط الاقتصادي . وترتب عليه من ناحية أخرى انتقال العرب في أفواج وجماعات وموجات متتالية من شبه الجزيرة العربية ومن مصر الى شمال شرق السودان وعلى حدوده ، حيث اختلطوا بسكانه ومارسوا حياتهم وغرسوا نبتة الحضارة العربية الاسلامية . ولا يمكن للباحث أن يوغل في الحديث عن الدور الذي قامت به باضع في خدمة ذلك التسرب أو في خدمة تجارة الاقاليم السودانية والدويلات المسيحية دون أن يتعرض للتعرف على بعض الحقائق الهامة . وتتعلق الحقيقة الأولى بطبيعة العلاقات بين باضع وبين الدويلات المسيحية في السودان والحشة التي كانت تجد في ساحل البحر الأحمر منفذا مفتوحا لا يخضع للنفوذ السياسي المباشر للدولة الاسلامية الكبرى . أما الحقيقة الثانية فتنبثق من واقع العلاقات بين الدويلات المسيحية من جانب ، والعرب - الباحثين عن المعادن - والدولة الاسلامية ونفوذها وقوتها من جانب آخر . واذا تناولنا الأمر من زاوية الرسمية فان الهدنة والمهادنة كانت صفة العلاقات التي سادت بين الدولة الاسلامية العربية في مصر وممالك النوبة المسيحية . وكانت معاهدة البقط تنظم تلك العلاقات تنظيما عاما ، وتضع الأسس الحسنة لحسن الجوار . ونحن نعتبر تلك الروح مدعاة للتفاهم والاقبال على التعاون والتعامل بين مسيحيي النوبة والعرب التجار في باضع ، خصوصا وأنهم لم يكونوا في جزيرتهم ونشاطهم يدخلون في نطاق أو سيطرة الدولة الاسلامية العربية الكبرى . وحتى في الفترات المشبعة التي ساد فيها الخصام والاحتكاك والقتال بين ممالك النوبة المسيحية وبين مصر ، لا يمكن أن يكون هناك رد فعل أو صدى يعكر صفو العلاقات مع عرب باضع ، أو يعطل مرور التجارة اليها من مراكز التجميع على النيل النوبي . وليس ثمة شك في أن دويلات النوبة والحشة كانت تعمل جاهدة للمحافظة على أطياف العلاقات معها ومع سكانها العرب ،

لأنها كانت تدرك قيمتها وأهميتها كمنفذ لمرور التجارة لا تتحكم فيه الدولة الاسلامية . ولم تشر المراجع الى احتكاك في أى صورة من الصور بينهم وبين التجار العرب ، كما أنه ليس ثمة محاولة ايجابية قد بذلت لانتزاعهم من السيطرة على باضع وخدمة التجارة والملاحة . وهم عندما حافظوا على باضع وعلى العلاقات الطيبة مع عرب باضع ، كانوا يضعون في اعتبارهم أنها النافذة الرئيسية التي تربطهم بالعالم الخارجى ، وسبيلهم الى المشاركة في التجارة الدولية ، وأن أى اعتداء على عرب باضع قد يدخلهم في نزاع حقيقى مع الدولة العربية الكبرى التي يحتل تدخلها للدفاع عن مصالح التجار العرب . وليس ثمة شك في أنهم كانوا يعملون ألف حساب لقوة الدولة الاسلامية الكبرى . ويخشون سقوط خط الساحل في أيديها ، فتسده في وجه تجارتها مع الخارج . ويعنى ذلك أن علاقات الود والصدقة التي كانت قائمة بين الدويلات المسيحية في السودان والحشة وبين باضع كانت تعبر عن الرغبة الملحة في الابقاء على خط الساحل وموانئه بعيدا عن السيطرة الرسمية للدولة الاسلامية، وأن يظل الطريق مفتوحا للتجارة والوصول الى مياه البحر الأحمر ، أقصر الطرق الى الأراضي المقدسة . وحسن العلاقات والود كانت تفرضها الرغبة والرغبة معا . ولكن هناك نقطة تنسم بالغموض ولم تكشف عنها الكتابات العربية المعاصرة . وتنبثق تلك النقطة الغامضة من علمنا بأنه فيما بين باضع ودويلات النوبة المسيحية عاش البجاة وقبائل البجاة ، وكانوا يعمرن الأرض التي تمر بها طرق القوافل . وكانوا فيما نعلم لا يخضعون لمسيحيي النوبة أو للعرب في باضع خضوعا تاما ، وكانت حياة الرعى التي يمارسونها لا تدعو الى الاستقرار ، بل عاشوا وما زالوا في بدوامة تامة . فهل يستقيم الأمر بعد ذلك ويتوفر الاستقرار والأمن لمرور القوافل وانتظامها ؟ الواقع أننا لا نعلم عن ذلك كثيرا ، ومع ذلك فان علمنا بما ورد في عقد الأمان (١) الذي أعطاه عبد الله ابن الجهم الى كنون بن عبد العزيز عظيم البجاة في عام ٨٣١ ميلادية ، يبرز أن ثمة محاولات جديدة كانت تبذل في سبيل ذلك الاستقرار الذي يلائم مرور القوافل وسلامة التجارة والتجار . ونحن نعتقد أن تسرب العرب الى أوطان البجاة واختلاطهم واتصال أنسابهم مهد لنوع من الاستقرار والأمن ، وإن كانت الاضطرابات تحدث من حين الى حين كنتيجة لتدافع القبائل لاحتلال أوطان جديدة أكثر غنى . ومهما يكن من أمر فان استمرار باضع في تأدية وظيفتها

(١) دكتور مصطفى مسعد : الاسلام في النوبة صفحة ١١٦ ، ١١٧

خلال قرون طويلة يعنى استمرار وصول القوافل ومرور التجارة اليها من الداخل عبر أوطان البجاة • ويعبر ذلك من ناحية أخرى عن استتباب الأمن والاستقرار وملاءمة الظروف لمرور القوافل من وإلى باضع •

هكذا كانت باضع وكانت تجارتها خلال خمسة قرون طويلة على الأقل • وقد سيطرت عليها العناصر العربية كما سيطرت على تجارة السودان والأقاليم السودانية التي تتجه إلى طريق البحر الأحمر ، وشاركها في ذلك عناصر أخرى • وتمثل تلك العناصر في بعض البجاة التي تسربت إليها دماء عربية (١) وغيرها من العناصر شبه المستقرة في باضع من المنتفعين بتجارتها وخدماتها للملاحة البحرية • كما تتمثل أيضا في بعض العناصر المسيحية المحدودة العدد والذين كانوا في أغلب الظن يقومون برعاية شئون الدويلات المسيحية التجارية أو يعملون كوكلاء عن التجار الذين يوجهون سلعهم من قلب السودان إلى باضع • ثم كان التدهور وكان السقوط والانحيار ، الذي أنهى فصلا طويلا من قصة الموانئ على خط الساحل السوداني • وباتت بقاياها حطاما وضاعت معالمها حتى اختلف الباحثون في تحديد أو تحقيق موقعها •

(١) دكتور الشامي : التوجيه البحري للسودان (رسالة دكتوراه غير منشورة)

الفصل الرابع

عذاب وخدمة التجارة السودانية

ظهور عذاب وشهرتها في خدمة الملاحة والتجارة -
تحقيق موقعها على خط الساحل - قيمتها من وجهة
النظر الوظيفية ومرور التجارة السودانية بها -
اضمحلالها وتخريبها •

كان ظهور عذاب وانتقال النشاط اليها يعنى صفحة جديدة أو فصلا مشوقا آخر فى قصة الموانى التى خدمت تجارة السودان الخارجية . ويمكن القول فى مطلع الحديث عنها أنها متميزة عن الموانى التى أشرنا اليها من قبل ، ذلك أنها لا يمكن أن توضع فى نفس الاطار الذى كانت فيه الموانى المختلفة السابقة . فعذاب لم تكن سودانية خالصة ولا مصرية خالصة ولا عربية خالصة ، ولكنها كانت خليطا من ذلك كله . ولا يعزى ظهورها واستخدامها كما لا تعزى شهرتها وأهميتها لى من تلك العناصر . ومع ذلك فان قيامها يرتبط بنشاط العرب من سكان مصر أكثر من أى جماعة أخرى . ومهما يكن من أمر ، فانها ظهرت وقامت وكانت تخضع لنوع من حكم ثنائى أشارت اليه المراجع العربية (١) اشترك فيه البجة مع المصريين ، وأصبحت خلال فترة طويلة ، استغرقت حوالى أربعة قرون مستقرا للعناصر النشيطة التى مارست التجارة وخدمت الملاحة فى البحر الأحمر . وتجمعت فيها جاليات كبيرة من عرب جنوب شبه الجزيرة العربية والهنود والمصريين وغيرهم ، غايتها الكسب ووسيلتها ممارسة التجارة وخدمة الملاحة .

واذا كنا قد حددنا أوائل القرن الحادى عشر الميلادى كنهاية لباضع وتخريبها وفرار سكانها عنها ونهاية العهد بها كميناء فى خدمة التجارة والملاحة فى البحر الأحمر والتعامل مع الاقاليم السودانية ، فان ذلك يتفق كثيرا مع شهرة عذاب فى حوالى ذلك التاريخ . ونحن نقول شهرة عذاب ولا نعنى ظهورها كمرفأ وميناء للسفن لأننا نعتقد أن ظهورها وقيامها واستخدامها شىء وشهرتها وارتفاع وذبوع صيحتها شىء آخر . حقيقة ان بعض الكتاب حاول أن يحدد لقيامها وظهورها تاريخا معيناً هو عام ١٠٤٧ الميلادى (٢) ، ولكننا قد لا نوافق على ذلك التحديد مطلقا ، بل ونشك فى ذلك التاريخ والأساس

(١) مهذب رحلة ابن بطوطة صفحة ٤٣

(٢) دكتور عباس عمار : المدخل الشرقى لمصر صفحة ١٣

الذى بنى عليه . ونحن ندعم ذلك الشك وعدم الموافقة بما ورد على لسان جغرافيين العرب في القرن العاشر الميلادى ، ومنهم ابن حوقل والاصطخرى (١) . أما ابن حوقل فيذكر عيذاب صراحة ، ويشير الى أنها كانت ميناء للذهب وأنها كانت تمثل منفذا لخروجه ، ولخدمة احتياجات الباحثين عنه في منطقة الظهير في كل من صحراء العتباى وتلال البحر الأحمر . وتحديد ابن حوقل واضح يلقي الضوء على ثلاث حقائق أساسية ، وهى أن عيذاب كانت ميناء منذ القرن العاشر الميلادى ، وأنها خدمت الظهير الذى يمتد فيما بين صحراء عيذاب وحدود وادى النيل النوبى في أقصى جنوب مصر وأقصى شمال السودان ، وأنها كانت لا تهم الا العناصر العربية التى اشتغلت بالبحث عن الذهب . أضف الى ذلك أنه حدد موقعها على مسافة عشرة مراحل من أسوان . أما الاصطخرى ولو أنه لم يذكرها ضمن المدن والبلدان المصرية في ذلك الوقت ، الا أنه أشار الى الباحثين عن الذهب ومواطن البحث عنه في وادى علاقى في قلب العتباى ، وأن المستخرج منه كان يمر بطريق البحر الاحمر من ميناء عسب أو عست Assab or Assat . ويعتقد كمبرير أن تلك التسمية ليست الا تحريفا ظاهرا لكلمة عيذاب . ونحن نوافقه بطبيعة الحال لأن التحريف معقول ، ولأنه من غير الممكن أن يكون الاصطخرى يقصد ميناء عصب المعروف في الوقت الحاضر . ولا يسعنا الا أن نقرر على ضوء ذلك كله أن قيام عيذاب واستخدامها لاستقبال السفن وخدمة الباحثين عن الذهب وتصريف انتاجهم كان في حوالى النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى أو الرابع الهجرى . ويتفق ذلك تماما مع ما افترضناه من قبل وهو أن قيام عيذاب كان في تاريخ سابق لتخريب باضع وتدهور مركزها . وأنهما دخلا معا في منافسة حرة في خدمة النشاط الاقتصادي ومرور التجارة وخدمة السفن جاءت متأخرة نسبيا بالنسبة للوقت الذى نشأت فيه (٢) . وتعتبر تلك الشهرة وليدة ظروف معينة . وكان من المحتمل جدا لولا هذه الظروف أن تظل ميناء صغيرا في خدمة الباحثين عن الذهب في ظهيرها . وتتلخص تلك الظروف في ثلاثة أمور أو عوامل . وكان كل أمر منها يدعو الى زيادة فى تشغيلها وارتفاع فى قيمتها . وترتب العامل الاول على

تحركات الصليبيين ونشاطهم الايجابى على سواحل بلاد الشام ، ووضع أقدامهم فعلا في نقط ارتكاز ومواقع منتقاة في الأراضى المقدسة . وأدى ذلك بطبيعة الحال كما أدت نشأة الامارات الصليبية الى تهديد طرق القوافل ، وخاصة قوافل الحجاج عبر سيناء تهديدا مباشرا ، تبعه تحولها الى عيذاب عن طريق صعيد مصر . **والعامل الثانى** الذى يراه دكتور دراج (١) يتعلق بالشدة التى قاسمتها مصر في عهد الخليفة المستنصر بالله سنة ١٠٦٧ ميلادية ، وما كان من أمر تخريب دلتا مصر وتدهور الانتاج والحياة فيها . ويعتقد صاحب ذلك الرأى أن ذلك قد ساعد من ناحية أخرى على تحول طرق قوافل الحجاج الواردة من البلاد الواقعة غرب مصر الى عيذاب بطريق قفط . أما **العامل الثالث** فينبثق من هملنا بتدهور الموقف فى باضع ذاتها وتحول التجارة عنها وفرار أهلها ثم انهيارها . ويعنى ذلك أنها ورثت باضع وانتقل اليها النشاط واتجهت اليها السفن الواردة من ناحية الجنوب ، والتى تحمل السلع الآسيوية من الهند وما وراءها شرقا .

هكذا ظهرت عيذاب وتضافرت كل العوامل وعملت على شهرتها ، حتى باتت من أهم موانئ البحر الأحمر ، ولمع نجمها في دنيا التجارة وخدمة واستقبال السفن وخدمة وسطاء التجارة من الهند والصين . ويذكر المقرئى - صاحب الخطط - أنها ظلت مشهورة معروفة وفى أوج عزها ومجدها خلال مدة طويلة تبلغ حوالى ٢١٥ سنة . وأنها عملت خلالها على خدمة حجاج المسلمين والتجارة بين الشرق والغرب على السواء . ويبالغ بعض الكتاب فى قيمتها وارتفاع نجمها ، ويذكرون أنها عندما تربعت على قمة الشهرة ، وصلت السفن التجارية من الهند والصين واليمن والزنجبار . ويعنى ذلك أنها أصبحت بمثابة رأس الجسر حيث تتجمع كل تجارة آسيا وشرق أفريقيا ، وتمر عن طريقها الى حوض البحر المتوسط ومناطق الحضارة فيما حوله والتى يتزايد طلبها على تلك السلع . ويذكرون أنها تحولت أيضا الى مركز لبناء وصناعة السفن من الخشب الذى كانت تستورده لذلك الغرض (٢) . وليس أبلغ من ذلك ذليلا على تزايد قيمتها وازدهار مراسيها بالحركة والنشاط ، وازدهارها بالعناصر النشيطة ، التى توفرت على خدمة التجارة والتبادل التجارى .

(١) الاصطخرى : مسالك الممالك طبعة ليدن ٢٩ ، ٣٥ ، ٥٤

Murray, G. W. : Aidhab, G. J. Sept. P. 235

(٢)

(١) راجع مقالة سيادته فى مجلة نهضة افريقية سنة ١٩٥٨

Hourani, F. : Arab Seafaring p. 90

(٢)

وقيمة وشهرته وتجارته ومع ذلك فانهم اختلفوا جميعا في التحديد الدقيق لموقعها الجغرافي . وقد اختلفت رواية حوقل وابن جبير وابن بطوطة وغيرهم ، في تحديد المسافة التي تبعد بها عيذاب عن كل من أسوان وقفت في صعيد مصر . ويذكر ابن حوقل - على سبيل المثال - أنها كانت على مسافة عشر مراحل من أسوان ، على حين أن ياقوت الحموي يضعها على مسيرة خمس عشرة مرحلة منها . واختلف رأى كل من ابن جبير والمقرئ في تحديد المسافة بينها وبين قفت ، فيذكر الأول أنها على مسافة تسع عشرة مرحلة من قوص ، على حين أن المقرئ يذكر أنها على بعد سبع عشرة مرحلة منها فقط . وهم وإن تضاربت أقوالهم في تحديد موقع عيذاب فانهم يتفقون من ناحية أخرى في رسم الصورة العامة لها ، وصفا الحياة فيها وتجاريتها وقيمتها . ويعطينا ابن جبير الذي زارها في سنة ١٢٨٧ م وصفا طيبا عن طبيعة الميناء واتساعه وازدهار المراسى بسفن التجارة وسفن نقل الحجاج . ولكنه وصف عمالها من ناحية أخرى بالقسوة وسوء المعاملة والجشع في جمع الضرائب . وأشار من ناحية ثالثة الى قسوة البيئة والظروف المناخية التي تعيش فيها ويحتملها التجار والحجاج في صبر عظيم . ويذكر ابن بطوطة الذي زارها سنة ١٣٢٦ م أنها بلدة كثيرة الحوت واللبن ، وتحمل اليها القوافل الزرع والتمر من صعيد مصر ، وأن سكانها أغلبهم من البجاة . وقول ابن بطوطة سليم معقول يصدق على كل موطن خط الساحل ، ويعنى أنها تستمد كيائها وموارد الغذاء من النقاط ومراكز التجارة التي تكون على اتصال بها ، وتبدأ منها القوافل رحلاتها الطويلة .

وإذا كان العرب قد فشلوا في تحديد موقعها فإن الرحالة غير العرب الذين استهوهم شهرة عيذاب ومروا بها خلال القرنين الرابع والخامس عشر أعملوا أيضا ذلك الأمر ولم يحدد واحد منهم ذلك الموقع أو يذكر معاله . ونذكر من هؤلاء الرحالة فرانسيسكو بلدوي Francisco Baldui وبيجولوتي الفلورنسي في حوالي ١٣٢٥ ميلادية ، ونيقولا دي بوجيوني البندقي بين عامي ١٣٤٥ - ١٣٤٧ م وبزيجاني Pizzigani سنة ١٣٦٧ . ونذكر على سبيل المثال أيضا أن أحد رهبان الكنيسة الكاثوليكية في القرن الرابع عشر الميلادي ترك لنا وصفا ممتازا لرحلته التي بدأت من البندقية الى أكسوم بطريق عيذاب وسواكن ، ولكنه مع ذلك لم يهتم بتحديد موقع عيذاب تحديدا دقيقا . وهناك سجل حافل بالرحلات المماثلة والتي قام بها كل من برتراند ميجاني Miganalli

وأنطونيو برثولوميو وبعض سفراء الدوقيات الإيطالية الى أكسوم ، ولكنها جميعا لا يمكن أن تضع يد الباحث على دليل واحد يساعده في التعرف على موقع عيذاب وتحقيقه . ولا يمكن أن نعتبر الكتاب أو الرحالة الأفرنجي مقصرين أو مهملين لأنهم أغفلوا ذلك الأمر . والظاهر أنه لم يكن يخطر على بال واحد منهم أنها ستتحول بعد وقت ما الى خرائب وأطلال وتتحول عنها التجارة وينقطع عنها ورود السفن . وعلى الرغم من أن ليسون الأفريقي قد كتب عنها في سنة ١٥٢٦ ، أي بعد قرن تقريبا من تاريخ تخريبها ، وأجاد في وصف البلدة وناقش حادثة القضاء عليها وقرار أهلها الى دنقلا وسواكن ، فإنه لم يفلح في تحديد موقعها . وكذلك فعل ابن الحبيان صاحب التحفة السنية ولم ينته الى قرار في تحقيق موقعها ، وظل الأمر مجهولا لا يثير الانتباه ولا يدعو الى البحث حتى وقت قريب . وقد حاول بعض الكتاب الأوروبيين الوصول الى تحديد دقيق لموقع عيذاب ، ولكنهم اختلفوا وتضاربت افتراضاتهم فأميلينو مثلا يفترض أنها كانت تقع في موقع أحد المينائين القديمين برنيس أو ميوس هرمس ، اللذين ازدهرا في خدمة التجارة في العهد البطلمي على ساحل مصر على البحر الأحمر . ولا يمكن أن يكون ذلك الافتراض معقولا ، لأنه يتناقض مع المسافات التي حددت بين كل من أسوان وقوص وبينهما . وافترض فلوير Floyer أن ثمة جبلا قريبا من هذه المنطقة يعرف باسم جبل عيذاب - بالدال - وأن ثمة مرسى صغيرا كان قائما في العصر القبطي يعرف باسم عيذاب ، كما هو شائع بين الأهالي هناك . وحدد موقعه فعلا على خط الساحل عند خط عرض ٢٢ درجة و ٣٥ دقيقة شمال برنيس . ورجح كويات الذي قام برحلتين متتاليتين في عام ١٩٠٩ ، ١٩١٠ موقعها عند رأس علية على خط عرض ٢٢ درجة قرب مدينة حلايب الحالية . ولم يثمر ذلك التناقض شيئا على كل حال ، وكانت كل الافتراضات خاطئة ، لأنها لم تضع في اعتبارها ملاحظة جوهرية هي المسافة بين الموقع المفترض ومراكز التجارة على النيل في صعيد مصر . فتحديد موقعها عند رأس بناس يجعلها قريبة كل القرب من قوص بما لا يتفق أو يتلاءم مع المراحل السبع عشرة مرحلة التي أشار اليها ابن بطوطة بين كل من عيذاب وقوص . وأنه من غير المعقول شكلا أو موضوعا أن نتقبل الافتراض الذي حدد موقعها عند قلعة أيديب على خط الساحل السوداني قرب رأس روايا . حقيقة أن الموقع طيب وملائم لرسو السفن ، والبحر الأحمر في ذلك الموقع أضيق ما يكون في مواجهة

جده تماماً ، ومع ذلك فإن المسافة بين رأس روابيا وقوص طويلة جدا ، وأطول بكثير من المسافة المتعارف عليها بينهما . بل إنه يتعارض من ناحية أخرى مع ما ذكره ابن بطوطة عن رسو سفينته عند رأس دواير بين عيذاب وسواكن ، ورأس دواير بكل تأكيد هي بعينها رأس روابيا الحالية . ومهما يكن من أمر فإن كل ذلك لم يصل بنا الى حقيقة موقعها . وبات مفهوما أن البحث عن عيذاب يجب أن يتم في المنطقة الممتدة من خط الساحل بين رأس روابيا ورأس بناس حيث تتناثر عشرات الشروم والخلجان ، وتقع في ظهيره فعلا مناطق كانت وما زالت موطننا للمعادن وخاصة الذهب .

وكان تيودور بنت أول من حاول ذلك في سنة ١٨٩٦ ميلادية ، وسعى الى حل ذلك اللغز . وقام من أجل ذلك برحلة بحرية بحداء خط الساحل للكشف عن موقع عيذاب والتعرف عليه . وبدأ رحلته من مرسى حلايب في اتجاه الشمال ، ووصل بعد مسافة ٢٠ كيلو مترا الى كوم أثري يشرف على البحر . وتمثلت له في ذلك الكوم بقايا عيذاب بعد أن خربت على يد السلطان المملوكي ، ومنع عنها أهلها وأسدل الستار على نشاطها وخدماتها . وكان ذلك الموقع مجالا لدراسة أعمق وبحث وتنقيب قام بها مري Murray في سنة ١٩٢٥ ، للوصول الى رأى نهائي في العلاقة بينه وبين عيذاب . وانتهت أبحاث مري التي استغرقت وقتا ليس بالقصير الى قرار خطير ونتيجة هامة ، وهي أن ذلك الكوم هو بعينه بقايا وأنقاض مدينة عيذاب التي تخلت عنها المقومات البشرية التي كانت تدعم مركز الميناء على خط الساحل . وعثر مري على بقايا المسجد والمقبرة ضمن تلك البقايا والمخلفات الأثرية ، والتي ورد ذكرها على لسان ابن بطوطة ، ومع ذلك فقد لاحظ بعض مظاهر الشذوذ فيما يتعلق باختيار ذلك الموقع ، الذي لا يعتبر أفضل المواقع من وجهة النظر الفنية لقيام ميناء وخدمة السفن واستقبالها ورسوها . ويرسم مري علامتي استفتاء وتعجب كبيرتين عن المبررات التي دفعت الى تفضيل ذلك الموقع على موقع حلايب الحالية مثلا ، والذي يتميز باتساع المرفأ وملاءمة الأعماق لرسو السفن ، كما يتوفر الماء العذب في ظهيره مباشرة . ولاحظ مري أيضا عدم التناسق اطلاقا بين حجم البلدة وعدد سكانها الذي قيل عنهم انهم لم يتجاوزوا ١٢٠٠ نسمة وبين حجم المقبرة . وتفسير تلك الملاحظة الأخيرة ربما يكون على ضوء علمنا بحركة مرور قوافل

الحجاج وارتفاع نسبة الوفيات بينهم لقسوة الظروف المناخية والبيئية بصفة عامة في عيذاب ، وفي الطريق أو الطرق المؤدية اليها من ناحية النيل .

وعلى الرغم من الوصول الى تلك النتيجة الايجابية الذي تدعيها الدراسة الأثرية ، فإن كمرير يشك فيها كثيرا ، ويعتقد أن دراسات مري ليست الكلمة الأخيرة في الموضوع . ويدعم شك كمرير أن الموقع الذي حدده مري عند التقاء خط عرض ٢٢ درجة و ١٩ دقيقة و ٤٧ ثانية شمالا وخط طول ٣٦ درجة و ٩ دقائق و ٣٢ ثانية شرقا ، ليس له صفة واحدة تؤهله لقيام الميناء الجيد الصالح لاستقبال السفن التجارية ، ورسوها وخدمة التجارة . ويعتقد أن الوصول الى النتيجة الايجابية التي لا يرقى اليها أدنى شك تحتاج الى بحث طويل على الأساس الهيدروغرافي على طول خط الساحل في مواقع مختلفة بين رأس روابيا ورأس بناس . وقد اقترح ثلاثة مواقع متقاربة (١) تسمح ظروفها الطبيعية وشكل الساحل وامتداد الحواجز المرجانية والأعماق عندها بقيام الميناء الصالح لرسو السفن والاقترب اليها من عرض البحر . وهذه المواقع هي خليج مرسى بلا Bela ومرسى حلايب وشرم أبو فاطمة والجودي .

ويقع مرسى خليج بلا (٢) شمال رأس علبة عند خط عرض ٢٢ درجة شمالا . ويمتاز خط الساحل بين رأس حدارية وخور شناب بانكسارات واضحة في الحواجز المرجانية الساحلي . ويؤدي كل واحد منها الى شرم أو خليج صغير صالح لرسو السفن في أعماق محدودة . ومرسى بلا يقع على واحد من تلك الشروم . أمام ثغرة في الحاجز المرجاني ، ويمكن الدخول اليه من عرض البحر بطريق يقع على مسافة ثلاثة أميال جنوب غرب رأس حدارية . وتصل الأعماق في خليج مرسى بلا الى حوالي عشرة أمتار أو ثلاثين قدما (خمس قامات) (٣) ، وهي مناسبة جدا لفطس السفن في العصور الوسطى . ويعتقد كمرير أن ذلك الموقع هو الذي أشار اليه دون جوان دكسترو وذكره باسم أجديد . أما شرم أبو فاطمة والجودي فيبعدان بمسافة ١٥ كيلو مترا شمال غرب مرسى حلايب . ويقع شرم أبو فاطمة جنوب رأس أبو فاطمة بمسافة حوالي كيلومتر ونصف عند التقاء خط عرض ٢٢ درجة و ٢٧ دقيقة شمالا مع خط طول ٣٦ درجة و ٢٣ دقيقة شرقا

(١) Kammärer, A. : La Mer Rouge p.20

(٢) British Admiralty : Op. cit. P. 185

(٣) القائمة ست اقدام .

والى جواره مباشرة شرم الجودي عند التقاء خط عرض ٢٢ درجة و ٢٥ دقيقة شمالا وخط طول ٣٦ درجة و ٢٣ دقيقة شرقا . وكلاهما من الشروم التي تؤهلها صفاتها البحرية والأعماق فيها لاستقبال السفن فى مرفأ محمى حماية كافية . ونذكر أخيرا مرسى حلايب الذى يقع شمال غرب رأس عليبة بمسافة ١٥ كيلو مترا بالتحديد ، وعلى مسافة ٢٧ كيلومترا من شرق جنوب شرق رأس أبوفاطمة . وله هو الآخر من الصفات البحرية ما يؤهله أو ما يجعله صالحا لقيام ميناء لخدمة التجارة والملاحة . ويتميز خط الساحل بامتداد حاجز خارجى مرجانى Barrier Reef على مسافة ستة أميال من خط الساحل ، وتقع عليه جزيرتان هما جزيرة حلايب وجزيرة كولالا Kowlala . وترتبط الجزيرة الشمالية - حلايب - بخط الساحل أو اليابس بشريط ضيق من الرمال ، وتبدو الغناء العميقة فيما بين خط الساحل والجزيرة الجنوبية - كولالا - ضيقة ، قليلة العمق هادئة ، وتقع قرية حلايب على الجانب الشرقى منها . وعلى الرغم من امتداد الحاجز المرجانى إلا أن الموقع صالح لرسو السفن فى موضعين ، تتراوح الأعماق فيهما بين خمس وأربع وعشرين قامة (١) .

هكذا كان كمرير إيجابيا فى تقدمه لدراسات مرى وأبحاثه ونتائجه ، وقدم الأدلة على احتمال الخطأ ، كما رسم الخطة للبحث من جديد عن موقع عيذاب . ويرى كمرير أن شكل الساحل فى المنطقة التى حددها مرى شمال حلايب بست ثوان لا يؤهله لقيام الميناء المناسب . ويدلل على الخطأ بدليل مادى آخر يفهم على ضوء دراسة خريطة خط الساحل التى رسمتها الأميرالية البريطانية تحت رقم ٢٥٢٣ ، ويظهر فيها أن التقاء خطى العرض والطول المحددين كما ذكرها مرى لا يقابل يابسا على خط الساحل . ومع ذلك فإن الأدلة المادية التى عثر عليها مرى تنهض قوية لمجابهة نقد كمرير . وعلى كل حال فإن الموقع الذى حدده مرى لا يبعد كثيرا عن موقع حلايب أو أحد المواقع التى اقترح البحث عن علاقتها بعيذاب . وربما كانت بلدة عيذاب ، ومواقع السكن فيها بعيدة عن موقع المرفأ والمراسى ، ويعنى ذلك أن الكوم الأثرى الذى عثر عليه كل من بنت وبرى على مسافة ست ثوان شمالها هو بقايا المدينة ومواقع السكن .

عيذاب فى خدمة التجارة والملاحة :

عندما نتحدث عن قيمة عيذاب فى خدمة الملاحة والتجارة ، نجد أنفسنا مضطرين الى الإشارة الى أن البحر الأحمر منذ أواخر القرن التاسع الميلادى ، قد استعاد مكانته وقيمته من حيث كونه طريقا وشرينا لعبور التجارة ومرورها بين الشرق والغرب . وقد تم ذلك التحول الخطير نتيجة تطورات سياسية كان لها رد فعل ، يتمثل فى تدهور وهبوط قيمة الخليج الفارسى (العربى) . ويعنى ذلك أن الخليج العربى تخلى عن جانب كبير من نصيبه فى خدمة العلاقات التجارية بين العالم الآسيوى من جانب ، وعالم البحر المتوسط وما وراءه غربا من جانب آخر . والواقع أن السفن باتت تحجم عن استخدام ذلك الطريق بعد الاضطراب الذى عرّض الأمن على أثر قيام ثورتى الزنج والقرامطة . وهكذا تحولت معظم السفن الهندية والعربية وسفن الصين الى طريق البحر الأحمر مباشرة ، فازدهر وازدهرت موانيه وازدهمت بالحركة والنشاط . وكانت عيذاب من بين موانى البحر الأحمر التى لمعت وزاد ورود السفن اليها . ويذكر الرحالة ناصرى خسرو أنه خلال العصر الفاطمى كانت عيذاب ميناء للبضائع الكثيرة المتنوعة ، ترد اليها من الحبشة وزنجبار واليمن والشرق فيما وراء البحر الأحمر على سفن تصل فى استمرار وانتظام . وكانت التجارة التى ترد الى عيذاب تسلك أحد طريقين الى المراكز التجارية على النيل فى صعيد مصر الى أسوان أو قفط - ثم تمر منها بطريق النيل الى الشمال ، حتى تخرج من موانى مصر على الساحل الشمالى الى دول البحر المتوسط وأوربا . ولعبت ظروف خاصة أخرى فى اقبال التجار الأوربيين من جنوة والبندقية وصقلية على تفضيل ذلك الطريق واستيراد البضائع والسلع الآسيوية بطريق عيذاب . وتنبثق تلك الظروف من صميم سياسة الفاطميين الذين قدموا كل التسهيلات من جانب ، ومارسوا التسامح فى أزهى صورة من جانب آخر . ويسجل ابن جبير ذلك النشاط التجارى النامى واستمرار وانتظام القوافل من وإلى عيذاب . ولا ريب فى أن ذلك النشاط كان يزداد وينمو ويتطور مع ازدياد نمو العلاقات الاقتصادية بين مصر والدويلات الإيطالية التى احترقت واحترق سكانها الوساطة التجارية بين العالم الأوربى والشرق .

وظلت عيذاب ونشاطها في خدمة التجارة خلال القرون الطويلة تخضع لسيطرة أو حكم ثنائي يشترك فيه كل من المصريين والبيجة . قد لا تعرف بالضبط طبيعة تلك المشاركة في تفاصيلها الدقيقة ، ومع ذلك فإن دانفيل D'anville لا يشك إطلاقاً في تبعيتها لمصر وحكم مصر ، لأنه وجدها موجودة ضمن مراكز التعداد في مركز قوص . ونعتقد أن اشتراك البيجة وغيرهم في رعاية الميناء وحكمها كان نتيجة حتمية لظروف تتعلق بطبيعة موقعها في قلب أوطانهم . والغريب حقاً أن تشارك العناصر البجاوية مشاركة إيجابية في حكم الميناء وخدمة الملاحة . والبيجة هم الذين كانوا دائماً نفورين من البحر وما يتصل بالبحر . ولكن ليس من الضروري أن يكون سكنى البيجة في عيذاب ومشاركتهم في جباية الضرائب ، دليلاً على تغير خطير شامل في طبيعتهم وصفاتهم وعلاقاتهم بالبحر وخدمة البحر . وربما كانت الجماعات التي شاركت النفوذ المصري في الإشراف عليها مجرد فئة قليلة تسعى إلى تحقيق بعض الكسب . ويعنى ذلك أنها كانت لا تؤدي تلك الخدمات وذلك النشاط عن إيمان أصيل بقيمة التجارة وخدمة الملاحة البحرية . ولما كانت معظم المصادر التي تؤكد مشاركة البيجة في رعاية عيذاب هي نفسها التي تشير إلى أنهم كانوا مصدر شغب وقلق ومنازعات ، فإنه يكون من الصعب علينا اعتبارهم في خدمة التجارة والملاحة ، ولا شك في أنهم كانوا لا يؤمنون بقيمة المحافظة عليها والابقاء على استمرار وانتظام مرور القوافل بها . فهم - فيما يبدو - عليها وليسوا معها وخطرهم كان يهدد سلامة وأمن التجار والتجارة من حين إلى حين . ويمكن أن نعتمد على رواية ابن بطوطة عن حالة القتال والحرب بين القوة المملوكية والبيجة في عام ١٣٢٦ ميلادية في توضيح معالم تلك الحقيقة وإبرازها . ويذهب الشك إلى مداه عند بعض الكتاب فلا يعترفون أصلاً باشتراك البيجة في خدمة الملاحة والتجارة لأن الحدارب في نظرهم ليسوا من البيجة ، وأنهم من أصل عربي مهاجر من جنوب شبه الجزيرة العربية . وفي القول الأخير جراءة لا يمكن أن نجاريها . حقيقة أن ثمة قبائل أو جماعات عربية هاجرت واستقرت في أنحاء متفرقة من ظهر الساحل الجنوبي للبحر الأحمر ، ولكنها في الوقت نفسه لم تحتفظ بنقاوتها بل اختلطت بالبيجة . ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بأنه ربما كان تسرب العرب والدم العربي سبباً في خلق البيجة خلقاً جديداً ، وتعديل بعض

من صفاتهم وطبائعهم . ونحن لن ندخ في جدل حول ذلك الموضوع لأن طبيعة المشاركة كانت تضع مصر في مركز ممتاز ، ولها نصيب الأسد ، لأنها الشريك القوى وصاحب السلطة والسلطان .

أما الموضوع الجدير بالدراسة حقاً فيتلخص في البحث عن قيمة عيذاب بالنسبة لتجارة الأقاليم السودانية . وهل تعتبر المشاركة بين المصريين والبيجة مبرراً كافياً لاعتبار عيذاب من الموانئ التي خدمت التجارة السودانية ومرور السلع التي تصل إليها من قلب الأقاليم السودانية فيما حول النيل النوبي وما وراءه جنوباً وغرباً ؟ وتتطلب تلك المشكلة في الواقع حرصاً وحذراً شديدين لأنه ليس من السهل علينا جمع الأدلة على قيام علاقات ظاهرة بين دويلات النوبة المسيحية وبين عيذاب . ومع ذلك فنحن لا نشك في أن عيذاب كانت تسهم في خدمة التجارة السودانية ، وأن ثمة طرقاً كانت تصل إليها ، وتستخدمها القوافل التي تحمل السلع بشكل شبه منتظم . وينبثق اقتناعنا بذلك القول من أمرين اثنين :

أولاً : - كانت السلع والمنتجات السودانية تتخذ لنفسها طريقاً نحو الساحل السوداني وموانئه عندما كانت باضعة قائمة في خدمة التجارة والملاحة ويعنى ذلك شيئين هامين هما : (أ) أن التوجيه البحري لتجارة الأقاليم السودانية كان حقيقة لا جدال فيها منذ وقت بعيد ، ولأنه سبيل لاشتراكها في التجارة الدولية (ب) أن سيطرة العرب المسلمين على خط الساحل وتسريهم وارتكاز نشاطهم في بعض النقاط المنتقاة لخدمة التجارة لم يقف في سبيل ذلك التوجيه واتجاه السلع من دول السودان المسيحية نحو البحر الأحمر كطريق رئيسي للتجارة العالمية .

ونحن على ضوء ذلك الفهم نتصور بل ونقتنع بأن اضمحلال باضع ثم زوالها ، لا يعنى مطلقاً انهيار أو انتهاء العلاقات التجارية بين الدويلات المسيحية في قلب حوض النيل وبين المنفذ البحري على البحر الأحمر . وما دمنا مقتنعين بذلك ، فلا بد أن السلع والمنتجات السودانية قد تحولت عن باضع إلى ميناء أو موانئ أخرى على شروم خط الساحل ، بحيث تصلها

طرق التجارة من الداخل في استمرار وانتظام . ونحن نعتقد أن جانباً غير قليل من تلك السلع قد تحول فعلاً إلى طريق عيذاب . ويشير كمبرير إلى أنها خدمت أكسوم وتجارتها وأن ثمة طريقاً كان يربط بينهما ، الأمر الذي يدل على التسامح الذي تمتعت به العناصر الإسلامية . ويدل على وجود ذلك الطريق بالرحلة أو الرحلات التي تمت بين البندقية وأكسوم بطريق عيذاب ، ومنها إلى سواكن ثم يصعد المرتفعات إلى شمال الهضبة الحبشية (١) . ولا جدال في أن الميناء التي تخدم أكسوم جديرة بأن تكون في خدمة دول النوبة المسيحية أيضاً .

ثانياً : نحن نستوحى الدليل الثاني من قصة عيذاب ذاتها والنهاية التي انتهت إليها ، وما كان من أمر تخريبها على يد سلطان الماليك وفرار بعض سكانها العاملين في خدمتها إلى مواقع جديدة . ونحن نعلم أن هؤلاء الذين فروا عنها اتجهوا إلى سواكن ودنجالا ، وأن ضياع قيمتها أدى إلى تطورات خطيرة في ميناء آخر على خليج من شروم خط الساحل السوداني . وتتمثل تلك التطورات في انتعاش سواكن فجأة وازدياد النشاط المتعلق بخدمة التجارة والملاحة فيها . حقيقة أن سواكن كانت قائمة وكانت تخدم التجارة ولكن أن تزدهر فجأة ويزداد نشاطها ويتضاعف ، وتزورها السفن التجارية من الهند والصين ، فذلك هو الذي يدعونا إلى القول بأنها انتعشت على أنقاض عيذاب المنهارة . ويعني ذلك أن التجارة التي كانت تتخذ لنفسها طريقاً إلى عيذاب قد اتجهت كما اتجه بعض سكانها إلى سواكن . ولكي يستقيم الأمر لابد لنا من أن نؤكد أن التجارة التي تحولت عن عيذاب المتداعية كانت بالضرورة من الأقاليم السودانية ، وأنها وجدت في سواكن - الميناء الجديدة - الطريق للوصول إلى سوق التجارة العالمية .

وعلى الرغم من إيماننا بتلك الحقيقة التي نستوحىها من الأدلة غير المباشرة فإنه ليس من السهل علينا أن نتعرف على حقيقة العلاقات التجارية بين عيذاب وبين الدويلات المسيحية ، مداهما وطبيعتها . وليس من السهل بطبيعة الحال أيضاً أن نضع أيدينا على الطريق أو الطرق التي كانت تربط بين مراكز تجمع

Kamarer, A. : La Mer Rouge Vol II. P. 297,

(١)

التجارة على النيل النوبي وبين عيذاب . ومع ذلك فإن عمران العتبى ونزول العرب والعناصر العربية بها في مواقع مناجم الذهب يمكن أن يكون دليلاً على وفرة الموارد المائية التي تضمن انسياب التجارة في طرق ملائمة مأمونة . ويعتبر تسرب العرب في شكل موجات متتابعة متلاحقة وباعداد كبيرة تزايدت بعد القرن ١٢ الميلادي ، من أهم العوامل وأقوى المبررات للقول بوفرة المياه على الطرق في العتبى ما بين النيل وعيذاب من جانب ، وتزايد النشاط التجاري والعلاقات الاقتصادية بين مناطق الإنتاج في قلب الأقاليم السودانية وبين عيذاب من جانب آخر .

اضمحلالها وتخريبها :

أشرنا من قبل إلى حرص ولاية مصر وسلطينها على ميناء عيذاب ومرور التجارة بين الشرق والغرب عن طريقها وما تحققه من مكاسب مادية . وليس أدل على حرص سلطان الماليك بيبرس على ميناء عيذاب ورعايتها وتأمينها من ذكر حملته الموفقة سنة ١٢٦٥ ميلادية على سواكن . وإذا كان الهدف الظاهر هو تأديب حاكمها وعمالها لاعتدائهم المتكرر على التجار واغتصاب أموال من يموت منهم في أرضها ، فإن ثمة معنى آخر تتضمنه تلك الحملة . ويتلخص ذلك المعنى في اهتمام مؤكد بتجارة البحر الأحمر ووصولها وانتظامها وتأمين الجاليات العاملة بها . وعلى الرغم من ذلك كله فإن منطوق الحوادث والظروف والملايسات كانت كلها قد تحالفت حتى أدت إلى اضمحلال عيذاب وتدهور قيمتها . ويمكن أن نلخص فيما يلي العوامل التي مهدت للتدهور والاضمحلال :

أولاً : - يتعلق العامل الأول بعودة الأمن والسلام وزوال الاخطار التي كانت تهدد طريق الحج عبر شبه جزيرة سيناء . وكان تحول الحجاج عنها وعدم المرور بها يعني حرمانها من جانب كبير من مظاهر النشاط والحيوية . وعلى الرغم من ذلك فإن أبا الفدا لا يعتقد أن ثمة علاقة بين ذلك التحول وبين بداية فترة التدهور . إلا أننا لا يمكن أن نتصور ذلك أو أن نقبله ، ونؤكد أن انقطاع وصول الحجاج إليها فيه مضنيعة وخسارة لسكانها وعمالها الذين كانوا يتكسبون كثيراً من خدمتهم في موسم الحج من كل عام .

ثانيا : - يفهم العامل الثاني على ضوء رجعية في التفكير حرمت سفن غير المسلمين من خدمة التجارة في البحر الاحمر . وعلى الرغم من قيام عرب اليمن بالوساطة بين عيذاب وبين السفن الهندية الصينية ، الا أن التعقيد في عمليات التبادل يكون من شأنه عادة هبوط حجم التجارة والتعامل .

ثالثا - ينبثق العامل الثالث من حالة الفوضى التي كانت تسود والاضطرابات التي كانت تحدث من حين الى حين في ظهيرها ، نتيجة للصراع بين القبائل العربية المتدافعة من أرض مصر الى الاقاليم السودانية . وكثيرا ماكانت قوافل التجارة والتجار تتعرض للخطر من وراء تلك الفوضى ، الامر الذي قلل من قيمة عيذاب . ويمدنا ابن بطوطة بمشاهداته عن ذلك الصراع واضطراب الأمن وسيادة الفوضى في أثناء رحلته الأولى اليها في سنة ١٣٢٦ ميلادية .

هذه العوامل كما ذكرنا كانت التمهيد للاضمحلال والتدهور ، الذي استغرق حوالى النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادى . أما التدهور الحقيقي فقد حدث في القرن الرابع عشر نتيجة لثلاثة عوامل أخرى مباشرة وغير مباشرة . والعامل المباشر يفهم على ضوء التطور الذى طرأ على مركز ميناء الطور على الساحل الشرقى لخليج السويس . والمفهوم أنها اشتهرت وازدهرت قيمتها حتى باتت الميناء الرسمى لتجارة مصر المملوكية . ويعنى ذلك تحول جانب كبير من التجارة اليها ، وانصرافها عن ميناء عيذاب . أما العاملان غير المباشرين فهما ازدهار جدة ونمو حركة الملاحة فيها وعن طريقها منذ أوائل القرن الرابع عشر الميلادى من جانب آخر . وكان ازدهار جدة وتدهور الانتاج في مصر العليا - دون شك - على حساب عيذاب وقيمة عيذاب ومرور التجارة بها . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي ندعم رأينا في قصة حياة الموانئ على خط الساحل السودانى ، وارتباط كياناتها وحياتها وبقائها بمساندة القوى المسيطرة على البحر الاحمر من ناحية أو في مناطق الظهير من ناحية أخرى . ونحن لانشك في أن الاتجاه الى اعتبار الطور الميناء الرسمى لمصر يعنى أن القوة المسيطرة على البحر الاحمر قد أهملت عيذاب ومرور التجارة بها وحكمت عليها بالتدهور والانحيار . وينسب التاريخ لبرسبائى كل التصرفات التى تهددت كيان التجارة لا في عيذاب وحدها ، بل في البحر الاحمر بصفة عامة ، وأنه هو الذى أنزل بها

ضربة قاضية خربتها وبعثرت القاطنين بها والعاملين على ممارسة التجارة وخدمة الملاحة ، وقضت على آخر أمل في عودة الحياة والنشاط اليها . ومهما يكن من أمر المبررات التى تبرر له فعلته الشنعاء ، فإن مجرد القضاء على عيذاب وتخريبها يعنى أن سياسة مصر تجاه تجارة البحر الاحمر قد تغيرت كثيرا عن ذى قبل . ويمكن أن نعتبر كتابات ليون الأفريقى الذى زار مصر سنة ١٥٢٦ ميلادية ، الضوء الذى يوضح لنا صفة ذلك الحدث الخطير ، وما كان من أمر الهجوم عليها وتخريبها .

وعلى الرغم مما حل بعيذاب من خراب ودمار فإن موقعها ظل مهما بالنسبة لبعض الاتصالات التى قامت بها بعض العناصر الأوربية من أجل مشروعات تجارية وحربية . ويبدو من ناحية أخرى أنها كانت اتصالات تنطوى على أطماع وأفكار صليبية ، وموجهة ضد الدولة الاسلامية والمسلمين . وقد استخدم الموقع لمروء بعض السفراء من الرهبان وغيرهم الى الحبشة ودنقلة ، وكانا معقلا المسيحية - آنذاك - في قلب حوض النيل . ويظن البعض أن اتخاذها وكرا للتأمر ومركزا للنشاط المعادى للدولة الاسلامية حدث منذ أوائل القرن الرابع عشر الميلادى ، أى قبل تخريبها بحوالى قرن كامل . ويؤكد هؤلاء أن برسبائى كشف النقاب عن تلك المؤامرات وتنبه لتلك الأخطار التى تهدد سلامة المسلمين من مواطن المسيحية في حوض النيل جنوب مصر ، وتبين مؤامرة مرستومة بين كل من ملك الحبشة والملك الفونسو الخامس ملك أراجون من أجل شن حرب صليبية في سنة ١٤٢٩ ميلادية . ويرون بناء على ذلك أن المماليك كانوا محقين في سياستهم الجديدة التى تتلخص في التشدد في معاملة الأوربيين ، وحظر الملاحة عليهم خشية التسرب الى جدة أو الطور ، والتى أدت الى التدهور الملحوظ في قيمة عيذاب . بل انهم كانوا على حق أيضا عندما أهملوا عيذاب وتسببوا في خرابها حتى النهاية . ومع ذلك فإن الأوربيين لم يكفوا عن الاتصال عن طريقها بملك الحبشة من أجل المصلحة المشتركة في رسم سياسة صليبية جديدة تتخذ من الحبشة قاعدة للهجوم على الدولة الاسلامية . ومن أهم الشخصيات التى مرت بموقع عيذاب وخرائبها بدرود كوفلهام والفونس دبايقا رسولا ملك البرتغال الى الحبشة سنة ١٤٨٧ ميلادية ، أى بعد تخريبها بحوالى ستين سنة كاملة . وظل موقع عيذاب يحدد ويرسم على الخرائط حتى

كانت خريطة فريدوس سنة ١٤٩٩ والتي كانت آخر تلك الخرائط الذي ظهر عليها . ثم ضاع بعد ذلك كل أثر لأوقع خرائط عيذاب في كل الخرائط التي رسمت للبحر الأحمر وموانيه منذ أوائل القرن السادس عشر . ويظن أن ذلك كان نتيجة مباشرة لعاملين جديدين لهما علاقة لا باختفاء موقع خرائط عيذاب من الخرائط فحسب ، بل بتدهور كل تجارة وموانئ البحر الأحمر عن ذي قبل وهذان العاملان هما :

١ - كشف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وإقبال التجارة المتبادلة بين آسيا وأوروبا على ذلك الطريق الجديد .

٢ - دخول العثمانيين إلى مياه البحر الأحمر وممارستهم حق السيادة على مياحه وسواحله وتحريم الملاحة على الأوروبيين فيه شمال جدة .

وكلا العاملين كقيل بأن ينتزع من البحر الأحمر وموانيه جانبا كبيرا من التجارة التي كانت تمر به وتدعو إلى ازدهار موانيه ونشاطها . وهكذا تضافرت كل العوامل وكل الظروف ووضعت نهاية لفصل آخر من فصول قصة الموانئ على خط الساحل السوداني . وكانت هذه النهاية من ناحية أخرى سببا في ازدهار ميناء آخر هو سواكن .

الفصل الخامس

سواكن الميناء العربي السوداني

موقع سواكن وملاصته لرسو السفن - ظهورها ونشاطها نتيجة لحسن موقعها وصفته من وجهة النظر البحرية - تحليل اسم سواكن وعلاقته بنشاطها - سواكن تعاصر باضع وعيذاب وغر بها تجارة التهريب وبعض من تجارة الدويلات المسيحية - شهرتها بعد تخريب عيذاب وانتقال الحدا رب إليها .

سواكن

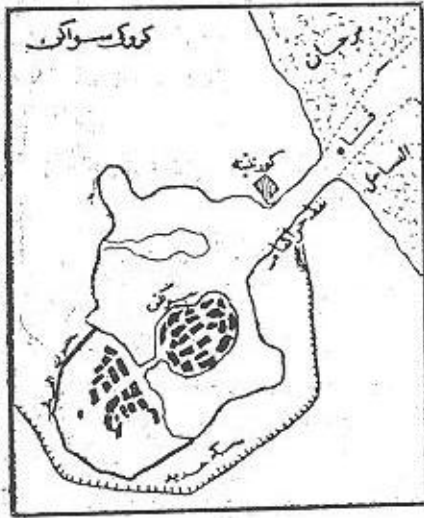
الميناء العربى السودانى

كان تخريب عيذاب وانتهيارها من غير شك العامل الرئيسى فى تطور مركز سواكن وشهرتها كميناء فى خدمة التجارة والملاحة فى البحر الأحمر . ويعنى ذلك أنها أصبحت منذ أوائل القرن الخامس عشر الميلادى الميناء الأول الذائع الصيت فى خدمة التجارة السودانية التى تشترك فى التجارة العالمية . وقد قامت بدورها وحملت الأمانة خلال خمسة قرون ، تصل إليها الطرق وتنساب إليها السلع والمنتجات من قلب الأقاليم السودانية . ولعل أهم ما يميز تلك الفترة الطويلة فى تاريخ سواكن والتوجيه البحرى للتجارة السودانية ، هو تطور الظروف فى الداخل والخارج . وكانت تلك الظروف المتطورة الدائمة التغير فى السودان من جانب ، والبحر الأحمر من جانب آخر ، تلعب دورا خطيرا فى حياة سواكن وقيمتها فى خدمة الملاحة والتجارة . ونحن عندما نقرر قيمة الدور الذى قامت به بعد تخريب عيذاب لا نقصد مطلقا أنها قامت أو ظهرت فى ذلك الوقت بالذات . فهى قديمة وكانت معاصرة لأكثر من ميناء من الموانئ التى تعاقبت فى قيامها وتطورها وشهرتها على خط الساحل السودانى . ويعنى ذلك أنها قامت بوظيفة الميناء وخدمة التجارة والملاحة قبل أن تمنحها الظروف الفرصة الملائمة ، لأن تلمع وتشتهر وتتحول إليها السفن ، وتزدهر فى خدمة تجارة الدويلات المسيحية فى السودان . ونحن ان كنا لا نملك الدليل على تاريخ ظهورها وقيامها ومرور التجارة بها أو ورود السفن الكبيرة إليها ، فإن بعض الكتاب يشيرون أن سواكن أو موقعها على وجه التحديد يعتبر من أقدم المواقع الذى قام فيه ميناء على خط الساحل لخدمة التجارة والملاحة . ويؤكد الأستاذ شاطر بوصيل (١) أن استخدام موقع سواكن أقدم من النشاط البحرى والتجارى الذى مارسه اليونانيون البطالة فى العهد البطلمى . ويرى أن تسميتها تدل على أنها من أصل مصرى

Bousely. S. A., The Greek Influence in the Blue (١)

Nile Valley. 1945.

أصيل قديم ، وهو شواخن Showa khon . ويعنى ذلك فى رأيه أنها كانت محطة شوا التى تعتبر اقليما نيليا من صميم الحبشة . ويذكر أن تحول الكلمة خن Khon الى كن Kon كانت نتيجة حتمية للظروف المتعلقة بخلو أبجدية اللغات البجاوية من حرف « الخاء » . وقد افترض البعض الآخر قيام سواكن فى نفس الموقع الذى قام فيه بطليموس ثيرون المركز البطلمى المشهور . وهذا الافتراض الأخير غير سليم من أساسه لأن كروفت الذى حقق موقع بطليموس وغيرهما من الموانئ على خط الساحل السودانى أثبت قيامها فى الموقع الذى يوجد فيه مرقا عقيق . ويرى أن سواكن ربما قامت ونشأت فى موقع آخر ، غير موقع بطليموس ثيرون ، وربما كانت تشغله ميناء أخرى من الموانئ والمراكز البطلمية الكثيرة الأخرى ويعتقد أن ذلك الميناء البطلمى الآخر هو ليمن ليفنجلز - Limen Evanglais (١) ويرجح ليدن Lyden ميناء آخر قامت سواكن فى موضعه هو سوترليمن Soterlimen (٢) . ومهما يكن من أمر فإن تعلق الكتاب بالبحث فى ذلك الموضوع ، والقول أو الأصرار على أن موقع سواكن كان فى خدمة الملاحة والتجارة منذ أقدم العصور التاريخية يعنى شيئا ، ولا يمكن أن يكون غير ذى مغزى . ونحن نعتقد أن ذلك الأصرار يستند الى إدراك تام للموقع الممتاز والظروف الطيبة التى يتميز بها ذلك الموقع . والمفهوم أو المعروف أن هذا الجزء من خط الساحل السودانى يتميز بخليج طبيعى لحماية السفن من الانواء والعواصف ، كما تلائم أعماقه رسو السفن ودورانها واستقبالها . ويعنى ذلك أن كل أولئك الكتاب يتصورون أن تجارة العصور القديمة ورواد الملاحة فى البحر الأحمر ، لا يمكن أن يفوتهم استخدام ذلك الخليج الذى تؤمله كل الصفات والمميزات المناسبة لخدمة السفن . وعلى كل حال فإن موقع خليج سواكن لا يبعد كثيرا عن الشروم والخلجان التى لجأ إليها رواد الملاحة ، وليس غريبا أن يكون واحدا منها .



شكل (٤)

كروكي جزيرة سواكن والقناة التى تربط بين الميناء وعرض البحر

ولا يمكن للوصف مهما كان دقيقا أن يصور خليج سواكن وابداع الطبيعة في خلقه وتكوينه ، والطريق الذى يربط بينه وبين البحر المكشوف . وتوجد هناك ثغرة معقولة معتدلة تفصل فصلا تاما بين الحاجز المرجاني الخارجى الذى يكاد يمتد بحذاء خط الساحل ، وتوفر للسفن الأعماق الملائمة للمرور الى المرفأ . ويمتد الطريق من تلك الثغرة الى الجزء الدائرى من الخليج فى الداخل ، والذى توجد فيه جزيرة سواكن ، فى شكل ذراع من الماء يبدو مستقيما ، ولا يمكن لمن يراه أو يمر به أن يصدق من أول وهلة انه امتداد طبيعى . وربما تصوره البعض قناة صناعية من خلق الانسان ، لأن جوانبه مستقيمة ومنظمة الى حد كبير . ويتجه ذلك الذراع المائى الطبيعى بصفة عامة من الشرق الى الغرب ، تحف به الحواجز المرجانية الخارجية Barrier Reefs وحواجز مرجان خط الساحل Coastal & Fringing Reefs . وتكون الشعاب المرجانية على الجانبين باستمرار ، ومع ذلك فإن من يمر بالذراع المائى يمكن أن يميز القناة الجانبية الضحلة التى تفصل عادة بين الحاجز الخارجى وحاجز خط الساحل . أما شعاب المرجان فوعرة ضخمة تكاد لا تغمرها الا بضع أقدام قليلة من ماء البحر . ونود أن ننبه الأذهان الى أن امتداد الذراع واستقامته وتكون الخليج بصفة عامة يرجع الى ظاهرة حدوث التشققات والانكسار . ويعتبر ذلك أيضا مسئولا عن الأعماق التى تلائم رسو السفن فى قلب الخليجان والشروم ونهاياتها الداخلية . وليس ثمة ما يمنع من أن نكرر القول بأن معظم خليجان خط الساحل السودانى تكونت نتيجة لحدوث شقين متقاطعين على شكل صليب . ويمثل كل شق منها ذراعا تكون احدهما موازية لخط الساحل وتكون الأخرى متعامدة عليه بحيث يربط بين الذراع الأولى والمسطح المائى المكشوف للبحر الأحمر . وهذه الخليجان والشروم من طرازين اثنين - كما قلنا - يمتاز الأول بطول الذراع الموازية لخط الساحل وعمقها ، وقصر الذراع الأخرى التى تربطه بالبحر ، أما الثانى فيتميز بطول الذراع المرتبطة بالبحر عن الذراع الموازية لخط الساحل . وخليج سواكن من النوع الأخير الذى يتميز بطول الذراع المرتبطة بالبحر . ويبلغ أقل عرض لتلك الذراع حوالى ٢٠ ياردة وتحف بها عند الفتحة الخارجية والحواجز المرجانية ، التى تنحسر عنها المياه وتبدو مكشوفة فوق مستوى سطح البحر خلال عدد من الشهور من مايو الى أغسطس .

ولا يحف اليابس بالذراع الا على مقربة من نهايتها الداخلية لمسافة ميلين ، ويتصل بعدها مباشرة بالذراع المائى الأخرى ، الموازية لخط الساحل والتى تبدو فى شكل شبه دائرى غير منتظم ، وتوجد فيه جزيرة سواكن وجزيرة الحجر الصخى . وتقسيم تلك الجزر المسطح المائى شبه الدائرى الى قسمين ، يمتد الأول على شكل ذراع قصيرة فى اتجاه الشمال الغربى وتتميز بالأعماق الضحلة وكثرة المخاضات (١) ، أما القسم الثانى فيمتد فى اتجاه الجنوب والجنوب الشرقى وهو عميق تقع فيه جزيرة سواكن . ولما كانت الأعماق فيما حولها مناسبة ومنظمة وملائمة لرسو السفن ، فقد قامت فيما حولها كل مظاهر النشاط والمجهودات المتعلقة باستقبال السفن ورسوها والشحن والتفريغ . ومع ذلك فإن دخول السفن وخروجها من الميناء كان لا يتم الا فى ساعات النهار حتى يمكن أن تمر فى سلام خلال المدخل وعبر الذراع المائية الطويلة ، دون أن تتعرض لخطر الاحتكاك أو الجنوح على الشعاب المرجانية . والواقع أن هذه الذراع الطويلة لا تمثل المدخل الوحيد ولكنها أنسبها جميعا لمرور السفن الكبيرة للملاحة البحرية . ويعنى ذلك أن ثمة مدخلين آخرين يمكن أن تسلكهما السفن وهما المدخل الشمالى والجنوبى . ويعتبر المدخل الشمالى الذى يمكن أن تسلكه السفن المتجهة من شمال البحر الاحمر نحو الجنوب أخطرهما جميعا ، فى مسافة تبلغ حوالى ٩٠ ميلا . أما المدخل الجنوبى والذى يبلغ طوله ٦٠ ميلا ، ويمكن أن تسلكه السفن القادمة من جنوب البحر الأحمر فى اتجاه الشمالى فهو أقل خطرا . والخطر فى كل من هذين المدخلين نتيجة طبيعية ومنطقية لأنهما عبارة عن طريقتين فى القناة الجانبية الموازية لخط الساحل تقريبا ، والتى ذكرنا أنها تكون محصورة عادة بين الحاجز المرجانى الخارجى والحاجز المرجانى الساحلى . أما المدخل الرئيسى فهو الأوسط والذى لا علاقة له مطلقا بالقناة الجانبية الضحلة . وهو أكثر عمقا وأقل طولاً فلايزيد طوله على ٣٠ ميلا من عرض البحر الى جزيرة سواكن . وهذا المدخل الأخير كان مستخدما لمرور السفن البحرية ، ولكنه الآن بعد أن زادت أحجامها وزاد الغاطس منها وزاد النمو المرجانى على جانبيه ، بات خطرا ، ولا تستخدمه الا السفن البحرية التى لا يزيد الغاطس منها على ٢٠ قدما .

ويجدر بنا قبل أن نهتم بسواكن وقيمتها من وجهة النظر التاريخية والاقتصادية أن نشير إلى أن تحليل اسم سواكن يتميز بالطرافة . والفهم أن ذلك الاسم لم يظهر ولم يستخدم ويتداوله الكتاب والناس إلا منذ العصر العربي الاسلامي . فهل يعنى ذلك أنه اسم عربي أصيل . أو على الأقل أطلقه العرب على ذلك الميناء ؟ الواقع أنه ليس من السهل علينا القطع برأى معين في ذلك الموضوع . لأنه ليس ثمة دليل يمكن الاعتماد عليه . ومع ذلك فإن ثمة افتراضات وقصصا يتداولها الناس ويذكرها بعض الكتاب لتحليل اسم سواكن ومصدره ، والأصل الذى اشتق منه . ونذكر في مقدمة تلك الافتراضات الطريقة ذلك الرأى الذى أشار اليه الأستاذ شاطر بوصيل في تحليل الاسم إلى مقطعين لكن مقطع منهما معنى مطلق ، ويؤلفان معا معنى عاما . وقد ذكرنا من قبل أنه لو صح ذلك الافتراض لكان دليلا على أنه ميناء قديم مارس فيه الانسان خدمة الملاحة والتجارة منذ وقت بعيد . وتناول البعض الآخر الاسم من وجهة نظر أخرى ، وذكروا أنه مشتق من كلمة عربية أصيلة هي كلمة « سوق » . ويذكرون في معرض تأييد رأيهم أن منطقة الظهير التى تسيطر عليها صفات الصحراء وشبه الصحراء ، وتعرض لذبذبة كبيرة في كمية المطر السنوى من سنة لأخرى ، معرضة لأن يصيبها الجذب والتدهور في النمو النباتي المثل في أعشاب قصيرة فصلية من حين إلى حين . ويعنى ذلك الفقر وموت الحيوانات تدهورا في الموارد الأساسية للسكان . ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى نزوح بعض السكان إلى الأراضي فيما حول الموقع الذى قامت فيه سواكن ، حيث تعلموا الصيد ومارسوا التجارة والتبادل التجاري مع من حولهم . وهكذا أصبح الموقع سوقا ومنها اشتق لفظ سواكن Suakim ثم حرف فيما بعد إلى سواكن . وهذا الرأى معقول من وجهة النظر الموضوعية ، ولكن ليس من الضروري أن نفترض القحط والجذب حتى يبرر ذلك تجمع السكان في ذلك الموقع وما حوله وممارسة التجارة . ولعل من الأوفق أن نتصور أن وصول بعض العناصر العربية النازحة من الجزيرة العربية واستقرارها واختلاطها بالبيجة كان سببا في التجمع والاهتمام بذلك المواقع الملازم لخدمة التجارة وتوجيهها . ونود أن نشير إلى أن هناك رأيا آخر طريفا وغريبا في الوقت ذاته ، لأنه يقول بأن كلمة سواكن مشتقة من لفظ « سجون » جمع « سجن » . والطريف بل الغريب أن يعتبر ذلك الموقع سجنا يضم الخارجين عن القانون والمجرمين .

وإن الملك سليمان كان يستخدمه في ذلك الغرض . ويذكر أصحاب ذلك الرأى أن لفظ سجون أصابه تحريف مع مرور الوقت ، وأصبح « سكون » ومنها اشتقت كلمة سواكن . وثمة رأى آخر يدعمه الخيال وينبثق من قصة خرافية ، تعرض أصحابها أو يزعمون أن ذلك الموقع مرتبط بقصة طويلة هي قصة « السبعة جن » Sava gin . ويردد كثيرون هذه القصة ويرتبون حوادثها ومن ثم ينسبون إليها كلمة سواكن . وهم لا يعترفون بأن للخيال نصيبا كبيرا في رسم خطوطها وجبكتها . ومهما يكن من أمر فنحن لا نهتم كثيرا بتحليل الاسم أو الوصول إلى مصدره الذى انحدر منه ، وإن كنا نعتقد أنه ينحدر في الغالب من أصل عربي أصيل .

وقد عرف اسم سواكن وورد ذكره وشاع بين الناس لأول مرة خلال القرن الثامن الميلادي ، وكان ذلك عندما مرت فلول أسرة بنى أمية الهاربة بعد مقتل مروان الثاني سنة ٧٥٠ ميلادية في الفيوم . ويتفق ذلك التاريخ في واقع الأمر مع نشاط العرب النازحين والمهاجرين من جنوب شبه الجزيرة العربية وقبلها إلى المواقع الملازمة على خط الساحل الغربى للبحر الأحمر من أجل التجارة وخدمة الملاحة . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن سواكن عاصرت باضع الميناء العربى الخالص ، وأنها كانت تقوم بوظيفتها كميناء في خدمة التجارة التى ترد إليها في طرق تنساب من الداخل ، وترتبط بينها وبين بعض مراكز التجارة على النيل . ويذكر المقرئى (١) صاحب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار أن هناك طريقا من النيل إلى سواكن وباضع ودهلك وغيرها من جزائر البحر ، نجا منه بنو أمية الهاربون عندما جد أتباع العباسيين في ملاحقتهم . وليس غريبا أن يجمع المقرئى كل تلك المواقع - سواكن وباضع ودهلك - في موضع واحد ، لأنه يعنى بذلك أن المواقع التى مارس فيها العرب نشاطهم التجارى كانت على صلة وثيقة بوادى النيل في ظهريها الأفريقى . وقد أشرنا في أكثر من موضع سابق إلى أن تلك النقط والمراكز كانت لا تستند إلى خدمة الملاحة في البحر الأحمر كطريق هام لمروور التجارة الدولية ، بل كانت تدعمها تجارة منطقة الظهير والاتصال المنتظم فيما بينها . ولما كانت سواكن قد عاصرت باضع خلال خمسة

قرون على الأقل وعذاب من بعدها ، فان ذلك يعنى أنها عاشت فترة طويلة تمتد من حوالى القرن الثامن الميلادى الى القرن التاسع عشر الميلادى . ولكننا نود أن نشير الى أن تاريخ حياتها الطويل - وان كان متصلا - انما ينقسم الى قسمين متباينين تماما . حقيقة أنها كانت دائما فى خدمة التجارة السودانية ، ولكنها كانت تعاصر باضع وعذاب ، وكان موقفها مختلفا تماما عنه بعد أن انقرضت بتلك الخدمة وأصبحت سيدها الموانى على الساحل السودانى . وتصور الفترة الأولى من تاريخ حياتها والتي تمتد من أوائل القرن الثامن الميلادى الى أوائل القرن الخامس عشر ، الصفحات الأولى من خدماتها للتجارة السودانية وللدويلات المسيحية والتوجيه البحرى للسودان . ومع ذلك فان قيمتها خلال هذه الفترة كانت محدودة إذا ما قورنت بقيمة كل من باضع ومن بعدها عذاب . ويتنبثق ذلك من علمنا بحقيقتين هما : أن جزءا كبيرا من تجارة الأقاليم السودانية كانت تمر بطريق باضع ثم عذاب لما لهما - على التوالى - من علاقات متزايدة مع التجارة الدولية ، بالإضافة الى أن سواكن لم تكن على صلة وثيقة بالسفن الملاحية الكبيرة القادمة من المحيط الهندى . ويبدو أن باضع ثم عذاب كانت شهرتهما وطبيعة خدماتهما للتجارة والملاحة تقلل من قيمة سواكن وتحجبها فلم يكن لها ذكر . ولنضرب لذلك مثلا بعدم ورود ذكرها فى عقد الأمان الذى أعطاه عبد الله بن الجهم للملك كانون بن عبد العزيز عظيم البجاة سنة ٨٣١ ميلادية (١) . ولكن ذلك كله لا يعنى شيئا بالنسبة لوجودها ومعرفتها باسم سواكن وقيامها بدور ما فى خدمة التجارة والتبادل ، لأنها كما قلت قد عرفت منذ القرن الثامن الميلادى عندما مر بها الأمويون الهاربون . وتؤكد جميع المراجع العربية القديمة أن سواكن وظهيرها كان يستقبل أفواجا من الأسر العربية خلال القرون التاسع والعاشر والحادى عشر . وكانت تلك العناصر تصل اليها عبر البحر من اليايس المقابل مباشرة طلبا للاستقرار فى الوطن الجديد . ويذكر بلوس Bloss أن من بين تلك الأسر العربية أسرة أرتيجا التى ربما تكون قد وصلت اليها خلال القرن التاسع الميلادى (٢) .

ويبدو أن سواكن ظلت منذ أن بدأ سيل التسرب العربى وحتى سنة ١٢٥٥ ميلادية قرية صغيرة محدودة القيمة سكانها من الهمج ، وأنها كانت تخدم نشاطا محدودا لمرور تجارة الدويلات المسيحية فى قلب حوض النيل الأوسط . وتبرر الحقيقتان السابقتان عدم امتداد المد الصليبي البحرى التى تسربت بعض موجاته الى مياه البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر الميلادى على وجه التحديد . وكان اهتمام أرنطاط زعيم الصليبيين موجها الى الموانى الكبيرة العربية الاسلامية كعذاب وجدة فقط . ومهما يكن من أمر فان المسعودى الذى وصف سكان سواكن والنازلين بجزيرتها فى الفترة الأولى من تاريخ حياتها يذكر أنهم من الخامسة ، ويصفهم ياقوت الحوى فى سنة ١٢٢٤ ميلادية بأنهم خليط من الزنوج والمسيحيين ، وأنهم يشتغلون بخدمة التجارة وتوجيهها ، ويمثلون العملاء التجاريين الحقيقيين لكل من الحبشة والنوبة المسيحيين . ونحن ننظر لكتابات ياقوت نظرة جدية ، ونعتبرها هامة ومجدية ، لأنها تعاون الباحث فى الوصول الى عدد من النتائج الأصلية والأساسية التى تحدد قيمة سواكن ووظيفتها ومركزها كميناء . وأهم هذه النتائج هى :

١ - النتيجة الأولى أولية فى جملتها وتفصيلها ، ذلك أنها كانت فيما يبدو - فى ذلك الحين - مركزا من مراكز النشاط التجارى وخدمة الملاحة على الساحل السودانى ، وأنها كانت على جانب كبير من الشهرة حتى جذبت أنظار الكتاب العرب وأثارت انتباههم . وإذا كان ياقوت قد حدد صفة سكانها ، فان ذلك يعنى أن العرب كانوا فيها أقلية محدودة . وأن هذه الأقلية المحدودة لم يكن الحديث عنها فى الواقع الدافع لذكر سواكن ، انما كانت قيمتها وخدماتها ومركزها هى الدافع الأصل إلى ذلك .

وقد لا نعبأ كثيرا على حد تعبير كروفورد (١) Crawford بأن سكانها من المسيحيين فهو لا يثق تماما فيما ورد عن تغليب العناصر المسيحية لا لعدم ثقته فى قول ياقوت ، بل لأنه يعتقد أنهم كتجار يتميزون بأنهم أصحاب حيلة ودهاء ومكر ، يتلونون من أجل مصالحهم الخاصة ، فهم مسيحيون حين يتعاملون مع الدول المسيحية ، ومسلمون فى تعاملهم مع العرب المسلمين . ومع ذلك فنحن

لا نود أن نحمل قول ياقوت كل ذلك الجدل ، الذى يستند الى الظن والتخمين ، ونستطيع أن نذكر أن المسيحيين كانوا يستقرون في جزيرة سواكن ، وأنهم كانوا يعيشون جنباً الى جنب مع المسلمين في سلام وأمن تامين . وكان المسيحيون المستقرون في الغالب ممثلين للتجار الذين يستخدمون سواكن ، ويتعاملون مباشرة مع دولتي النوبة المسيحية والحبشة . ولا شك كذلك في أنها كانت مركزاً هاماً نسبياً ، وأنها ضمت جاليات وعناصر واردة من الخارج . يرتبط كيانها ومصيرها وبقاؤها بذلك النشاط التجارى . ومصر ذاتها التي كانت لها السيطرة على عيذاب كانت تهتم بنشاط سواكن وترعاه من بعيد ، بل ربما كان لها مصالح تجارية ، ورعايا مقيمون مشغولون بالتجارة . وهناك أدلة قوية على قيام تلك العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين مصر وسواكن . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أنها كانت على علاقة ما بالتجارة الدولية في البحر الأحمر وحركة الملاحة التي تملأ البحر نشاطاً وحركة . ولعل أهم ما يدعم قيام العلاقات بين سواكن ومصر هو صيغة الاحتجاج المصرى الذى وجهه سلطان مصر في سنة ١٢٦٤ ميلادية لسلطان سواكن ، ومطالبته اياه بحسن معاملة التجار . بل لقد اتبع ذلك بإيفاد حملة حربية في السنة التالية مباشرة بقيادة حاكم قوص ، لتأديب سكانها وسلطانها بالنسبة لسوء معاملتهم للتجار .

٢ - وتلقى النتيجة الثانية الضوء على طبيعة العلاقات بين سواكن وأهل سواكن من ناحية ، وبين مناطق الظهير القريب والبعيد من ناحية أخرى . وإشارة ياقوت الصريحة في تقرير مرور تجارة الدويلات المسيحية عن طريقها تعنى صراحة أنها كانت بمثابة النافذة التي يطلون منها على العالم . أما فيما يتعلق بالظهير القريب فلا مناص من افتراض سيادة العلاقات الطيبة فيه لأن ذلك هو المبرر الوحيد الذى يفسر مرور التجارة وامتداد الطرق والدروب في قلب أوطان البجاة . وقد أشار المقرئى وابن سليم الأسوانى الى تلك الطرق وأنها كانت تربط بينها وبين مراكز تجميع التجارة على النيل وتنساب فيها السلع والمنتجات السودانية .

وهكذا كانت سواكن مركزاً لنشاط تجارى استرعى نظر مصر وجذب انتباهها ، حتى عمل سلاطين الممالك على وضع أيديهم عليها نهائياً . وليس

من السهل علينا أن نجعل الأمر أو أن نصل الى أصوله وحقيقته ، ومع ذلك فإن هناك أكثر من دافع يبرر انتباه مصر والسعى الى السيطرة عليها . ونذكر أن أهم تلك الدوافع وأبلغها أثراً هي وضع الحد للتهديد المباشر أو غير المباشر الذى كان يعترض تجارة البحر الأحمر من ناحية ، واحكام الرقابة على الدويلات المسيحية وعلاقاتها مع الخارج من ناحية أخرى . وربما كان الاهتمام منبثقاً من الرغبة الملحة في تقوية الروابط بين الدول العربية الاسلامية وبين الأعداد المتزايدة من العرب والعناصر العربية التي استقرت في السودان ، وعلى هوامش الدويلات المسيحية . ومهما يكن من أمر فإن سقوط سواكن في يد مصر كان له مغزى سياسى بعيد الأثر في السودان ذاته ، لأنه يعنى احكام السيطرة والرقابة العربية الاسلامية على المنفذ البحرى ، والتهديد المباشر لمعاقل المسيحية في النوبة . وباتت كل الطرق التي كانت تجد فيها منفذاً مباشراً الى العالم الخارجى تمر في قلب أراضى العرب المسلمين . وكان سقوط سواكن في نظر مسيحيي النوبة خطراً وتهديداً ، وبأن رد الفعل المباشر في المناوشات والهجمات التي قام بها الملك داود على عيذاب وأسوان ، كما يتمثل في الامتناع عن دفع البقظ . وكان النزاع بين الدويلات المسيحية والعرب في مصر يتجدد من حين لآخر ، بعد أن شعروا بعزم مؤكد من جانب مصر على تهديد مصالحهم التجارية ، وزعزعة كيان دويلاتهم . وهكذا بات سقوط دولتي النوبة المسيحيتين محققاً ، ومكتوباً له أن يتم مع مرور الوقت وبطريقة يغلب عليها الطابع السلمى . وبذلت مصر من جانبها كل ما في وسعها لرعاية سواكن والساحل السودانى في ظهيرها ، وكانت الحملات تصلها من حين الى حين لحفظ النظام وقرار السلام وتثبيت السلطة وجلب السلع وجباية الضرائب (١) . وقد وجهت بعض تلك الحملات ضد البدو في ظهير سواكن لوضع حد لسلطانها وتعويقها مرور التجارة أو تعريضها للخطر ، ووجهت في بعض الأحيان الأخرى الى نقط ومراكز ومعامل في قلب النوبة المسيحية ذاتها (٢) وكانت من بين تلك الحملات ، الحملة التي سورها السلطان الناصر سنة ١٣١٠ ميلادية الى سواكن لتثبيت يد مصر عليها وتأمين التجارة المارة بها . وإذا

Bloss, J. F. E: OP. Cit P. 182

(١)

Muir, W.: The Mamluke or Slave Dynasty of Egypt P. 72

(٢)

علمنا أن دولة مقرة المسيحية قد لقيت نهايتها سنة ١٣٤٠ ميلادية ، فان ذلك يدلنا بطريقة عملية على مدى القيمة الاستراتيجية والاقتصادية لميناء سواكن بالنسبة للنوبة المسيحية . وقد أدى سقوطها في يد العرب المسلمين في مصر الى اغلاق آخر منفذ كانت تتصل به مع الخارج ، وأصبحت المسيحية في حوض النيل - النوبة المسيحية - بمثابة جزيرة مسيحية في قلب محيط اسلامي ضخم يتزايد مده من حين الى حين ، فيقتطع منها مساحات وأجزاء كبيرة نتيجة للتسرب السلمي للقبائل العربية .

.....

وعندما ننتقل الى الحديث عن سواكن وقيمتها كميناء في خدمة التجارة واستقبال السفن خلال تلك الفترة نجد أنفسنا مضطرين الى الاعتماد على ماورد عنها في كتب الرحالة العرب ، الذين كان لهم النشاط في الزيارة والكشف الجغرافي . ويعتبر ابن بطوطة واحدا من أولئك الرحالة الذين نسبوا لأنفسهم زيارة جزيرة سواكن ، وتحدث عنها . وقد أورد ابن بطوطة في كتابه تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ذكر سواكن وفصل القول في صفة الميناء ، وما كان من أمر زيارته لها في القرن ١٤ الميلادي . ويذكر أن زيارته كانت اضطرارية من غير قصد أو تدبير ، وأنها حدثت عندما اضطرت سفينته أن ترسو في طريقها من جدة الى عيذاب عند رأس دواير في منتصف المسافة بين عيذاب وسواكن . ويعنى ذلك أنه انتهز فرصة الرسو والتوقف عند رأس دواير - روايا - فقصده سواكن بطريق برى ، يمتد بحذاء الساحل للتعرف عليها ، وتسجيل بعض المعلومات عنها . وقد أبرز صراحة الاختلاط الواضح بين سكانها الأصليين من البجاة وبين بعض الأسر العربية والمصاهرة فيما بينها . وهذا القول الذى ذهب اليه معقول ويتفق تماما مع رأينا في أنها كانت نقطة من النقاط التى تنسربت عن طريقها بعض العناصر العربية من اليابس المقابل في شبه الجزيرة العربية . ولكن الغريب فعلا أن يصف ابن بطوطة جزيرة سواكن ، ويذكر أنها تبعد بمسافة ستة أميال عن خط الساحل . وهنا

صراعا

١١ ينبثق الشك في وصفه ، بل وفي زيارته للميناء (١) ويرى البعض منهم بلوس Bloss أن ابن بطوطة مخرف ، ولا يصدق وصفه على سواكن من وجهة النظر الموضوعية . ويرون أنه ربما انطبق على جزيرة بهادور التى تقع الى الجنوب قليلا في قلب جزيرة نوارات . ويبرر بلوس اعتراضه على أساس أنه ليس من المعقول مطلقا أن يقطع ابن بطوطة - المسافة بين رأس دواير - روايا - وجزيرة بهادور في يومين اثنين فقط في رحلة شساقة طويلة على ظهور الابل ، وأنه لو افترضنا جدلا صدق ابن بطوطة ، فان ثمة أدلة مادية تؤكد ذلك الخطأ الجسيم الذى وقع فيه . وأن ذلك يعنى من ناحية أخرى أنه لم ينهب أصلا الى سواكن في أثناء زيارته للساحل السودانى ، وأنه اعتمد في وصفه غيرالدقيق على ما سمعه من الرواة الذين التقى بهم في رأس دواير وربما في عيذاب . ويعتقد أن في وصفه مايوحى بعدم الصدق وذلك على ضوء ما أورده أساسا عن المسافة بين خط الساحل وجزيرة سواكن ، والتي قرر أنها تبلغ حوالى ستة كيلو مترات . وحقيقة الأمر أنها لا تبعد الا بمسافة ضئيلة للغاية لا تتجاوز بضع عشرات الأمتار تفصلها عن أراضى الظهير المعروفة محليا باسم القيف . وليس من المعقول قطعا أن نفترض تراجع البحر في القرون الخمسة الأخيرة كل هذه المسافة ، لأنه اذا ما علمنا أن ارتفاع يابسن الجزيرة عن مستوى سطح البحر في الوقت الحاضر لا يتجاوز بضع أقدام قليلة ، ويصبح من الصعب علينا قبول فكرة تراجع مياه البحر كل تلك المسافة . بل انه يعنى من ناحية أخرى أن جزيرة سواكن كانت تحت سطح البحر تماما في فجر القرن الخامس عشر الميلادي . ولا حيلة لنا في تبرير ذلك التخريف ، ولا مناص من أن نذكر أن ابن بطوطة لم يصل أصلا الى سواكن ولم يرقم بزيارتها . وربما كانت تسجيلاته خلاصة ما وصل الى علمه دون أن يرى بعينه ، وربما كان وصفه منطبقا على مجموعة جزر سواكن التى تبعد عن خط الساحل بمسافة كبيرة ، وتقع في نفس العروض تقريبا ، ولا علاقة بينها وبين جزيرة سواكن التى كانت ميناء لخدمة التجارة . وبناء على ذلك كله وعلى خلو كتب العرب من التفصيلات ، يكون من

(١) ابن بطوطة : مذهب رحلته المسماة تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار

الصعب علينا أن نضع لسواكن الصورة الصادقة في إطار الحقيقة ، عندما نعبر عن قيمتها وخدمتها للتجارة والملاحة في البحر الأحمر .

ويمكن القول ان سواكن ظلت خلال تلك المرحلة من تاريخ حياتها والتي استمرت الى السنوات الأولى من القرن الخامس عشر الميلادي من الموانئ الصغيرة غير المشهورة . حقيقة أنها كانت تؤدي خدمات للتجارة ، ولكن لم تكن سفن الملاحة الكبيرة المحيطة التي تعمل على خدمة النقل والتجارة في البحر الأحمر وترسو في عيذاب ثم التطور تصل اليها . ويعني ذلك أن خدماتها كانت محدودة مؤداها تصريف بعض سلع الدويلات المسيحية ، ومرور الحجاج من المسيحيين الى الأراضي المقدسة في اورشليم . وقد استمر مرور الحجاج المسيحيين حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي ، حيث ازداد المد العربي الاسلامي وقضى على البقية الباقية من معاقل المسيحية في النوبة العليا . ويغلب على الظن أن سفن الملاحين العرب كانت تنفرد وحدها بخدمة الاتصالات مع سواكن حتى أنها احتكرت نقل التجارة منها واليها . وتشير المراجع الى أنهم وحدهم كانوا العارفين بالمسالك المؤدية اليها من عرض البحر ، وأنهم كانوا يصلون اليها في يسر وأمن تامين . ويعني ذلك أنهم كانوا يحتكرون التجارة ذاتها والتبادل عليها وتسويقها في أجزاء من الدول العربية الاسلامية . ومن بين تلك السلع تجارة العبيد (الرقيق) التي كانت تجد سوقا مزدهرة في قلب شبه الجزيرة العربية . ويمكن أن نضيف الى ذلك أيضا أنها كانت في خدمة تجارة التهريب ومرور السلع المحظورة التي ربما كان من غير الممكن مرورها بطريق آخر الى السوق الخارجية . ونحن لا نعلم بطبيعة الحال شيئا عن طبيعة تلك التجارة الهاربة ، ولكنها في الغالب كانت في صورة سلع يتم تهريبها من سواكن لأنها محظورة وممنوع تداولها والتعامل فيها ، بل ربما كان لمجرد التهريب من دفع الضرائب والمكوس الجبركية عليها في ميناء آخر يخضع لاشراف حكومي منظم كعيذاب . ويبدو أن تجارة التهريب قد زاد حجمها واقبالها على المرور بسواكن خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين . وربما كان ذلك من بين العوامل التي أدت الى اهتمام حكومة مصر بالسيطرة عليها واخضاعها للرقابة المصرية ، بل لو صح ذلك لكان من الممكن اضافته الى مجموعة العوامل التي كانت سببا في تدهور قيمة عيذاب واضمحلالها . ولا يمكن أن نغني بذلك

صراعا بين عيذاب وسواكن أو منافسة رسمية على الاستئثار بمرور تجارة الظهير من الاقاليم السودانية .

ومهما يكن من أمر فقد انتهت الفترة الأولى من تاريخ حياة سواكن دون أن يكون لسواكن أو لأهل سواكن أو المنتفعين بها علاقة أصيلة بذلك . والواقع أن انتقال سواكن من حال الى حال ترتب على المحنة التي تعرضت لها عيذاب - كما ذكرنا من قبل - على يد سلطان المماليك في حوالي سنة ١٤٢٦ ميلادية ، وترتب عليها أن فر وهاجر عندها بعض أهلها الى سواكن لاستئناف حياتهم في خدمة التجارة والملاحة ، لأنهم كانوا قد ارتبطوا فعلا بذلك المورد من موارد الكسب . وتؤكد المراجع أنه في نفس تلك السنة بالذات والتي خربت فيها عيذاب وصلت السفن التجارية الكبيرة المحيطة الى سواكن من الهند والصين . فكان ذلك بداية عهد جديد ، وتصدرت منذ ذلك الحين موانئ الساحل السوداني ، واعتلت مرتبة ممتازة بين موانئ البحر الأحمر بصفة عامة .

الفصل السادس

سواكن

الميناء العثماني السوداني

تعرضها للذبذبة بين الشهرة والتدهور - ارتباط
الذبذبة في القرن الخامس عشر بعوامل مختلفة - ظهور
القوة العثمانية والسيطرة على سواكن وخط الساحل -
ظهور قوة الفنج في الأقاليم السودانية - الاتفاق بين
القوتين على مرور التجارة بها وعودة النشاط إليها •
عودة الى الذبذبة والتدهور في القرن ١٧ ، ١٨ واول
القرن ١٩ •

سواكن

الميناء العثماني السوداني

ليس غريبا أن تصبح سواكن بعد تخريب عيذاب ميناء السودان الرسمي في خدمة مرور التجارة والسلع السودانية والأفريقية التقليدية . ونحن نؤكد أن شهرتها وازدياد قيمتها كانت تستند إلى ظروف تنبثق من واقع الظروف السياسية والاقتصادية . أما الظروف السياسية فتفهم على ضوء علمنا بالتوسع المصري والسيطرة على ذلك الجزء من أقصى شمال شرق السودان خلال القرنين الخامس عشر الميلادي . ويعنى ذلك ظهور القوة السياسية التي يتحتم وجودها ونشاطها في رعاية ومساندة موانئ الساحل السوداني ، ودفع خطر البدو الذين يعيشون في ظهيرها عنها . وكانت الظروف الاقتصادية من ناحية أخرى والتي تتلخص في انتظام الملاحة في البحر الأحمر وتدفق التجارة المتبادلة بين الشرق والغرب تعنى ازدياد الحركة في موانئ البحر الأحمر بصفة عامة . هذا بالإضافة إلى أن التطورات الحضارية في العالم كانت سببا في الإقبال على سلع ومنتجات الأقاليم السودانية والأفريقية كسفن الفيل وريش النعام والصمغ والعنيد (الرقيق) . ومع ذلك فإن هذه المرحلة من تاريخ سواكن والتي تمتد من أوائل القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي تتميز بظاهرة غريبة وهي الذبذبة وتفاوت قيمتها وشهرتها في خدمة التجارة والملاحة من حين إلى حين . ولا يمكن أن يسجل الخط البياني لها صعودا مستمرا في الشهرة ، بل هي تارة ميناء هامة مشهورة ومزدهر صيتها كمنفذ للتجارة السودانية ، وكمرافق لاستقبال وخدمة سفن التجارة الدولية ، ثم تعود فتخبو شهرتها وتفقد قيمتها وتدهور أهميتها إلى حد خطير يثير الدهشة . وتلك فرصة مفاسدة نفوذها لنندم رأينا في صفة موانئ البحر الأحمر ، والتي تتميز جميعها بخصائص أكثر من غيرها من موانئ العالم وتتاثر بأى هزة تتعرض لها الملاحة . بل إن انغلاقها وبعد مناطق الظهير المنتجة عنها بمسافات ليست بالقصيرة واحتياج المنتجات لأن تمر إليها في مناطق فقيرة ، يعيش سكانها في بدوامة ، يعنى أن مقومات حياتها لا تخضع لإرادتها مطلقا .

وتفسير ذلك التذبذب الذي أصاب قيمة سواكن بين الصعود والهبوط وتعاقب الأهمية والتدهور ، لا يكون الا على ضوء الفهم الحقيقي الكامل لطبيعة العلاقة بين القوة المسيطرة على الساحل السوداني وظهيره من جانب ، والنيارات السياسية والاقتصادية في البحر الأحمر وعلاقتها بالطرق الرئيسية الأخرى التي تسلكها التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، كطريق الخليج الفارسي والطرق البرية عبر آسيا من جانب آخر . والواقع أن سواكن وغيرها من موانئ البحر الأحمر كانت تتحمل دائما عبء كل التطورات والظروف التي تتحكم في البحر الأحمر وقيمتها كشریان لمرور التجارة وعبورها من الجانب الآسيوي الى حوض البحر المتوسط وأوروبا . ولنضرب لذلك مثلاً بقيمة سواكن في القرن الخامس عشر الميلادي من سنة ١٤٢٦ الى سنة ١٥٠٠ م ، فهي كما ذكرنا بعدما انقرضت بخدمة الملاحة والتجارة باتت مشهورة مزدهرة غنية وظلت كذلك حتى وجدت ظروف معينة في أواخر القرن الخامس عشر حجبت شهرتها وقللت من أهميتها . ويمكن أن نلخص تلك الظروف في حدثين أساسيين وخطيرين عما : -

أولاً - كشف طريق رأس الرجاء في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، واتجاه جانب كبير من الملاحة المحيطية اليه حتى بات منافساً خطيراً لكل الطرق التي تمر بها التجارة بين الشرق والغرب ومن ضمنها طريق البحر الأحمر . ثانياً - تدهور النفوذ المصري على خط الساحل وفي البحر الأحمر وذلك كنتيجة لاضطراب الحياة السياسية وتدهورها في دولة المماليك في مصر ذاتها . ويعني ذلك أن البحر الأحمر والتجارة والملاحة فيه فقدت القوة التي تحفظ نظامها . وإذا أضفنا الى ذلك تناقص حجم التجارة المارة به فان ذلك يعني اتجاه بعض الوسطاء الى أعمال السطو والقرصنة ، الأمر الذي أدى الى مزيد من التدهور .

وليس ثمة شك في أن تدهور الموقف في البحر الأحمر وتجزأته كان له انعكاسات حتمية أصابت شهرة سواكن وقيمتها في الصميم . بل ان تدهور واضمحلال القوة السياسية والاقتصادية لدولة علوة في أواخر القرن الخامس عشر وقبل انهيارها بسنوات قليلة كان له انعكاسات أخرى في مرور التجارة

والمنتجات من الأقاليم السودانية الى سواكن . وليس أدل على صحة تلك الحقيقة من أنها عادت بعد سنوات قليلة في فجر القرن السادس عشر الى التمتع بالشهرة وازدياد حجم التجارة وعدد السفن الواردة اليها حتى تربعت على قمة المنجد مرة أخرى . وكان ذلك نتيجة مباشرة وحتمية لانقضاء عوامل الضعف والتدهور ومولد الظروف الجديدة التي تبلورت في كل من الأراضي السودانية والبحر الأحمر . وتتمثل تلك الظروف في ظهور قوة الأتراك العثمانيين وسيطرتها على كل من مصر والبحر الأحمر من جانب ، وقيام دولة الفنجي وظهورها في الأراضي السودانية وفرض سلطانها على مساحات كبيرة في الجزء الأوسط من حوض النيل من جانب آخر . ولعل من الطريف أن نشير الى أن القوة العثمانية اعتمدت على البحر الأحمر والنشاط في مياهه من أجل السيطرة عليه وعلى سواحله وموانئه ، وكان ذلك على تقييد السياسة المملوكية التي فضلت دائماً الاستناد الى اليابس والاعتماد على القوة البرية لتحقيق نفس الأغراض (١) . وتكاد تعيد سياسة العثمانيين الى الأذهان ما كان من أمر السياسة البطلمية أو سياسة وسطاء التجارة من العرب الذين اعتمدوا على مظاهر القوة البحرية والنشاط البحري لهم ، في وضع أيديهم على نقاط ومراكز التجارة على خط الساحل . أما اليابس في ظهير خط الساحل وما وراء تلال البحر الأحمر فقد وضعت قوة الفنج الصاعدة حداً لآخر دولة من دويلات النوبة المسيحية سنة ١٥٠٤ ميلادية ، وشغلت ذلك الفراغ السياسي الكبير . وكان قيام دولة الفونج وظهورها سابقاً بفترة قصيرة للغاية لوصول النشاط والقوة العثمانية الى مياه البحر الأحمر وسواحله ، ومع ذلك فان تجمع أجزائها استغرق بعض الوقت . وجدير بالذكر أنها كدولة قامت على أساس من المعاهدات التي عقدت لتتجمع شمل بعض المجموعات القبلية في شكل اتحاد فيدرالي لها منه المظهر على الأقل . وتجمع كل الدراسات التي تناولت الفنج وكيانهم السياسي على أنها دولة جمعت الأهداف الاقتصادية والتجارية بين أجزائها قبل أي شيء آخر . وعلى الرغم من أن تجمع الفنج كان في قلب السودان الأوسط فيما حول النيل وروافده الكبرى الا أن نشاط الدولة

وعنايتها وحملاتها وجهت مباشرة الى شمال شرق السودان فيما بين التلال والنيل ، من أجل بسط نفوذها والاستيلاء على مناجم الذهب ، والاتصال بالمنفذ الطبيعي لممر التجارة على خط الساحل وتأمين الطرق اليها . ونحن حقيقة لا ندرك طبيعة الاتصال أو العلاقات بين الفنج وسواكن في ذلك الوقت المبكر ، ومع ذلك فإن قيام الفنج بحفر حفير الفلاح قرب سواكن وتجهيزه من أجل توفير الماء لها ، يحمل أكثر من معنى ، ويدل على اهتمام حقيقي بسواكن وقيمتها لممر التجارة . ويشير جاكسون صاحب كتاب سن النار Jackson الى أن عبد الله جماع حليف سلطان الفنج كان يشرف على سواكن ضمن ممتلكاته . ومع ذلك نحن لا نملك الأدلة التي تدعم ذلك الزعم لأنها خضعت للنفوذ والحكم العثماني بعد وقت قصير للغاية من قيام دولة الفنج . ونعتقد أن اهتمام الفنج بسواكن من الأمور المقبولة شكلا وموضوعا ، لأنها دولة قامت - كما ذكرت - على أسس من الواقع الاقتصادي ، وهي خدمة التجارة والتبادل التجاري . وليس ثمة شك في أن سنار عاصمة الفنج كانت مركزا لتجميع التجارة وتوجيهها ، وكانت تربطها القوافل في الاتجاهات المختلفة بكل من مصر ودنقلة والحبشة ودارفور وفزان . هذا بالإضافة الى الطرق التي تربط فيما بينها وبين سواكن على خط الساحل السوداني . وكانت الاتفاقات والمواثيق والعهود بين الفنج ومعظم القبائل على امتداد الطرق تنظم مرور القوافل وتمنحها الأمن والحماية والسلام .

وإذا كنا قد فصلنا القول في قيام الفنج وظهور العثمانيين باعتبارهما مسئولين عن ارتفاع قيمة سواكن ، فإن ثمة حقيقة تدعم ذلك القول وتفسره ، وهي أن الاتفاق بينهما كان قائما على تنظيم مرور التجارة وخروجها الى السوق العالمية . ولم يسهل التاريخ صراعا أو نزاعا بين قوة الفنج والقوة العثمانية في سواكن في أي وقت من الأوقات خلال القرن السادس عشر الميلادي . وكان الفنج يشتغلون بتجميع السلع والمنتجات وتوجيهها فتمر القوافل في رعايتها عبر الطريق من سنفاو الى كسلا ، ثم الى سواكن في سلام وأمن وانتظام ، أما العثمانيون فكانوا يشرفون في سواكن على تسويقها وشحنها والتبادل عليها . وكان لذلك التعاون الايجابي أثر فعال في ازدياد حجم التجارة وارتفاع قيمة سواكن وازدهارها . ويبدو أن تجارة البحر الأحمر قد عادت الى سابق عهدها من نشاط وازدهار بعدما أعاد العثمانيون الأمن فيه ، حرصا منهم على مركزهم

الحيوي الممتاز ، وعاد الأوروبيون اليه لا من أجل التجارة فحسب ، بل من أجل أغراض سياسية أخرى . والحقيقة المتعلقة بعودة النشاط الأوربي الى البحر الأحمر لا تحتاج الى تفصيل أو تفسير ، لأنها كانت في صورة محاولات ايجابية من أجل الوصول والمشاركة في السيطرة عليه . وليس غريبا أن تبسط التيارات السياسية الأوربية في ذلك الوقت المبكر ، لأنها في الواقع كانت تدرك قيمة البحر الأحمر من جانب ، وتضم في طياتها نزعات صليبية من جانب آخر . وكان التيار البرتغالي عميد تلك التيارات وأقواها ، بل انه كانت له مشروعات ضخمة وأحلام عريضة ، تركزت على استجابة امبراطور الحبشة المسيحية ، والتي كانت ترى أنه سبيل للتخلص من النفوذ العثماني والاسلامي الذي كاد يزهق روحها . وإذا كانت الحبشة ترى في ذلك خلاصا لها من عزلتها وموقعها الداخلي الذي يقلل من فرص مرور التجارة والاتصال بالخارج ، في ظل الاشراف العثماني الاسلامي في مصوع وسواكن وغيرها من الموانئ الخاضعة للعثمانيين ، فإن البرتغاليين كانوا تواقين الى السيطرة على خط الساحل السوداني لقفز منه الى مكة والأراضي المقدسة من جانب ، والقاهرة معقل الاسلام في جانب آخر . واقترح البرتغاليون في ذلك الحين مشروعا عدوانيا خطيرا تستعين على تحقيقه الحبشة بقوات مسيحية من ثلاث دول أوربية أصيلة في التعصب الديني (١) . ويعيد ذلك المشروع الى الأذهان ذكرى النعرة الصليبية التي سيطرت في القرون السابقة ومحاوله لحياتها . وكان المفروض أن ترسل فرنسا قواتها الى سواكن وتحتل اسبانيا ميناء زليق ، وتستولي البرتغال على مصوع (٢) . وقد فشل ذلك المشروع وتحطمت آمال الحبشة وحلفائها على صخرة السيطرة والقوة العثمانية ويقظتها ، ولأسباب كثيرة أخرى لا نجد جدوى في بحثها وتفصيل القول عنها . والمفهوم أن العثمانيين كانوا يحرمون على كل السفن الأوربية المرور والملاحة شمال جدة ، حتى أصبحت سواكن على الجانب المقابل آخر الموانئ التي يمكن أن تصل اليها الملاحة . ويعني ذلك أنها كانت فرصة مكنت سواكن من أن تقوم على خدمة أعداد متزايدة من السفن . وثمة عوامل مساعدة

(١) كانت اتصالاتهم بالحبشة - من فرط التعصب - تهدف الى تحويلها من المذهب الارثوذكسي

الى المذهب الكاثوليكي .

Crawford, O. G. S. OP. Cit. P. 321

(٢)

أخرى كانت تمنح سواكن كل الفرض الملائمة ، لنموها وازدياد قيمتها وتجارتها وخدماتها للملاحة . ونذكر من تلك العوامل عاملاً يتصل أيضاً بالمحاولات الأوربية التي بذلت من أجل السيطرة أو المشاركة في السيطرة على الأقل على البحر الأحمر . ويفهم ذلك العامل على أساس أن الغشل الذي لاحق المشروع البرتغالي - الحبشي لم يضع حداً للصراع بين التيار العثماني الإسلامي صاحب السلطة الذي يستند إلى حليفته الحبشة وبين التيار العثماني الإسلامي صاحب السلطة والسيطرة على البحر وسواحله وموانيه . وكانت مصوغ مركز ذلك الصراع والتنافس ، لأن الأحباش كانوا يرغبون رغبة حقيقية في طرد المسلمين والتخلص منهم نهائياً (١) . وترتب على ذلك الصراع أن تحولت بعض التجارة وانتقل معظم النشاط منها إلى سواكن ، حتى كادت تحتكر خدمة السفن والتجارة ، وأصبحت سيدة موانئ البحر الأحمر جميعها . وقفزت سواكن في ظل تلك الظروف كلها إلى الصدارة بالنسبة لكل الموانئ في كل أنحاء الدولة العثمانية الإسلامية خلال القرن السادس عشر .

ويذكر دكسترو Decastro في وصفه لسواكن أنها أصبحت أغنى مدن التجارة في الشرق ، ولا يضارعها في نظره إلا ميناء لشبونة البرتغالي . وقد مر بها سنة ١٥٤١ ميلادية أي بعد وصول العثمانيين إليها بوقت قصير ، ضمن حملة برتغالية كانت موجهة ضد البحر الأحمر ، ومرت بالساحل السوداني وبكثير من موانيه وشرومه وخليجانه . ويشير دكسترو إلى أن المسالك المؤدية إليها متعددة ، ولكنها ضيقة الأمر الذي يجعل عبور الصخور والحواجز المرجانية مهمة صعبة للغاية ، ولا يمكن التغلب عليها بمجرد جمع المعلومات والتعرف عليها . ويعني ذلك أن الملاحة إليها في تلك المسالك التي تبدو على شكل خنادق تعتبر - في نظره - ضرباً من ضروب المخاطرة . ويذكر في ذلك الصدد أن الطريق يبدأ مستقيماً ، ثم ينحني لدرجة أنه يثير الرعب في نفس الملاح ، حيث تستمر سفينته المتقدمة في خطر دائم . ويرى أن عبور تلك المسالك والمرورها من وإلى الميناء تتطلب خبرة عالية في توجيه السفن وقيادتها . وعلى أن يتم

Trimingham : Islam In Ethiopia. PP. 87 - 9.

(١)

ذلك في ساعات النهار حتى لا تتجش السفن أو ترتطم بالحواجز المرجانية (١) . أما المرفأ فيذكر أنه واسع وعميق ويتسع لحوالي ٢٠٠ سفينة وما لا يحصى من القوارب الصغيرة . وتحتل جزيرة سواكن قلبه ، فتحيط وتحف بها الأرضية والمراسي والمرابط التي تتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي . ولا يتعرض المرفأ لهبوب الرياح الشديدة أو العواصف والأنواء ، بل تبدو صفحته هادئة دائماً والأمواج ضعيفة غير ظاهرة . ولا يمكن ملاحظة أو تتبع أي أثر خطير للمد والجزر . ويعتقد دكسترو أن شهرة سواكن (٢) وغناها وازدهارها بالحرارة وتزايد قيمتها في خدمة التجارة والملاحة ، ترجع إلى أسباب أساسية هي : -

أ - ملائمة المرفأ الطبيعي لرسو السفن وحمايتها .

ب - سهولة عمليتي الشحن والتفريغ من السفن ، لأن المراسي لا تبعد كثيراً من مواقع السكن والتخزين .

ج - اتصالاتها بالجهات البعيدة ونشاطها التجاري مع الهند وملقا وموانئ البحر الأحمر الأخرى .

د - حصانة موقعها وامتناعها على القطع العسكرية البحرية التي لا يمكن أن تقترب إليها أو أن تهددها بسهولة من عرض البحر .

ويعتبر وصف دكسترو لسواكن صادقاً إلى حد ما ، ولكنه مع ذلك أهمل

(١) لعل من الغريب أن يظن دكسترو في كفاءة الملاحة والقباطنة العرب في الوقت الذي يذكر فيه أن سواكن كانت تجم بالسفن والحركة والنشاط . ويمكن القول أن التجني مرجعه إلى أنه كان على رأس حملة تمثل مجهوداً إيجابياً للتيار البرتغالي المعادي للمسلمين .

(٢) يذكر كمبرر تعليقاً على كتابات دكسترو أن سواكن لم ترد ضمن الموانئ التي أشار إليها بطليموس الجغرافي . ويشير إلى أنها عربية إسلامية وكانت لها شخصيتها المستقلة قبل أن يتسرب إليها نفوذ الدولة الإسلامية الكبرى .

الإشارة إلى بعض الظروف التي كانت تعيش فيها . كما أنه أهمل تماماً العلاقات الاقتصادية بينها وبين الأقاليم السودانية في ظهيرها . والتعرف على تلك العلاقات يلقي الضوء على جانب من جوانب الشهرة والغنى والازدهار بالحركة والنشاط والتبادل . وليس ثمة شك في أن وصول الطرق إليها من الداخل ومرور التجارة بها كان منتظماً . وكانت هذه الطرق بمثابة الشرايين التي تضمن لها الحياة والوفرة والغنى . ومع ذلك فإن هذه الشهرة لم تلبث أن تبددت وتضاءلت ، ولم تستقر لها كل الظروف الطيبة التي وفرت لها الغنى والازدهار والمركز الممتاز . وبعد أن صعدت إلى قمة المجد واحتلت مكانة مرموقة في خدمة التجارة والملاحة بصفة عامة ، وتوجيه التجارة السودانية نحو البحر الأحمر ، تراجعت بل تعرضت للتدهور والانحيار حتى أصبحت ميناء قزماً صغيرة . ويمكن أن نحمل الحكم العثماني المضطرب المتدهور مسؤولية ذلك الاضطراب وما أصاب موانئ البحر الأحمر من تدهور بصفة عامة . ونعتقد أن سياسة العثمانيين التي كانت تهدف إلى محاربة التيارات الأوربية الطامعة ، كانت لها انعكاسات خطيرة قللت من نشاط التجارة العابرة إلى أوربا وعرقلت نشاط التجار الأوربيين العاملين على طريق البحر الأحمر . ويبدو أنهم كانوا يخشون على أنفسهم وأموالهم وتجارتهم من المعاملة العثمانية السيئة ونشاط القبائل المعادية الإيجابي . بل إن الحبشة ذاتها التي اكتشفت خطر الاتصالات الأوربية خشية تحويل شعبها الأرثوذكسي إلى المذهب الكاثوليكي ، أسهمت في خلق سياسة جديدة في معاملة الأوربيين . وتتمثل تلك السياسة في تحالف حبشي-عثماني واتفاق على مقاومة أي نشاط أوربي في أي صورة في مياه البحر الأحمر وعلى سواحلها . ويعني ذلك من ناحية أخرى أن اتفاق الأقباش والعثمانيين وضع حدا للنزعة الصليبية التي كانت تود لو تسربت من تلك الناحية . وشملت المقاومة كل الأوربيين من البرتغاليين والفرنسيين وغيرهم . كما فشلت تبعاً لذلك كل المحاولات الهولندية في إنشاء أو إقامة نقط أو محطات تجارية على ساحل البحر الأحمر بصفة عامة . ونذكر بهذه المناسبة أن تلك السياسة الجديدة كانت خطيرة بالنسبة لقيمة البحر الأحمر كشریان لمرور التجارة بين الشرق والغرب . وينشئ ذلك الخطر من علمنا بأن سياسة الحظر التي فرضت على سفن معينة وعناصر نشيطة عاكفة على نقل التجارة ومرورها يعني التخلي عن السياسة القديمة ، التي كان قوامها

حرية الملاحة والمرور وخلقت منه بحراً حراً مفتوحاً لملاحة كل السفن . ويعني ذلك من ناحية أخرى تحول النشاط الأوربي بعيداً عن البحر الأحمر . وقد تركزت كل الجهود الأوربية على سواحل غرب وشرق أفريقية ووسطها حيث وضعت النقاط والمراكز المتناثرة المبعثرة من أجل الحصول على السلع الأفريقية والتبادل مع الأفريقيين مباشرة . وأسهمت تلك النقاط من جانب آخر في خدمة الملاحة التي تحولت في جملتها إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، حتى أقفر البحر الأحمر من كل أثر لمرور السلع بين الشرق والغرب . وهكذا فقد طريق البحر الأحمر نتيجة لكل تلك السياسة ولكل تلك الظروف وفقدت موانئها ومن ضمنها سواكن حركة مرور كل السفن التي كانت تنقل التجارة الدولية .

ومهما يكن من أمر ذلك التدهور الذي عرض سواكن لهزة عنيفة ، وأصاب نهرها من الموانئ الخاضعة للنفوذ العثماني كمضوع ، فإنه كان كفيلاً بتدهور في السلطة العثمانية حتى لم تعد لها الصورة السنيطرة الرمزية البحتة . وتشير بعض المراجع التاريخية إلى أن ضعف وتدهور السلطة العثمانية على سواحل وموانئ البحر الأحمر كان نتيجة لانتساع رقعة الإمبراطورية في اتجاهات كثيرة في كل من أفريقية وأوربا وآسيا ، الأمر الذي أدى إلى تشتيت قوى الدولة وانصرافها عن بعض الأجزاء وتركيزها نحو أجزاء أخرى . والتدهور في السيطرة العثمانية حقيقة سواء أثبتت من تدهور التجارة ومرور السفن ، أو من انصراف الدولة إلى ممتلكاتها الجديدة أو منهما معا مجتمعين . وكان ذلك التدهور كفيلاً بوقوع البحر الأحمر في قبضة سيطرة فعلية لعناصر من الصوص وطعنة من المجرمين والأفاقيين الذين يسرت لهم الظروف فرص اقتناص الثروة (١) . وكان ذلك مدعاة لمزيد من التدهور وتناقص حجم التجارة وعدد السفن بعد أن مر التجار بتجارب مريرة ، وافتقدوا الأمن والطمأنينة على أموالهم وأنفسهم . وإذا كانت سواكن قد قاست من جراء ما طرأ على البحر الأحمر وتجارة البحر الأحمر ومرور السفن فيه ، فإن ظروفها سيئة أخرى كانت تقلل من قيمة التجارة التي تصل إليها من الأقاليم السودانية وظهيرها . وتتلخص تلك الظروف غير الملائمة في تسرب الضعف إلى القوة المسيطرة على قلب الانتاج

في السودان ، وسيادة الاضطراب والفوضى بين قبائل منطقة الظهير المباشر من البجاة . وكان ضعف الفنج منبثقا من نظام وتنظيم دولتهم ، لأنهم فيما يبدو كانوا لا يملكون القدرة على ازالة العصبية القبلية وخطرها ، ولا يملكون القدرة على التحكم في تحركات القبائل لتوسيع أو تغيير مواطنها على حساب غيرها . وكان ذلك مصدر قلق ونزاع وقتال مسلح يحتدم من حين الى حين ، وفي أكثر من موقع ، حتى اضطرب الانتاج وتدهور حجمه . وليس ثمة شك من ناحية أخرى في أن النزاع المباشر بين الفنج والهدندوا ، والذي اشتد بعد تقدمهم وزحفهم نحو رأس دلتا القاش من أجل توسيع أوطانهم في أجزاء أكثر غنى بالنبات وموارد المياه ، كان مسئولاً عن الاضطراب والقلق في نظام مرور القوافل من قلب الأقاليم السودانية الى سواكن . ولا يعنى تدهور الأمن عدم انتظام مرور القوافل فحسب ، بل انها كثيراً ما كانت تتعرض للسلب والنهب على طول الطريق . ولعل من الطريف أن نذكر أن السلع والبضائع القليلة التي كانت تسلم وتنتج من خطر الطريق ، كانت تقع فريسة سهلة لنهب وسلب وفوضى عمال الحكومة ، والسلطة العثمانية في سواكن ذاتها ، ولا يكاد يصل منها الى الخارج الا أقل من القليل .

وهكذا كان الضعف والاضطراب في كل من البحر الأحمر والأقاليم السودانية مدعاة لتدهور واضمحلال سواكن مرة أخرى . وقد استغرق التدهور كل القرن السابع عشر . ومع ذلك فإن العلاقات التجارية بين كل من سنار وسواكن ظلت قائمة في شكل قوافل محدودة العدد تصلها من حين الى حين وفي غير انتظام (١) . ونحن وإن كنا لا نملك الدليل على التقدير السليم لتدهور التجارة وهبوط أحجامها إلا أننا نعتقد أنها كانت تتناقص من سنة لأخرى ومن حين الى حين ، تبعاً لتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية لمملكة الفنج . بل أننا نتصور أنه لو لم تكن ثمة حاجة ملحة وطلب متزايد على الرقيق في أنحاء من العالم العربي القريب ، لتعرضت التجارة وتعرضت سواكن ذاتها لتدهور أشد وأوضح . ويعنى ذلك أنها باتت ميناء لخدمة تجارة الرقيق ، ومركزاً لتلبية احتياجات العرب الأثرياء في شبه الجزيرة العربية . وأدى ضعف ملوك الفنج وفقدانهم

السيطرة والسيطرة والاشراف على تسيير القوافل وتنظيمها من ناحية ، وتراخي قبضة العثمانيين على البحر الأحمر أكثر وأكثر من ناحية أخرى ، الى المزيد من التدهور خلال القرن الثامن عشر الميلادي . وتؤكد كل المراجع أن السفن الأوربية ومعظم التجارة هجرت البحر الأحمر حتى أقفر تماماً ، وسارت الحالة في سواكن من سيئ الى أسوأ ، وخلت مراسيها من كل السفن الكبيرة .

ولعل أفضل ما يصور لنا حالة التدهور والبؤس الذي شمل سواكن وسكانها ، تلك الانطباعات التي سجلها بعض الرحالة من الهواة والمستكشفين الذين زاروا الساحل السوداني في فجر القرن التاسع عشر الميلادي ، وقبيل التوسع المصري مباشرة . والطريف حقاً أن اثنين منهما زارا الساحل ومرا سواكن من اتجاهين متباينين ، جاء الأول من ناحية البحر وجاء الثاني من ناحية اليابس السوداني . وقد سجل فلانسيا تلك الزيارة التي تمت في حوالى سنة ١٨٠٥ ميلادية وصور فيها حالة الاضطراب في البحر الأحمر وتدهور التجارة فيه . أما بوركارت فقد وصل الى سواكن بعدما طاف بأجزاء من شمال السودان ، وصور حالة الضعف والتدهور في كيان الدولة السياسي والاقتصادى ، على حد سواء . وقد تعرض فلانسيا الذي مرت سفينته بحذاء الساحل السودانى واقترب بها كثيراً من شرومه وخلجانه ، لوصف سواكن ومراسيها كما شاهدها على الطبيعة . ونحن نشعر أن خير ما سجله كان عندما وصف قيمة المرفأ من الناحية البحرية ، وكونه ملائماً لحماية السفن من العواصف والأنواء . ومع ذلك فإنه يقرر أن أهم عيوبها هو وعورة الطريق إليها من عرض البحر ، حتى أنه يعتبر دخول السفن وخروجها منه ضرباً من ضروب المخاطرة والمجازفة . ويذكر أنها فقدت قيمتها ومركزها الممتاز الذي كانت قد وصلت اليه خلال القرن السادس عشر الميلادي . وأنها لم تعد ذات قيمة من وجهتي النظر الاقتصادية والعمرانية ، ولم تحافظ على نشاطها الذي دفع كسترو الى تسميتها بلشبونة الشرق . ويشير فلانسيا الى أنه لم يجد في الميناء أى أثر للسفن التجارية الضخمة ، أو ما يوحى بمرورها عليها من وقت لآخر . ويعنى ذلك صراحة التدهور وانخفاض حجم التجارة ، وأنها تكاد تقتصر على مرور سلع معينة في مقدمتها العبيد . أما بوركارت الذي زارها في تاريخ لاحق قريب لزيارة فلانسيا فقد وصفها ضمن حديثه عن رحلته الطويلة التي زار فيها أوطان البجاة . وقد وصل إليها - كما ذكرنا - من ناحية النيل وعبر أوطان البجاة ، يعد أن زار البلدان الكثيرة المبعثرة على ضفة النهر

اليمنى كشندي والنامر وبربر . وكان يكشف عن التدهور في كل مكان من مدن النيل وسواكن على حد سواء . وقد أشار صراحة الى أن تدهور شندى والنامر وبربر نتيجة ايجابية لتدهور التجارة وتدهور دور كل واحدة منهما في تجميع التجارة وتوجيهها الى سواكن أو الى صنعيد مصر . أما سواكن فقد سرور الخراب الذي كانت تعانيه ، وذكر أن حوالي ثلثي المدينة غير مسكون ، هجره أهله ولم يعد فيها الا الحدارب ، وهم وحدهم المهتمون بالتجارة وخدمة الملاحة . ويعني ذلك أن كل العناصر والجاليات الأجنبية التي كانت تعيش فيها وتجد في رحابها الكسب والعيش في خدمة التجارة والملاحة قد هجرتها ، بعدما عادت الحياة فيها غير مجزية ، وتدهورت تجارتها وقيمتها . ولعل من الضروري بهذه المناسبة أن أشير الى أصل الحدارب وانتسابهم الى البجاة ، حتى لا يثير تمسكهم بسواكن والبقاء فيها ونزوح الجاليات الأجنبية الغربية الأخرى قلقا أو استغرابا . فيشير الدمشقي ١٢٥٦ - ١٢٥٧ م الى الحدارب ، ويذكر أنهم جماعة أو قبيلة من البجاة يعيشون ويتجمعون في ظل وال عربي من أهل الحجاز (١) . أما المقرئ فيذكر أنهم كانوا مبشرين في أوطان البجاة بين علاقي وعيذاب - في العتاي - حيث اختلطوا بالمسلمين وتسرب اليهم الدم العربي والاسلام . ويبدو أنهم شاركوه وأسهموا بطريقة فعالة في خدمة التجارة والملاحة في عيذاب ، وأنهم فروا عنها عندما تعرضت لضغط المماليك وتخريبهم ، وأنهم وصلوا الى سواكن واستقروا بها لممارسة نفس النشاط في خدمة التجارة . والظاهر أنهم وصلوا الى مكانة مرموقة فيها ، لأن بوركاتر يشير الى أنها كانت تخضع لحاكم حدرى له كل مظاهر السلطة الفعلية ، أما الوالى العثماني فكان نفوذه رمزيا ، ولا يملك من أمره شيئا . وحاول بوركاتر أن يربط أولا بين الحداربة والحضارمة ، ولكنه عاد فعُدل عن ذلك بعدما تأكد أنهم بجاة . ويرى كونت روزيني أن كلمة خدارب معروفة ومستخدمة في أقصى جنوب أوطان البنى عامر ، وأنها مشتقة من كلمة حضر - سكان المدن - . ومهما يكن من أمر فإن تعلق الحدارب بسواكن والاستمرار في سكنها يبرره اعترافنا بأنهم بجاة ، كما يعني أنهم ما زالوا

(١) قفز العرب الى مناصب الولاة للقبائل البجاوية في ظل النظام الاموى للوراثة الذي تمارسه عند القبائل الحامية . والحقيقة أنهم عندما دخلوا في نسب ومصارعة مع البجاة ، وصل ابن أخت الزعيم - العربي - الى منصب خاله البجاوي بالوراثة .

راغبين في خدمة التجارة والتكسب من استمرار وصول بعض قوافل محدودة قوامها العبيد . ونعتقد بعد ذلك أن ثمة عوامل يمكن أن تفسر بقاء سواكن ، رغم ما تسرب اليها من خراب وتدهور كل العوامل والظروف المحيطة بها وبكيانها ووظيفتها . وهذه العوامل يمكن أن نلخصها فيما يلي :

أولا - استمرار وصول بعض القوافل اليها من الداخل في غير انتظام ، لتلبية الاحتياجات المتزايدة على العبيد وغيرها من سلع الترف في الجزيرة العربية .

ثانيا - مرور قوافل الحجاج وتدفعها في مواعيدها المنتظمة في طريقها الى جدة . والواقع أنها كانت المنفذ لكل الحجاج الذين يعيشون في أوطان تمتد جنوب نطاق الصحراء الأفريقية الكبرى .

وكانت هذه القوافل سواء أثقلتها حولتها من العبيد أو الحجاج تعنى انتعاش البقية الباقية من أولئك الذين مازالوا يعمرن سواكن . ويمكن أن نضيف الى ذلك عدم ظهور قوة سياسية جديدة أو حدوث تطورات خطيرة في مركز البحر الأحمر من وجهتي النظر السياسية والاقتصادية . ويعتبر ذلك من ناحية أخرى مسئولا عن بقاء سواكن في صورتها المتدهورة . وليس ثمة شك في أنه لو حدث أن تغيرت الظروف لانتعشت مرة أخرى أو اندثرت كما اندثر غيرها من قبل حسبما تقتضيه الحالة . ولكي نفسر هذين النقيضين ، نذكر أن ظهور قوة سياسية ذات سياسة جديدة قد يبقى عليها وينعش تجارة البحر الأحمر فتنتعش ، أو قد تتخرب هذه القوة موقعا آخر لميناء جديد ، فتندثر سواكن بعد أن تفقد كل مقومات الحياة والبقاء .

خلاصة القول ان سواكن تدهورت وتدهورت تجارتها حتى بلغت أدنى درجات التدهور في مستهل القرن التاسع عشر الميلادي . وكان من مظاهر ذلك تحريم دخول السفن الأجنبية الى المرفأ اللهم الا في حالات نادرة وشاذة ، كان تشتمل العواصف وتسوء الأحوال الجوية وتصبح السفن في خطر محقق . وإذا اعتبرنا التحريم والقيود على دخول السفن ضربا من الانطواء والعزلة وعودة البجاة الى طبيعتهم الراسخة في نفوسهم ، فإن ذلك يعني من ناحية أخرى أن العلاقات التجارية كانت نادرة ومقتننة الى حد كبير . وهكذا تحالفت كل الظروف

السيئة في الأقاليم السودانية والبحر الأحمر ضد سواكن • ويبدو أن التدهور الذي بدأ منذ القرن السابع عشر الميلادي وتزايد من قرن إلى قرن لم يكن من السهل تلافيه أو التخلص منه ، ولم يعد كمة أمل في عودة النشاط أو الحياة إليها ، إلا إذا تبدلت الظروف بظروف مناسبة ، وتغير الموقف السياسي والاقتصادي في كل من السودان والبحر الأحمر • وهذا هو ما حدث فعلا بعد سنوات قليلة من بداية القرن التاسع عشر الميلادي على يد مصر والتوسع المصري في السودان •

الفصل السابع

سواكن

الميناء المصري السوداني

دخول الأقاليم السودانية في مجال التوسع المصري في حوض النيل وأفريقية - القوة المصرية تحل محل قوة الفنج في السودان والقوة العثمانية المتدهورة في البحر الأحمر - بداية الازدهار وعودة النشاط والحياة إلى سواكن - شق قناة السويس يدفع إلى مزيد من النشاط - التدهور مرة أخرى بعد قيام الثورة المهدية •

سسواكن

الميناء المصرى السودانى

١٨٩٩ - ١٨٢١

كانت الظروف الجديدة التى بدلت الموقف وخلقته خلقا جديدا في أوائل القرن التاسع عشر الميلادى ، تضع الأساس لبعث سواكن من جديد ، وعودة الحياة إليها . وهذه الظروف وليدة التطورات السياسية الخطيرة التى حدثت في أعقاب الحملة الفرنسية التى هزت الشرق بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة هزا عنيفا . والواقع أن البحر الأحمر كانت قد برزت قيمته وبانت في الأيام الأخيرة للحملة الفرنسية ، بل انها أعادت الى الأذهان قيمته ومركزه كشرى حيوى لمرور التجارة بين الشرق والغرب . وتعتبر المحاولة غير الموفقة التى بذلت لشق قناة بين البحرين الأبيض والأحمر دليلا على الرغبة الملحة فى استغلال الذراع المائية للبحر الأحمر فى احياء ذلك الطريق المائى القديم . أما فى مصر ذاتها فان الحملة الفرنسية خلقت فيها رغبة جديدة فى تطوير مركزها من وجهة النظر السياسية والخروج عن النظام العثمانى التقليدى ، الذى هبط بها هبوطا مستمرا من وجهتى النظر الاقتصادية والاجتماعية . ووضعت مصر كل آمالها فى يد محمد على ، وقدمت له كل مقومات انجاحها وتحقيقها . وكان ذلك التطور كفيلا بعودة مصر الى تحقيق سياستها الموروثة منذ أقدم العصور فى اتجاهين هما الأقاليم السودانية جنوب مصر والبحر الأحمر .

ونحن - بطبيعة الحال - لا نجد دافعا للاهتمام بتحليل دقيق من أجل الوصول الى أسس تلك السياسة المصرية الموروثة . ومع ذلك فنكتفى بالإشارة الى أن كلمة موروثة تعنى أن توسع مصر من ناحية الحدود الجنوبية كان ضروريا من أجل أهداف اقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى . وليس ثمة شك فى أن مصر كانت تود دائما أن تضمن سلامة حدودها الجنوبية ، وتوسيع قاعدتها فى قلب

أفريقية وتطمئن الى كفاية انتاجها ، فاتجهت الى الأقاليم السودانية قبل أن تنفذ كل خططها في صراعها ضد الدولة العثمانية . ويعنى ذلك أن قوة مصر الصاعدة حلت محل قوة الفتنج المتدهورة المنهارة ، وشغلت كل الفراغ السياسى والاقتصادى الذى شمل كل الأقاليم السودانية . أما فيما يتعلق بالاتجاه الى البحر الأحمر فنراه طبيعيا ، لأن تسرب النفوذ المصرى اليه كان ضروريا لشغل الفراغ الذى خلفته القوة العثمانية المتدهورة . ويعتبر ذلك من ناحية أخرى تعبيرا دقيقا عن ادراك قيمة البحر الأحمر وأهميته ، لا من وجهة النظر الاقتصادية فحسب ، بل من وجهة النظر السياسية الأوربية التى بدأت في بذل محاولات جادة من جديد للتسرب اليه والسيطرة على بعض سواخله وشرومه وخليجانه . ويبدو أن بريطانيا كانت تمهد لذلك فعلا ، وتسربت اليه من ناحية خليج عدن . وقد نجحت مصر في ذلك الاتجاه أيضا الى حد بعيد ، وتمكنت من الحصول - على الأقل - على حق الاشراف على كل من الساحل السودانى وميناء سواكن . ومهما يكن من أمر فإن النجاح في هذين الاتجاهين كان كفيلا بتطور الأمور في مصلحة سواكن وقيمتها كميناء . ومع ذلك فإن السياسة الاقتصادية التى حددتها ووضعت خطوطها الرئيسية الأغراض والأهداف المصرية كان لها شأن آخر في توجيه التجارة السودانية وتنميتها . وكانت تلك السياسة تنبثق من واقع سياسة الحكومة في مصر ذاتها ، والتى اتجهت الى فرض نظام التقنين والاحتكار على كثير من السلع والمنتجات . ويعنى ذلك أنها مارسست نفس النظام بالنسبة لبعض أنواع السلع السودانية . ويبدو أنهم فرضوا تلك السياسة على ضوء بعض الأغراض الاقتصادية والاستراتيجية المعينة التى من أجلها كان التوسع في الأقاليم السودانية . ونذكر في وضوح أن أهم هذه الدوافع والأهداف كانت تتركز في زيادة الامكانيات الاقتصادية والقدرات الاستراتيجية للدولة ، لتكون عضدا وسندا لسياستها الحربية المرسومة . وقد لانجد مجالا لنقد سياسة الاحتكار ومناقشتها من وجهة النظر الموضوعية ، إنما نذكر فقط أنه - الاحتكار - وجه معظم السلع الخاضعة للاحتكار الحكومى من المنتجات السودانية نحو مصر مباشرة . ويعنى ذلك نشاط الحركة والمرور على مجموعة الطرق البرية شرق وغرب النيل ، حتى أصبحت أكثر قيمة وأوفر حظا من التوجيه البحرى للأقاليم السودانية . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن سواكن لم تزدهر ولم تدب فيها الحياة ولم تندفق اليها السلع والتجارة من قلب السودان ، على الرغم من سيادة النفوذ المصرى في كل من السودان

والبحر الأحمر واستقرار الأمور بصورة جدية . بل ان تجارة العبيد ذاتها قد تأثرت في أوائل سنوات الحكم المصرى وتدهور مرور الرقيق من سواكن نتيجة لاقبال الحكومة على جمع أعداد ضخمة منهم من أجل تكوين فرق حربية خاصة ضمن الجيش المصرى .

ولا تعطينا زيارات الرحالة المعاصرين من أجل ذلك الا نفس الصورة القديمة المضطربة التى كانت لسواكن قبيل التوسع المصرى . بل انهم أشاروا الى استمرار الذبذبة في قيمتها من وجهة النظر التجارية ، والى أنه ليس ثمة صدق ملموس للظروف الجديدة . ويشير آدموند كومبز Edmond Combes مثلا الى أن الحركة التجارية فيها كانت محدودة ، وأن اتصالها بالداخل ما زال محدودا ، فلا تصل اليها الا السلع التى تخرج من السودان الى اقطار معينة كالهند والمناطق فيما حول الخليج العربى أو الى الساحل المقابل في شبه الجزيرة العربية . أما بركنز (١) فيذكر أن تجارة سواكن كانت محصورة في العبيد وقليل من ريش النعام وشن الفيل ، وأنها كانت تصل اليها في غير انتظام . بل انه يؤكد أنها ما زالت خاملة وتجاريتها ضئيلة ، كما كانت عندما تدهورت خلال القرنين السابع والثامن عشر الميلادى . ويفهم من ذلك أيضا أنها لم تلق حظها من العناية والرعاية في ظل النفوذ المصرى . والواقع أن مصر كانت لا تحرص على بذل تلك الرعاية أو خدمة التوجيه البحرى الا في أضيق الحدود وفي الحالات التى لا يتعارض فيها ذلك مع أغراضها الاقتصادية والعسكرية . ويعتقد البعض أن من بين أسباب رحلة محمد على الى السودان التى تكبد فيها مجهودات مضية في طريق برى قاس طويل ما يفسر سياسة مصر في هذا الاتجاه ويبررها . وكان همها - كما قلت - جذب تجارة السودان وسلعه ومنتجاته الى مصر ، حتى انصرفت معظمها عن الاتجاه الى سواكن وطريق البحر الأحمر . وباتت السلع السودانية التى يطلبها السوق الأوربى تمر بطريق مصر وموانئ مصر على ساحل البحر المتوسط . ولا يجب أن يكون ثمة تعنت في فهم وتفسير تلك السياسة ، لأن مصر كانت تنظر الى السودان على أساس أنهما معا دولة واحدة ، قوامها التكامل الاقتصادى قبل أى شئ آخر . ويجب أن نضع في

(١) Parkyns. M. : Life In Abyssinia Vol. I. PP. 75 - 6

اعتبارنا أيضا أن مصر دخلت السودان وحملت نفسها تركة مثقلة بتدهور الانتاج في كل صنوره ، وعبئا أثقل كاهلها ، وأنه ليس من المعقول أن تصحح الأوضاع في السودان وأن يزدهر انتاجه وتزدهر تجارته في وقت قصير ، وبمجرد دخول مصر ووضع أقاليمه في ظل الحكومة الرشيدة . ونحن لا نود أن نطيل في ذكر الظروف والملايسات التي أبقت سواكن في وضعها السيئ واستمرار تدهورها ، خصوصا وأنها عادت الى أيدي القوة العثمانية بعد انتهاء حكم محمد علي . وظلت لها نفس الصورة المهزوزة والنصيب القليل من التجارة السودانية ، حتى حدث الانقلاب الخطير الذي قلب الأوضاع قلبا وقفز بها قسرا الى قمة المجد وكامل الشهرة . وكان ذلك الحدث الهام هو شق قناة السويس وافتتاحها للملاحة الدولية في سنة ١٨٦٩ ميلادية ، وظهور السياسة الأفريقية التي اعتنقتها مصر في أوسع معانيها .

الواقع أن شق قناة السويس واتصال مياه البحرين المتوسط والاحمر يعتبر في حد ذاته نقطة البدء لتطورات خطيرة في تاريخ التجارة الدولية بصفة خاصة . بل انها كفئة ملاحية كانت كفيلة بانقلاب خطير في خطط السياسة والعلاقات الدولية والاستراتيجية ، وأنها كطريق مائي دعمت قيمة الذراع المائية للبحر الأحمر التي توغل بين أفريقية وآسيا ، وغيرت قيم كل الطرق والمسالك الأساسية للتجارة الدولية بصفة عامة ، وبين أوروبا وآسيا بصفة خاصة . وترتب على ذلك تحول أعداد كبيرة من السفن الى ذلك الطريق ، حتى أصبح البحر الأحمر أكثرها ازدحاما بالحركة . وكان من الطبيعي أن تتغير كل الأوضاع بعد أن زاد تسرب ونشاط التيارات السياسية الأوربية الى البحر الأحمر ، كما تمسكت وثبتت أقدامها في بعض النقاط الاستراتيجية الهامة على مشارف البحر أو مدخله . وكانت كلها تتصارع فيما بينها لتحتل مراكز ونقطا ممتازة تتكافأ مع قيمة الطرق الصاعدة في خدمة التجارة العالمية . ونذكر في ذلك الصدد ما كان من أمر الصراع بين التيارين السياسيين البريطانى والفرنسى بصفتيها من أكثر المنتفعين بالطريق والنتائج المترتبة على اتمام حفر القناة ومرور التجارة بها . وكان من الطبيعي بل من الضروري أن يعمل التيار السياسى المصرى في البحر الأحمر أيضا من أجل المحافظة على مركزه ومصارعة أو مجابهة التيارات الأوربية

الدخيلة وإبعادها أو التخلص منها . وكانت الخطوة الأولى التي خطتها السياسة المصرية هي العودة الى نقط وموانئ خط الساحل الغربى كسواكن ومصوع وغيرهما . وقد تنازلت عنها السلطة العثمانية لمصر في مايو ١٨٦٥ ميلادية ، وأصبحت نقط الارتكاز لمصر من أجل تحقيق أهدافها في البحر الأحمر وحماية واجهتها البحرية المشرقة عليه (١) . وكانت تلك الخطوة الموفقة خير ضمان للسياسة المصرية ، لأنها أدت الى المشاركة الحقيقية في التوجيه الاقتصادى والسياسى للبحر الأحمر ، وأبعدت خطر ارتكاز البريطانيين أو الفرنسيين الى بعض النقاط أو الموانئ على خط الساحل التي تقع ممتلكات مصر في ظهيرها . وكفل ذلك من ناحية أخرى اتصالا مباشرا بين موانئ خط الساحل السودانى - سواكن - والأريترى - مصوع - وبين التجارة الدولية العابرة . وكانت مصر تتحمس لذلك الاتصال وخدمة السفن كثيرا ، وتعمل على توفير خدماتها للسفن . ويظهر ذلك الاهتمام من مراسلات اسماعيل الى الحاكم العام لمديرية البحر الأحمر . وتقول رسالة من تلك الرسائل : « ان المنطقة التي تحت حكمك نقطة هامة من نقط التجارة وسوف يكون لها شأن عظيم في المستقبل » . وقد بذلت عناية مستمرة ومتزايدة بالمنطقة الممتدة فيما بين سواكن ومصوع من أجل تحسين موارد المياه في ظهير سواكن بالذات ، لخدمة الميناء وتنميتها ، وتوفير بعضها للانتاج الزراعى الذى يضمن لسكانها والسفن المارة بها موردا طيبا للحياة .

أما فيما يتعلق بالسياسة الأفريقية التي اعتنقتها مصر فلم تكن طارئة أو جديدة ، ذلك أنها قديمة مارسها الفراعنة ، كما مارسها كل من حكم مصر . فهى في الواقع السياسة الأصلية التي كانت تهدف الى حماية مصر وحدودها الجنوبية من الخطر وتأمينها . ومع ذلك فانها في بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى كانت تبدو في صورة سياسة جديدة في مظهرها العام . ويمكن اعتبارها استجابة لدوافع خارجية حتمت وضوح تلك السياسة وإيجابيتها . ولا شك في أنها كانت ضرورية ولازمة لحماية الامتداد والتوسيع المصرى في حوض النيل من أخطار الأطماع الأوربية . والمفهوم أن الانقلاب الصناعى في أوروبا

(١) راجع الوثيقة دفتر ٢١ عابدين تركى (ترجمة الكاتبة التركية رقم ٢٩ صفحة ٢٧)

دفع الدول الأوروبية الى ممارسة النشاط في الكشف والتوغل في أفريقية ، من أجل تحقيق مكاسب والحصول على أراض بكر تمثل سوقا للإنتاج الصناعي المتزايد ، كما تمثل مصدرا للمواد الخام اللازم للصناعة الأوروبية الحديثة . وتكاثرت الدول الأوروبية على أفريقية من كل جانب : من جوانبها الشرقية والشمالية والغربية . وكان من الضروري ألا تقف مصر موقفا سلبيا من ذلك التكالب ، بل كان عليها - على الأقل - بذل الحركات المضادة لابعاد النفوذ والتيارات الأوروبية المتسابقة والمتدافعة عن حدود ممتلكاتها في حوض النيل . وقد فعلت ذلك ، وأسهمت بدورها في التوغل جنوبا حتى تضع كل حوض النيل في ظل حكمها ، وحتى لا يتعرض مورد الماء الأساسي لخطر الوقوع في يد دولة من دول الاستعمار . وكان تطوير اقتصاديات الأقاليم السودانية مظهرا آخر من مظاهر العناية التي بذلت من أجل تدعيم كيان الدولة ، وزيادة قدراتها على مجابهة التيارات الاستعمارية ، التي كانت تحدق بها من كل جانب في أفريقية الوسطى . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن زيادة حجم الإنتاج بات حقيقة ، وتبع ذلك نشاط في التجارة والتبادل التجاري . بل يمكن القول بأن زيادة مساحة السودان وامتداد التوسع المصري كان يعنى من ناحية أخرى زيادة في الطاقة الانتاجية ومزيدا من الموارد والانتاج . ولما كانت مصر عاقدة العزم على تنمية سواكن والاهتمام بها وقيمتها ، فقد كان لذلك انعكاسات هامة فعلا سنشير إليها بعد قليل .

ونذكر أنه على الرغم من قيمة كل من قناة السويس في خدمة الملاحة والتجارة الدوليتين ونشاط السياسة الأفريقية في حوض النيل ، فإن السنوات الخمس السابقة لافتتاح القناة والتي تمتد من سنة ١٨٦٥ الى سنة ١٨٦٩ ميلادية ، كانت تظهر رغبة مصر الحقيقية في عودة سواكن الى النشاط والازدهار . وقد قدمت بعض المقترحات بشأن تطويرها وتمكينها من العمل على مستوى عال ، نذكر منها ما كان من أمر مد الخط الحديدي المقترح للربط بينها وبين الأقاليم السودانية فيما حول النيل ، لانتظام وصول السلع إليها على أقل تقدير . وقد بذلت العناية فعلا في مجال العناية بالآبار على طرق القوافل وتطهيرها ، ووضع عدد آخر لمجابهة احتياجات الرحلات وتوفير الماء العذب الصالح لها (١) . وإذا أضفنا الى ذلك كله سيادة الأمن والاطمئنان في ظل الحكومة ، لعلمنا أنها كانت تسعى الى كل ما من

(١) Baker, S. S.: The Nile Tributaries. PP 72 — 3

شأنه أن ينمى التجارة المتجهة إليها وأن يزيد من عدد القوافل التي تصل إليها من قلب الأقاليم السودانية . ويمكن القول بصيغة عامة ان سواكن - نتيجة لذلك - عادت إليها بعض مظاهر النشاط قبيل افتتاح قناة السويس مباشرة ، وفي ظل الظروف الملائمة الجديدة . ويعبر عن ذلك سير صمويل بينكر (١) بقوله « تبعد سواكن عن السويس بمسافة أربعة أيام في البحر ، وهي من أهم المراكز المتوسطة للتجارة الصادرة والواردة من مصر العليا . ويمكن أن تصبح ذات خطر عظيم لو انتظمت إليها المواصلات من الداخل » . وتختلف تلك النظرة المشرقة التي تنظر الى المستقبل بتفاءل واطمئنان عن النظرة التي أشار إليها دوان عن سواكن قبيل وصول النفوذ المصري إليها مباشرة (٢) . ونحن نؤكد أن سياسة مصر وسعيها الى نشر الأمن وحل مشكلة الماء على طول الطرق إليها من الداخل ، أسهم بنصيب كبير في تطوير نشاطها وزيادة ورود القوافل إليها من الداخل . ونذكر بهذه المناسبة أنه تقرر في شأنها أن تصبح الميناء الرسمي لخروج التجارة الى السوق العالمية ، كما كانت من قبل . وأصبحت فعلا منفذا للتجارة من الأقاليم السودانية ، واقتسمت مع مصوع تجارة إقليم أمهرة من الحبشة . وباتت الطرق تنتهي إليها من نقط متفرقة في الداخل ، من أسوان وبربر وشندى وكسلا . وطريق أسوان - سواكن الذي يعبر العتبات في اتجاه عام من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي كان يستغرق رحلة طويلة خلال أربعة وعشرين يوما . وكان بعض انتاج وبيع مصر العليا أو الضعيف تتبع ذلك الطريق الى سوق التجارة الدولية . أما طريق كسلا - سواكن الذي مهد لمرور العربات التي تجرها الثيران (٣) ، وبربر - سواكن ، وشندى - سواكن ، فكانت كلها لخدمة التجارة والسلع من قلب الأقاليم السودانية . وكانت كل واحدة منهما - شندى - بربر - كسلا - بمثابة نقط لتجميع السلع الصادرة ، كما تقوم بوظيفة توزيع السلع المستوردة من الخارج . وكان مرور التجارة الى سواكن وزيادة حجمها يخضع لزيادة الطلب عليها بعد أن عادت السفن الأوروبية الى مياه البحر مرة أخرى ، وعرفت طريقها الى الميناء بحثا عن السلع السودانية والأفريقية التقليدية . وعلى الرغم من عدم توفر الأرقام الرسمية التي تحدد

Baker, S. S. The Nile Tributaries PP. 72. 3 (١)

Douan, G: PP. 254 — 61 (٢)

(٣) دفتر غرة ٥٥ معية تركي (ترجمة الوثيقة التركية بنون رقم صفحة ٢٦)

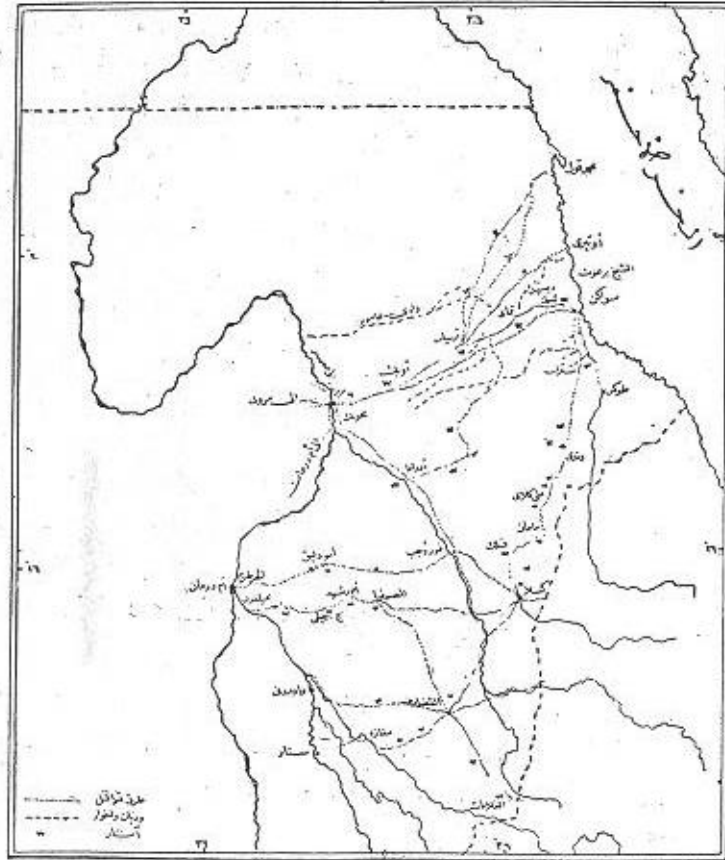
قيمة التجارة وحجمها في كل سنة من السنوات من سنة ١٨٦٨ ، الا أننا نتوقع أن تكون الزيادة مضطربة ومستمرة . ومع ذلك فلا بد أنها كانت من ناحية أخرى أقل من التجارة التي تدفقت على سواكن ومرت بها بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية منذ سنة ١٨٦٩ ميلادية .

ولما كان السودان من أهم الأقطار المنتجة لسلع معينة تقليدية كريش النعام وسن الفيل والصمغ ، والتي تفتقر إليها السوق الأوربية والدول التي أخذت بالحضارة الغربية ، فإن ذلك كان نذيرا بتحول جزء كبير من تلك السلع الى الطريق البحري عن طريق سواكن أو مصوع . والمشاركة بين سواكن ومصوع في خدمة وتوجيه التجارة السودانية الخارجية كان طبيعيا ، أولا : لأن مصوع كانت من موانئ مصر على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، وثانيا : لأنها كانت أفضل من سواكن في توجيه التجارة والسلع الى أسواق الهند ومناطق المحيط الهندي . ونود أن نسجل بهذه المناسبة أن خروج التجارة عن طريق كل من سواكن ومصوع كان على حساب الطريق الشمالي الذي يخترق أرض مصر للممرور بالاسكندرية الى دول أوروبا ودول البحر المتوسط (١) . ومع ذلك فإن مصر لم تجد في ذلك خسارة لها ، بل كان الاهتمام بالتوجيه البحري الى سواكن من مقومات سياستها العامة التي وضعت لتطوير التجارة السودانية وتنميتها . وقد أشرنا من قبل الى الجهود التي بذلت خلال أربع سنوات من سنة ١٨٦٥ الى سنة ١٨٦٨ ميلادية في سبيل تيسير الطرق اليها (٢) من قلب السودان (٣) . وهكذا كانت مصر حريصة على أن تنظر للأمور من وجهة النظر الموضوعية ، وتؤمن بأن نقل السلع ومرورها بطريق سواكن يعني مسافة أقصر وتكاليف أقل عن مثيلاتها التي تستخدم الطريق الشمالي البري الى الاسكندرية . ويؤكد ذلك القول أن الرحلة من الأبيض الى القاهرة والاسكندرية بطريق النوبة وأسوان ، كانت تستغرق مدة تتراوح بين ٥٣ ، ٦٢ يوما ، على حين أنها كانت تصل الى

D' Escayren delanture, ; De L' Influence que le Canel (١)
PP. 18 — 19

(٢) دفتر غرة ٢ عابدين وارد تليفراغات صفحة ٨٨

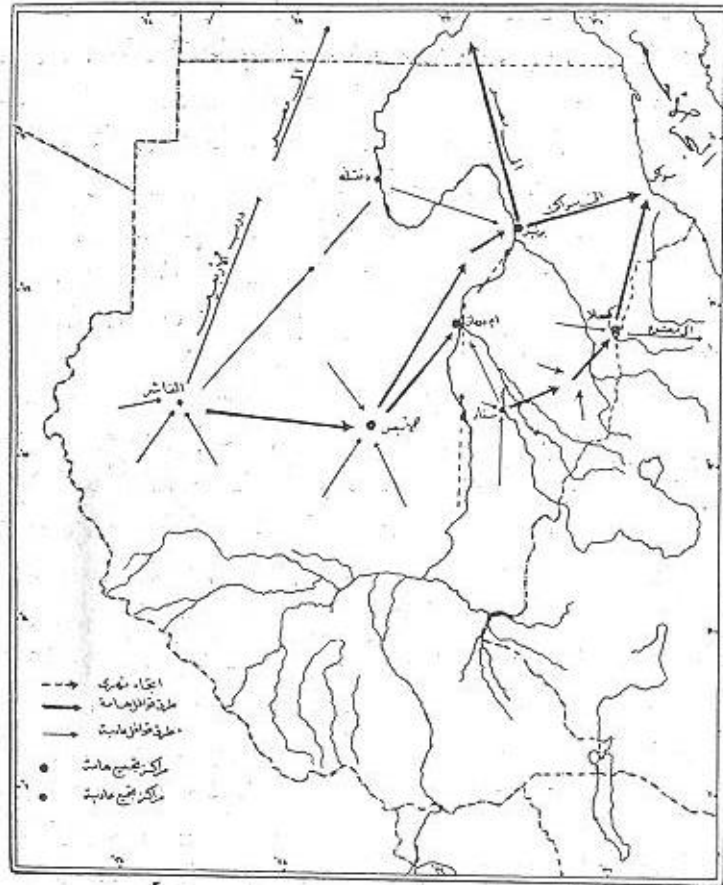
(٣) أوقدت بعثة اسماعيل الفلكي الى الساحل السوداني في يناير سنة ١٨٦٧ ، وكتبت تقريرا بعد الدراسة في يونيو سنة ١٨٦٧ . وقد فصلت اللجنة مد الخط الجديد من سواكن الى شدي مارا باربا وكيمبسنها (دفتر معية تركي ٥٦ - وثيقة تركية بدون رقم ص ٨٩)



طرق القوافل الى الساحل السودانى
والنواحي المجاورة

(شكل ٥)

طرق القوافل بين مراكز التجميع على النيل
وبين سواكن وموانئ الساحل السودانى



(شكل ٦)

موقع سواكن بالنسبة لمراكز التجميع وطرق التجارة في السودان

سواكن بطريق الخرطوم - بربر في مدة أقل ، تتراوح بين ٣٠ ، ٣٢ يوما (١) . وانخفاض التكاليف وقصر المدة لا يبرران اتجاه التجارة الى سواكن فحسب ، بل يبرران أيضا دفع الضرائب المفروضة على السلع التي تمر بطريق قناة السويس الملاحية . وهكذا رشحت سواكن للمجد مرة أخرى ، بعدما اقتربت من أوروبا عن طريق القناة ، فأصبحت لا تبعد عن مرسيليا مثلا بأكثر من ١٥ يوما (٢) . كما أن البضائع التي تخرج عن طريقها تصل الى سوق لندن قبل أن تصل مثيلاتها التي تمر بطريق مصر بحوالى ستة شهور على الأقل . واستمر الازدهار والصعود والاطراد في نمو حجم التجارة والسلع في ظل السياسة الرشيدة ، حتى أصبحت سيده موانئ البحر الأحمر بصفة عامة ، وسيده موانئ الساحل السوداني بصفة خاصة (٣) . وازدادت قيمة التوجيه البحري ، وأصبح وصول السفن من كل الجنسيات ووصول القوافل من الداخل منتظما . ويعنى ذلك ازدهار الميناء والنشاط والغنى والزيادة . وبعد أن كان حصول السفينة على حمولة من سواكن أمرا يخضع لعدد من الاحتمالات ، باتت الشحنات الضخمة تزدهم في المرفأ ، وعلى كل الأرصفة في انتظار دورها للشحن .

وكان من الطبيعي أن تدب الحياة في سواكن ، وأن تسترد بعض عزها القديم في خدمة الملاحة والتجارة في السنوات العشر التالية لافتتاح قناة السويس والسابقة لقيام الثورة المهدية . وتذكر التقارير الحكومية أنها عادت مركزا للعمران وازدهمت بالسكان من البجاة والعرب وأبناء الجاليات الوافدة اليها من يونان وترك وعينين ومصريين وأرمن وشوام وهنود وغيرهم من أصحاب المصالح التجارية . وزاد فيها عدد العمائر العالية التي خصصت أدوارها السفلى لتخزين السلع ، ريثما تشحن أو تحملها القوافل الى مراكز التجارة والعمران في قلب الأقاليم السودانية . وارتبطت سواكن بميناء السويس وبعض موانئ البحر الأحمر على الساحل الآسيوى المقابل بخدمات بحرية منتظمة أسبوعية ، تعمل عليها سفن بعض الشركات التي تكونت لخدمة تجارة البحر الأحمر والخليج الفارسي ، ومنها الشركة الانجلو - هندية لتجارة الخليج الفارسي ، والشركة الخديوية وشركة ملاحه زباتينو الايطالية ، هذا بالإضافة الى مزيد من سفن الملاحة المحيطية الكبيرة التي تمر بطريق البحر الأحمر بين الشرق والغرب ،

(١) D' Escayrea de Lanture, OP. Cit PP. 24 - 5.

(٢) Lombard G.: Le Port de Suakin. P. 293.

(٣) دفتر ٥٥٨ مية تركي ترجمة الوثيقة التركية ٢٧ صفحة ٥٩ .

وكانت تعرج على سواكن من أجل شحن أو تفريغ بعض السلع . ويعنى ذلك أنها لم تكن في خدمة الملاحة والتجارة المحلية للبحر الأحمر ، بل أصبحت محطة رئيسية على طريق الملاحة الدولية الذى يعبر البحر الأحمر وقناة السويس ، شأنها في ذلك شأن غيرها من المحطات كعدن والسويس وبورسعيد . ويذكر يونكر (١) الذى زارها سنة ١٨٧٥ ميلادية ، أنها أصبحت ميناء السودان الأول ومنفذ الرئيسى لتصريف سلعه ومنتجاته ، التى ازداد عليها الطلب فى الأسواق الأوروبية . وقدرت الضرائب التى تخص تجارة الصادرات منها حوالى ٦٠ ألفا من الجنيهات فى السنة . وليس أدل على أهمية سواكن وازدياد قيمتها من وجهة النظر التجارية ، من الطلب الرسمى الذى تقدمت به الحكومة اليونانية سنة ١٨٦٩ لتعيين وكيل قنصل عام بها ، لرعاية مصالح الرعايا اليونانيين فيها (٢) .

وإذا ما انتقلنا الى دراسة تجارة السودان التى تمر بطريق سواكن فلنلاحظ تغييرات كبيرة فى نوع السلع . ومع ذلك فإن ثمة تغيرات أساسية قد طرأت نتيجة لظروف معينة تتعلق بسياسة الحكومة أكثر من أى شئ آخر . وتتلخص تلك التغيرات فى أمرين هما ، تغير وجهة نظر الحكومة فيما يتعلق بتجارة العبيد من ناحية ، والاهتمام ببعض السلع والمنتجات الزراعية فى منطقة النيل النوبى وشرق السودان من ناحية أخرى . ونحن لانود أن نطيل فى الحديث عن موقف الحكومة وسياستها حول تجارة العبيد ، ونكتفى بالإشارة الى أنها انبثقت من نزعة انسانية اجتاحت العالم المتحضر تهدف الى تحرير الرقيق ، وتحريم تجارة العبيد ذاتها ، لتعارضها مع المثل البشرية العليا وحقوق الانسان المكفولة . وكانت مصر من بين الدول التى اقتنعت بتلك المثل وحملت نفسها امانة الوقوف فى وجه تلك التجارة البشعة . وقد انحصر نشاطها المضاد فى وقف عمليات اصطياد العبيد ومكافحة التجار من جانب ، ومنع مرور الرقيق بأراضيها والمروء بطريق سواكن الى الأسواق الخارجية من جانب آخر . وفى تاريخ الحكم المصرى قبل الثورة المهدية صور كثير من المحاولات التى بذلت فى

Junker. W. : Travels In Africa P. 51

(١)

(٢) دفتر معية بدون تمر صفحة ٩

١٤٤

سبيل وقف تلك التجارة والقضاء عليها بصفة نهائية . ويعنى ذلك من ناحية أخرى حرمان سواكن من سلعة طالما مرت بها ، بل انها كانت فى وقت من الأوقات سببا قويا من الأسباب التى أبقت عليها فى حالات التدهور والاضمحلال . ومع ذلك فاننا نذكر أن ذلك لم يقلل من شأن سواكن أو من حجم معاملاتها ، أما الاهتمام الحكومى بتطوير انتاج بعض السلع فيتمثل فى محصول البلح والتمر فى منطقة النيل النوبى ، وفى زراعة مساحات بمحصول القطن فى دلتا طوكر . وجدير بالذكر أن البلح والتمر أصبحا من بين السلع الصادرة ، وقد تزايد الطلب عليهما فى كل من اليمن والحجاز . أما القطن فقد اهتم بزراعته ممتاز باشا خلال سنوات حكمه لمديرية البحر الأحمر فى دلتا طوكر . وحقق محصول القطن خلال سنوات الحرب الأمريكية نجاحا ، وربما وصلت بشائره الى السوق العالمية عن طريق سواكن منذ سنة ١٨٦٦ (١) . وهكذا شاركت تلك السلع الجديدة غيرها من السلع التقليدية ، كالصمغ وسن الفيل والجلود وريش النعام وشمع العسل والسمن فى جداول الصادرات . أما العبيد فلم يرد لهم ذكر ، ومع ذلك فإن تجارتها المحدودة ، والتى باقت تقلى مقاومة عنيفة كانت تسلك طريق البحر الأحمر من موانئ صغيرة أخرى تستخدمها سفن الملاحة الساحلية كميناء عقيق ومحمد قول وأوتيرى شمال وجنوب سواكن على شروم وخلجان خط الساحل . أما جداول الواردات فيظهر منها أن معظم تلك السلع كانت تصل بطريق قناة السويس وأقلها من الهند وجنوب شرق آسيا . وتتلخص تلك السلع فى المنسوجات والسكر والتمباك والصابون والدقيق والشيلان وخشب البناء . وهى كلها سلع مصنوعة ، لا يوفر المستوى الحضارى للسودان القدرة على انتاجها محليا .

وكان احساس مصر بقيمة سواكن ، وأنها الميناء التجارى لعموم الأقاليم السودانية ، يدفعها الى بذل الجهود فى مزيد من العمران وتطوير الزراعة والانتاج الزراعى . والتفكير فى مد خط حديدى إليها من الداخل ، وبالإضافة الى بعثة اسماعيل الفلكى فى سنة ١٨٦٧ - التى أشرنا إليها من قبل - أرسلت

(١) كان القطن من بين الفلات التى عرفت فى السودان منذ وقت بعيد ، وأنه ربما وصل اليه من الهند . وقد أشار الملك عيزانا ملك أكسوم الى أن جيوشه حربت مزارع القطن عندما هاجم مروى سنة ٣٥٠ م .

بعثة تالية في سنة ١٨٧٥ برئاسة محمد مختار وضابط مهندس هو عبد الله فوزى للكشف عن الطريق بين سنكات وسواكن ، لاحتمال تمرير الخط الحديدى في ذلك الاتجاه ، من أجل مدة مواصلة من سنكات الى كسلا أيضاً (١) ويتحتم علينا بهذه المناسبة أن نرد على كل أولئك الذين توجههم نزعات خاصة فينسبون لمصر وحكومة مصر تهمة غير أصيلة في جوهرها أو في مظهرها . وتتلخص تلك التهمة المدسوسة المزورة في أن مصر كانت تخشى وتعمل ألف حساب لاتجاه التجارة السودانية الى طريق البحر الأحمر ، وأنها كانت تسعى الى توجيه التجارة الى الطريق الشمالى ، والمرور بموانئها على ساحل البحر المتوسط . ونحن لن نكتفى بوصف أصحاب هذه التهمة بالكذب وتلفيق التهم ، ولكن نحن نملك ما يدفع كذبهم ويدحضه ويدمغهم بالتضليل . ويكفيها في ذلك المجال أن نشير الى أن دكتور شونيفرت في مقاله The Future of the Sudan والمنشور في مجلة pall mall في ١٨ أبريل ١٨٨٤ ، حذر مصر من تشجيع طريق الشرق الى سواكن ، وبين خطر تلك السياسة قال « أن فتح قناة السويس للملاحة الدولية أفقد مصر ثلث تجارتها التي تصل اليها من السودان الذى يغطى مساحة تبلغ حوالى ربع مساحة القارة الأفريقية ، وأن قيام مصر على تشجيع طريق بربر - سواكن معناه فقدان ثلث آخر ، الأمر الذى يهبط بمصر نحو بؤس محقق » . وعلى الرغم من وضوح ذلك التحذير فإنها ظلت متمسكة بطريق الشرق جاهدة في سبيل تنمية التجارة الى العالم والأسواق الخارجية بطريق سواكن . ولنا في مشروعات وأبحاث ودراسات الاحتمالات لهذا الخط الحديدى اليها أو الى أية نقطة أخرى على الساحل السودانى دليل آخر يؤكد صدق نية مصر في ذلك السبيل ، وقد جاء التقرير النهائى الذى وضعه فاولر Fowler عن امتداد الخطوط الحديدية ، والتي بدى في تنفيذها فعلاً ، وقد اشتمل على خط حديدى مقترح بين النيل والساحل السودانى الى سواكن . وخلاصة القول أن سواكن في ظل هذه العوامل والظروف كلها باتت المنفذ الطبيعى والرئيسى لمرور التجارة الى السوق العالمية ، وأن مصر كانت تبارك ذلك الاتجاه وتعمل على مساندته وتطويره ، بكل امكانياتها المادية .

(١) دكتور الشامي : المواصلات والتجارة الاقتصادية في السودان

وكانت التجارة من الاقاليم السودانية تتدفق اليها في انتظام من نقطتين رئيسيتين من نقط التجارة هما كسلا وبربر . أما بربر التي تقع على ثنية النيل النوبى التي تبدأ فيما وراء الخرطوم بقليل ، وتنتهى عند أبى حمد ، فكانت في موقع ملائم تماماً لبدء الطريق منها الى سواكن ، لأنها تحتل أقرب المواضع الى خط الساحل . ويمكن مقارنة ذلك الموقع بموقع بلدة قنا التي تقترب بها ثنية النيل في صعيد مصر من خط الساحل المصرى على البحر الأحمر . وثنية النيل النوبى كانت دائماً ذات خطر في نشأة وقيام مراكز التجارة التي تعتبر بمثابة رؤوس الكبارى لبداية الطرق الى الموانئ على خط الساحل السودانى . وقيام المركز التجارى في مثل تلك الظروف ضرورى لتوجيه التجارة ومرورها ، لأن عبور الفاصل الصحراوى بين النيل والساحل واستخدام القوافل ، يتطلب التنظيم والاشراف . فبى اذن مركز القوة التي تشرف وتنظم وتقوم على تجميع السلع وتوجيهها . وجدير بالذكر أنها كانت ملتقى القوافل التي تنتهى اليها من غرب السودان ودنقلة . بل ان النيل النوبى فيما وراءها جنوباً كان طريقاً لمرور السفن التي تتمكن أن تتخطى خائق شبلوقة خلال الفيضان ، وتحمل اليها تجارة وبيع مناطق كثيرة تحف بالنيل الأبيض الى ملكال . وكانت القوافل التي تعمل بصفة منتظمة عبر صحراء بيوضه من كردفان ودارفور ودنقلة ، والسفن النهرية العاملة في فصل الفيضان من أغسطس الى نوفمبر ، تحمل معها انتاجاً وفيراً وسلعاً متباينة كالصمغ والحيوانات والحبوب وريش النعام وشن القيل . وكان ممثلو البيوت التجارية المستقرين في بربر ومعاونوهم من الجعليين ، ينظمون مرور قوافل التجارة الى سواكن في طرق مرسومة محددة المعالم الى الساحل السودانى . ويتجه الطريق من بربر نحو الشرق الى أوباك Obak وعندما يتفرغ الى طريقين أحدهما شمالى والآخر جنوبى . ويمر الطريق الشمالى بعد أوباك الى أرباب ثم الى كوكرب ومنها الى ديسبيل وتمبوكت التي يهبط فيما قبلها بقليل منحدرات التلال الى خط الساحل . أما الطريق الجنوبى الآخر فينتج من أوباك الى روائى Rawai ويخترق منطقة مزرسة الى سنكات ، ويهبط بعدها التلال على سطح خشن الى سواكن . وهذا الطريق الآخر ولو أنه أقصر من الطريق الأول بمسافة تبلغ ٦٥ ميل ، الا أنه أقل قيمة من وجهة النظر الجيومورفولوجية . وكان الطريق الشمالى الذى يبلغ طوله ٢١٥ ميلاً مستخدماً بصفة منتظمة لمرور

القوافل ، خصوصا وأن موارد الماء فيه كانت متوفرة على مراحل متقاربة باستثناء المرحلة من أرياب الى أوباك (١) . ولابد من الإشارة الى أن احكام الرقابة الحكومية على الطريق والاهتمام بها من وجهات النظر المختلفة ، كان كفيلا بانتشار الأمن وسلامة التجارة والقوافل في رحلاتها المنتظمة من وإلى سواكن .

وأهم من ذلك كله ان رعاية مصر ومساندتها وعملها المستمر على تنمية الاقتصاد السوداني وزيادة حجم التجارة أدى الى انتظام مرور السفن بسواكن في مواعيد معينة . ويمكن على ضوء الجدول التالي (٢) والذي يبين عدد السفن التي زارت سواكن في الفترة من سنة ١٨٦٩ الى ١٨٧٧ أن تخرج بنتائج هامة تتعلق بطبيعة الحركة في الميناء من جانب ، والتجارة السودانية من جانب آخر .

السنة - عدد السفن - السفن المصرية - الأجنبية المحملة الكلية ملاحظات

	تجارية	حربية	طنا	
١٨٦٩	١٤٦	٣٠	١١٦	-
١٨٧١	٢٠١	٦٩	١٣٢	-
١٨٧٣	٣٤١	١٤	٧	٥٨٤٣٢
١٨٧٤	٢٦٤	٢٩	٩	٤٤٩٠١
١٨٧٥	٣١٩	٢١	٣	٦٠٣٣٦
١٨٧٦	٢٢٥	١٢	٣٥	٧٢٠٥٨
١٨٧٧	٢٣٠	١٣	١٠٦	٨٠٥٢٣

وتتلخص النتيجة الأولى في زيادة عدد السفن وزيادة حمولتها بشكل مطرد

(١) دكتور الشامي : التوجيه البحري للسودان .

Douan, G : Tome III eme Partie P. 509 & Tome III 3eme

Partie P. 1245

من سنة لأخرى . وتتفق تلك الزيادة كما أشرنا من قبل مع زيادة حركة مرور السفن في البحر الأحمر بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية من ناحية ، ونشاط الانتاج والتطور الاقتصادي المترتب على توجيه الحكومة واستقرار النظام في الأقاليم السودانية من ناحية أخرى . وقد تعيننا الزيادة في عدد السفن بقدر ما تعيننا انتظام مرور السفن بها ودخولها وخروجها في مواعيد معينة وما تقدمه من خدمات لسفن الملاحة البحرية الكبرى بين جنوب آسيا وأوروبا . أما النتيجة الثانية التي تثير الانتباه حقا فهي التناقض الواضح في عدد السفن الأجنبية خلال السنوات الخمس من سنة ١٨٧٢ . وواضح أن مجموع تلك السفن فيما قبل سنة ١٨٦٩ ، سنة ١٨٧١ كان يمثل نسبة تبلغ حوالى من ٦٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من السفن التي تزور سواكن ، وأنها هبطت بعد ذلك الى نسب مئوية ضئيلة للغاية . أما الزيادة فيما قبل سنة ١٨٧٢ فيمكن ربطها وتفسيرها بأقبال السوق الأوروبية على استيراد القطن السوداني المزروع في دلتا طوكر ، لتعذر الحصول عليه من أمريكا خلال سنوات الحرب الأمريكية . ولكن لو افترضنا الاستغناء عن القطن السوداني بعد سنة ١٨٧٢ وتدهور انتاجه ومبيعاته ، فهل يبرر ذلك التناقض في عدد السفن المصرية وهبوطها من حوالى ١٢٠ سفينة الى ٦ أو لا سفن في السنة ؟ ويزداد الأمر غموضا اذا ما علمنا أن مرور السفن غير المصرية (الأجنبية) لم يتأثر بالنسبة لمصوع خلال تلك الفترة . والواقع أن الوصول الى رأى سليم يتطلب دراسة أعمق وبحثا في شأن كل الظروف المحيطة بسواكن ومع ذلك فربما كان للمجهودات المبذولة في وقف تجارة الرقيق واحكام الرقابة على سواكن سببا آخر تضييقه لغيره من الأسباب . ويمكن أن نلخصها فيما يلي : -

أولا - تدهور انتاج محصول القطن السوداني وتدهور مبيعاته بعد أن عادت أوروبا الى عملاتها التقليديين في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا - فرض الحظر على ورود الرقيق ومروره بها .

ثالثا - تدهور انتاج بعض السلع بصفة مؤقتة كالصمغ والذرة ، للتدهور في كمية المطر والشيخ الطاريء عليها نتيجة لارتفاع النسبة المئوية لاحتتمالات الذبذبة بالنقصان في سقوط المطر وطول فصله في الأقاليم السودانية .

ومهما يكن من أمر فان سواكن كانت تختص بخدمة السفن الكبيرة ، ولم يذكر الباحثون شيئا عن حركة الملاحة الساحلية عن طريقها كما حدث بالنسبة لمصبوع ، والظاهر أن شروم الساحل السوداني المتناثرة شمال وجنوب سواكن كانت تخدم تلك الملاحة الساحلية وتحمل هذا العبء عن سواكن ، بل ربما كانت أيضا في خدمة تجارة التهريب لمرور الرقيق . وظلت سواكن مشهورة بتزايد سكانها وازدياد دخلهم ، حتى تغيرت الظروف وتشكلت بصورة عنيفة وأصابها نكسة خطيرة مرة أخرى . وتغير الظروف وتدهورها من وجهة النظر التجارية كان نتيجة طبيعية لانهايار نظام الحكم المصري في الأقاليم السودانية في ظل الثورة المهدية .

ونحن لا يهمنا من اندلاع الثورة المهدية ، إلا أنها قوضت قواعد الحكم السليم ، وأدت الى انسحاب مصر تحت الحاح وضغط بريطاني . والجدير بالذكر هنا أن قرار الانسحاب لم يشمل منطقة سواكن ، بل كان القرار في شأنها الاصرار على الاحتفاظ بها والدفاع عنها والتمسك بها . وإذا كنا لانجد لزاما علينا أن نبين الدور الذي ألقى فيه مصر وبريطانيا بكل ثقلها في سبيل الدفاع عنها ، وأن نحكي قصة المعارك فيما حولها فاننا نضطر من ناحية أخرى الى تعليل وتفسير تلك السياسة لوثيق صلتها بسواكن وقيمتها كميناء . ويمكن القول ان كل المبررات تنبثق من الرغبة الملحة في استغلال موقع ووظيفة سواكن من ناحية ، والادراك السليم لدورها في خدمة التجارة ومرورها والاشراف على طرق الملاحة الدولية في البحر الأحمر من ناحية أخرى . حقيقة ان دواعي الحرب والضغط البريطاني الواقع على رجال حكومة مصر أدى الى فرض سياسة الحصار الاقتصادي على السودان ، وصودر القرار بوقف التعامل معه في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، ولكن ذلك كان لا يعنى مطلقا الرغبة الحقيقية في سد ذلك الطريق في وجه التجارة السودانية والأفريقية . ويمكن القول ان ذلك القرار كان وقائيا فقط للضغط على السودان وسكان السودان من وجهة النظر الاقتصادية ، وحرمانه من الاتصال المباشر بالبحر والوصول الى خط الساحل ، حتى يظل في عزلة تضيق عليه الخناق . وذلك القرار خطير من ناحية أخرى لأنه يعنى أن سواكن لم تعد في ظروفها الجديدة قادرة على خدمة التجارة واحتياجات الظهير . وقد وجه لذلك السياسة نقد وتوجيه من البريطانيين أنفسهم ، لأنهم شكوا في قيمة عزل السودان وحرمان التسلع البريطانية من

سوق كبير ، وطريق ملائم لمرورها الى قلب أفريقية . وأكد وأطس أن إعادة فتح السودان للتجارة ضروري وهام ، يسعى اليه السودانيون وبرخيون بقودة الحكومة - أي حكومة - التي يمكنها أن تعيد التجارة ومرورها الى سابق عهدها ويذكر وايلد أن فتح السودان للتجارة ومرورها بطريق سواكن يدخل كل معنى من معاني الرحمة بالسكان ، في ذلك المجتمع الفقير الذي انقطع عن الحضارة وتعرض منفردا لقوة خربية مخربة غاشمة . وهو جمت سياحة البريطانيين في القاهرة بشكل جدي في اجتماع الغرفة التجارية لصناعة القطن في منشستر في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٤ ، وكان الهجوم ينبىء عن خوفهم من نمو العلاقات التجارية بين السودان والحبشة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا . بل لقد وجه النقد المر أيضا لتلك السياسة في مجلس العموم البريطاني سنة ١٨٨٨ م ولم لا يخاف رجال الصناعة البريطانية ، وهم يشعرون أن السودان رضى بلا صاحب ويخشون على مستقبل علاقاتهم بالسوق الأفريقية عامة عن طريق الساحل السوداني . وكانت التيارات السياسية الأوربية الفرنسية البلجيكية والاطالية المهددة بالسودان تتحين الفرص لشغل جزء كبير من تلك الفراغ في قلب حوض النيل .

ومهما يكن من أمر فان سواكن شغلت الرأي العام البريطاني ، وعملت الحكومة المصرية والبريطانية على الدفاع عنها والاحتفاظ بها للوقت المناسب لتكون رأس الحربة في استرداد السودان . ووضع الخطط تلك الخطط الحربية منها الى النيل بحيث ينتهى عند بربر ، ويحقق الهدف الذي طالما شغلت آلية مصر وبريطانيا من أجل تنمية التجارة مع السودان بطريق سواكن . وتوقيد وضعت الخطة أولا على أساس تولي سير جراهام مد الخط الحديدي بواسطة فرق الجيش ، ولكن وزارة غلادستون عقدت بعد وقت قليل اتفاقا مع شركة كاس وأريد مد الخط الحديدي الى بربر . واتخذت كافة الاستعدادات لتجديد طرق وبناء الأوصاف الجديدة واعدادها كبدية للطريق الجديد وخدمة التجارة لتوقع زيادتها . وقد أسهم المهندسون المليون في تجديد المرفأ وتوسيعه في نفس الوقت الذي بدأ فيه تقدم رأس سنكة الحديد من جزيرة الحجر الصخري في مارس سنة ١٨٨٥ . وكان الخط في حوالى ذلك التاريخ قد امتد منه ميلان ونصف ميل فقط ، ثم تعطل العمل قليلا الى اليوم السادس من أبريل ، حتى وضعت الخط الأمامية العسكرية لختم الخط من التخريب وهجوم الدراويش عليه .

الفصل الثامن

اضمحلال سواكن وتدهور قيمتها

توالى النقد والتقليل من أهمية خليج سواكن - كيندي
يحمل لواء الخطة بشأن خلق ميناء جديد للسودان -
تشكيل لجنة للموازنة بين خليج سواكن وشرم الشيخ
برغوت - فشل اللجنة والاخذ بسياسة خلق بورسودان -
الصراع بين سواكن وبورسودان - الظروف التي تعيش
فيها الآن - محاولات احياؤها .

وقد سار العمل في بطنه ثم شحت ضغط قوات عثمان دقنة ، وفشل النظام
الموضوع للوصول الآلات المطلوبة من الميناء الى رأس السكة . ويعزى ذلك
التأخير والبطء الى ثنائية العمل والرقابة من الشركة والجيش ، بالإضافة الى
العيوب الفنية كالاختلاف في حجم وطول الفلنك . وقد امتد الخط الحديدي
لمسافة ٢٣ ميلا حتى وصلت رأس سكة الحديد الى عطوة في نهاية شهر أبريل ،
وبات من الضروري استخدام قطار مسلح ليلا لحراسة الخط وحمايته . ومع
ذلك فقد هاجمه عثمان دقنة وخربه وحرق الفلنك في بعض المواقع . ولاحق
المشروع الفشل حتى سجلت تكاليف مد الميل الواحد منه رقما قياسيا في الارتفاع
فبلغت ٤٥ ألف جنيه . وصدرت التعليمات بعدئذ بوقف العمل فيه يوم ٢٧
مايو سنة ١٨٨٥ ، وتكونت نقابة برئاسة دوق سودرلند لانقاذ الموقف ، ومد
الخط . ولكن صدور قرار وقف التجارة والتعامل مع السودان حتم الكف
عن العمل والاستمرار فيه . ولا يعني الفشل شيئا اللهم الا اذا اعتبرناه مسئولا
عن تطور الأمور في مصلحة المهدية والاتجاه الى سياسة فرض الحصار ، ومنع
مرور التجارة بسواكن أو غيرها من الموانئ على خط الساحل السوداني .

وعاشت سواكن في ظل تلك الظروف من سنة ١٨٨٥ ، ولا علاقة لها تقريبا
بمنطقة الظهير وخدمة القريب منها أو البعيد . ومع ذلك فقد تحملت وتحمل
المعتصمون بها عبء الهجوم والاحتكاك الذي شنته قوات عثمان دقنة من حين
الى حين ، من أجل الاستيلاء عليها وفتح الطريق أمام التجارة السودانية .
ونحن نعتقد أن التمسك بتلك السياسة كان مجديا من حيث أنه كبد المهديين
خسائر وضغط على الاقتصاد والانتاج السوداني . وأسهم في استثارة أصحاب
المصالح التجارية والتجار ، حتى باتوا يضمرون العداوة للمهدية والنظام الجديد
من أساسه . ولكنه من ناحية أخرى حمل سواكن عبء التوقف عن تأدية
خدماتها ، وإضافة التحسينات في المرفأ لخدمة السفن . وكان عليها أن تدفع
التمن من كيائها ، وأن تنتهي الى مصيرها الذي انتهت اليه في فجر القرن
العشرين ، وبعد استرداد السودان مباشرة .

اضمحلال سواكن وتدهور قيمتها

كان المفروض أن يضع استرداد السودان في سنة ١٨٩٩ م سواكن في وضع جديد وظروف جديدة مرة أخرى يعود معها النشاط ، وتنتظم اليها الطرق من الداخل وتزدهر قيمتها بعودة التجارة ومرور السفن . ولكن التفكير البريطاني في ذلك الحين كان له شأن آخر . وتبلور ذلك التفكير حول مدى صلاحيتها وقيمتها في خدمة التطور الاقتصادي المتوقع في السودان من جانب ، وكونها بداية للطريق الذي يوغل في قلب الأراضي الأفريقية من جانب آخر . ونود قبل أن نناقش ذلك التفكير ونوضحه أن نشير إلى أن المقدمات الطبيعية له كانت قد ظهرت قبل استرداد السودان بوقت قليل . وكان واطسن قد أشار صراحة في سنة ١٨٩٤ إلى عدم ملائمة سواكن تماما لاستقبال السفن الكبيرة . واقترح البحث عن موضع آخر على الساحل السوداني يمكن أن تدخل إليه السفن ليلا على ضوء فئار يقام في موقع قريب . ونحن نعتبر بناء فئار مستجيب في عام ١٨٩٧ (١) استجابة لحاجة الملاحة دليلا على اتجاه مضر إلى وضع كل التسهيلات التي تخدم التجارة وتتفق مع سياستها في البحر الأحمر . ومع ذلك فإنه يمثل استجابة للظروف التي دفعت واطسن إلى تفضيل موقع شرم الشيخ برغوت لإنشاء الميناء الجديد . بل لا يجب أن يذهب الظن إلى أننا نعني بذلك الاتجاه الصريح قبيل سنة ١٨٩٩ إلى انتخاب موقع شرم الشيخ برغوت لميناء سوداني جديد . حقيقة أن إشارة واطسن نالت عناية ، بل جذبت الانتباه إلى ذلك الموقع بعد الاسترداد مباشرة ، وأسست فيه بورتسودان فعلا ولكن لم يخل الأمر من الاتجاه والتفكير في مواقع أخرى على خط الساحل السوداني . وقد فضل هيتلي مثلا (٢) في سنة ١٨٩٥ موقع عقيق على غيره من المواقع ، ودعم اختياره بأدلة وأسانيد قوية ، واعتمد في ذلك على دراسات هيغلن سنة ١٨٦٥ وستيوارت في تقريره عن السودان سنة ١٨٨٢ ، وصحها

(١) دكتور الشافعي : بورسودان ميناء السودان الحديث صفحة ٢٢

(٢) Heathly, J. I. P. The Port of the Upper Nile (Aqi 9)

S. G. M. 1985.

اللذان قررا صلاحية مرفأ عقيق وملاءمة موقعه لخدمة الملاحة والتجارة . وقد رسم هيئتي الخطة النهائية لمد الخط الحديدي منها الى الداخل الى كل من قوز رجب والخرطوم ، وعقد مقارنة شيقة بين مشروعين آخرين للخطوط الحديدية ، وهما مشروع سواكن - بربر ومشروع مصوع - كسلا . وأوضح هيئتي استجابة المظاهر الطبوغرافية والجيولوجية لمد الخط الحديدي المقترح وقيمه في خدمة وتوجيه التجارة السودانية التي تتجمع في الخرطوم بطريق النيل الأزرق وطريق النيل الأبيض . ويذكر هيئتي في شأن اقتراحه بأنه كقيل بنقل وتجارة المناطق التي تقع فيها الأحباس العليا للنيل وروافده في قلب أفريقية الاستوائية من جانب آخر (١) . ويعنى ذلك صراحة أن الفترة التي توقف خلالها مرور التجارة من سنة ١٨٨٥ الى ١٨٩٨ بطريق سواكن ، وتحولت فيها الى قلعة كبيرة للمراقبة والهجوم كانت هي ذاتها الفترة التي أثرت حول صلاحيتها الشكوك ، وبدأ التفكير في بديل لها .

ويبدو أن ازدحام العمل ووضع الخطط لاسترداد السودان موضع التنقيذ في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أسدلت ستارا من النسيان على الشكوك وأعاد لسواكن نشاطها وحيويتها . وعاد التفكير جادا في ربط سواكن بخط حديدي مع الداخل ، وأشار بارسونز (٢) قائد الحملة في شرق السودان الى مشروع لخط حديدي ، يمتد منها الى بربر ويمر بطريق أروما الى نهر العظيرة ، وتخرج منه مواصلة تمر جنوبا مع الضفة اليمنى للنهر ، ثم تعبره الى الضفة اليسرى وتخترق البطانة الى القضارف . ولم تتخذ الأبحاث الخاصة بالكشف عن قيمة سواكن وصلاحيتها لخدمة التجارة السودانية صورتها الايجابية سريعا ، لأن تصميم الخطة العامة لمد الخط الحديدي بين الساحل والنيل اتخذت منها نهاية تفتيها اليها المواصلة السريعة على خط الساحل . وكانت كل التنظيمات والخطط تضع هذه الحقيقة موضع الاعتبار ، وتمسك مستر مكولي مدير السبك الحديدية بالمحافظة على سواكن ، حتى لا تتعرض

(١) راجع تفصيل المشروع في كتاب المواصلات والتطور الاقتصادي في السودان صفحة ٢٥

(٢) دكتور الشامي : المواصلات والتطور الاقتصادي في السودان صفحة ٥٦ - ٥٥

مشروعاته للفشل أو للانهيار . ومع ذلك فقد اتفق كل من واطسن وكنتنر وونجت على أن سواكن لا يمكن أن تكون الميناء المناسب لتصريف تجارة السودان في ظل التطور الاقتصادي المرتقب . وظهر الانقسام في الرأي واضحا ، يفضل البعض الأبقاء على سواكن وتطويرها واعدادها اعدادا يلائم التطور في أحجام السفن والزيادة المرتقبة في مرور التجارة ، ويعترض البعض على أى عناية تبذل في سبيل تطويرها . وكان أصحاب الرأي الأخير لا يعترضون لمجرد المعارضة ، بل انبثقت معارضتهم من علمهم بخطورة النمو المرجاني في القناة التي تربط بين المرفأ والبحر المكشوف من ناحية ، وتمتع مصر فيها بمركز خاص ، قد يعكر عليهم صفوهم ويعرقل تنفيذ سياستهم وخططهم المرسومة في المجالين الاقتصادي والسياسي . ويعنى ذلك أن السنوات الأولى من القرن العشرين وحتى سنة ١٩٠٤ كانت سنوات قلق وعدم استقرار ، فلم يصل البحث الى وضع معين ثابت . وبين الشد والجذب والدفاع عن سواكن والتقليل من قيمتها كانت مصلحة سكك حديد السودان تعمل في مثابرة على ربطها بالنيل . وكان من الطبيعي أن يسير العمل في حذر وسرعة معا . أما الحذر فكان لتجنب الفشل كما فشل مشروع سواكن - بربر سنة ١٨٨٥ ، وكانت السرعة لعدم التأثير بالجدل الشديد ، الذي دار حول قيمة سواكن من وجهة النظر الوظيفية . واستغرقت الأبحاث الأولية للتعرف على أفضل المواقع لمرور الخط ثمانية عشر شهرا من يونيو سنة ١٩٠١ الى نوفمبر سنة ١٩٠٢ ، ثم تمت الدراسات الهندسية التكميلية فيما بين نوفمبر ١٩٠٢ وأبريل سنة ١٩٠٣ . وبدأ العمل بطيئا من سواكن ومن عطيره في وقت واحد ، وفشل البجاة في تحقيق السرعة المطلوبة ، فأسهم المصريون الصاعدة في مد الخط والتقدم برأس سكة الحديد بالسرعة المعقولة ، حتى تم التقائهما في السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٥ على مسافة ١٢٠ ميلا من عطيرة . وتحققت لسواكن عدد من أفضل وسيلة يمكن أن تكون لخدمة النقل إليها من قلب السودان ، فازدحمت بالتجارة والسلع وزاد عدد السفن التي عرجت على الميناء للشحن والتفريغ ، أو للحصول على احتياجاتها من فحم وماء عذب . واستجابت الحكومة لذلك كله ، فبدأ التفكير في تجهيز سواكن واعدادها للوفاء باحتياجات التجارة وخدمة السفن . وكلف مستر كينيدي ١٩٠٤ باختبار موقع سواكن وتقديم تقرير عن المبالغ اللازمة لتطهير الميناء وإزالة الحواجز المرجانية والشعاب التي كانت قد نمت وبدأت تسد الطريق المكشوف إليها في الذراع

العمودية على خط الساحل . وعلى الرغم من قيام كيندى بالمهمة التى كلف بها ووضع التقرير عنها الا أنه أثار ضجة ضخمة كبرى ، لأنه كان من جانبها لا يؤمن بصلاحيته لخدمة أغراضها وعدم ملاءمة مدخلها لاقتراب السفن منها أو خروجها ليلا . وأكد كيندى من ناحية أخرى أن المرباط والمياه العميقة ، فيما حول جزيرة سواكن لا يمكن أن تتحمل الا عددا محدودا من السفن ، الأمر الذى لا يتفق مع الحركة المنتظرة أو المتوقعة للتجارة ومرور السفن . وكان كيندى قد سجل أسفه أيضا للنفقات الباهظة التى يمكن أن تدفع لازالة وتحطيم الحواجز المرجانية ، والتى لا تتكافأ مع الفائدة الحقيقية لسواكن . وبذلت محاولات جديده فى اعداد نقطة جراهام على الجانب الأيسر للقناة الطبيعية الطويلة التى تمر بها السفن من عرض البحر الى جزيرة سواكن . ولكن كيندى كان مصرا على التقليل من قيمة أى مجهود يبذل ، وعلى تحويل الأنظار والأبحاث فى اتجاه آخر . وأشار الى شرم مرسى الشيخ برغوت كبديل لسواكن ، وتحمس لقيام ميناء جديد فى ذلك الموقع وتجهيزه تجهيزا حديثا واعداده اعدادا فيسيا لاستيعاب حركة الملاحة ومرور التجارة الخارجية للسودان . وقد زار كيندى موقع الشرم من ناحية البحر ، وجمع عنه كل المعلومات الأولية ، وقرر أن نه مدخلا واسعا تقل فيه وفيما حوله مظاهر النشاط والنمو المرجاني ، كما أشار الى امكانية الملاحة منه واليه ليلا على ضوء وإرشاد فئار سنجنيب . وعزز اختباراه بزيارة اليابس فى ظهير الشرم مباشرة ، وبالإشارة الى صلاحيته لتخطيط المدينة المزمع انشاؤها ، دون التقيد بقيد من ناحية ، ووفرة الماء العذب فى الآبار فى الظهير فيما بين خط الساحل وسفوح التلال المنخفضة من ناحية أخرى .

هكذا كانت الضجة التى أثارها كيندى وهدفها الحكم على سواكن بالتقاعد ، واعفاؤها من القيام بالدور الذى قامت به خلال عشرة قرون على الأقل . وكان للضجة الكبرى وقع حسن على سمن ونجت ، الذى له بالموقع - مرسى الشيخ برغوت - معرفة قديمة ، ويهدف الى خلق السودان خلقا جديدا وفق السياسة والأهواء البريطانية . واقترح ونجت على لورد كرومر أن يكون للسودان الميناء الجديد الخاص به ، لخدمة تجارته المتزايدة طبقا للترتيبات الموضوعية والتخطيط المرسوم لتطويره ، حتى يصبح سوقا رئيسيا للمنتجات البريطانية ومنتجا للمواد الخام التى تفي بحاجة الصناعة البريطانية . وكان من رأى كيندى

دراسة المشروع من وجهة النظر الفنية ، للإطمئنان الى ملاءمة الأعماق ونظام المدخل واتساعه ، وتكوين لجنة من المختصين لاعطاء الكلمة النهائية ، والمفاضلة بين موقع الشيخ برغوت وسواكن . وقد زار ونجت مرسى الشيخ برغوت تحت تأثير كيندى ودعوته زيارة استكشافية زادته استمساكا به ، وتعلقا بانشاء ميناء السودان الجديد فيه . ومن ثم سافر ونجت الى القاهرة لوضع الخطوط الأساسية لسياسة المستقبل فى السودان ، وانتهن الفرصة وأوصى بدراسة شرم الشيخ برغوت من وجهة النظر الفنية . وألح فى طلبه حتى صدرت التعليمات اللازمة بتشكيل لجنة رباعية فنية للدراسة والبحث ولوضع التقرير اللازم (١) .

ووصلت اللجنة الى الساحل السودانى فى أغسطس سنة ١٩٠٤ ، وباشرت الدراسة على الفور لجمع المعلومات واختبار موقع شرم الشيخ برغوت ، أعماقه ومدخله والنشاط والنمو المرجاني والأراضى السكنية فى ظهيره ، ومواقع بناء المرباط والأرصفة على ذراعى الشرم . وزار الخبراء سواكن وأجروا عليها دراسات مماثلة من أجل التعرف على العيوب الأساسية فيها . وقد تأكدت اللجنة من صلاحية شرم الشيخ برغوت صلاحية تامة للوفاء بالغرض من انشاء ميناء جديد . ومع ذلك فإن جدلا وخلافا أثرا فى داخل اللجنة ، وقد قرر كابتن جديج عدم صلاحية سواكن لخدمة الملاحة لضيقها وكثرة مايجف بها من مرجان وشعاب مرجانية خطيرة ، أما ارنلخ فكان على الرغم من اعتراضه على طراز المباني فيها ، وعدم صلاحيتها كنهاية لخطوط السكك الحديدية والتخزين ، كان يفضل انشاء المرباط الجديدة وتحويل حركة الملاحة الى نقطة جراهام . والجدير بالذكر أنهم لن يصلوا الى رأى موحد فى قرارهم الأخير . وعرضهم ذلك للنقد المر من جانب كيندى ، الذى صمم فى خطابه للحاكم العام فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ على ضرورة النهوض بأعداد مشروع شرم الشيخ برغوت وتحويله الى ميناء كبير للسودان . واستجابت الحكومة له ولتوصيته وقامت على جمع

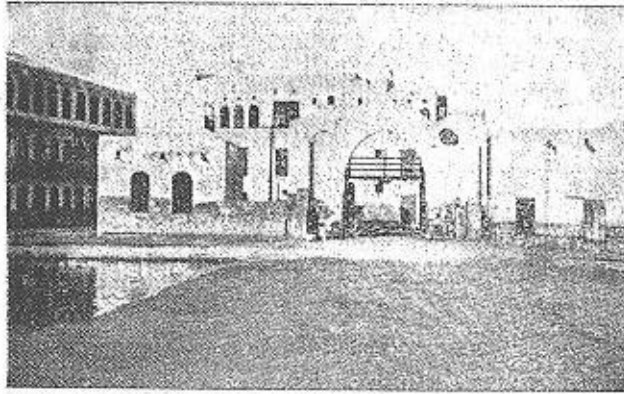
(١) دكتور الشامي : بورسودان ميناء السودان الحديث صفحة ١٨

كل التفاصيل الفنية اللازمة لبدء العمل في انشاء بورسودان في فجر سنة ١٩٠٥ .

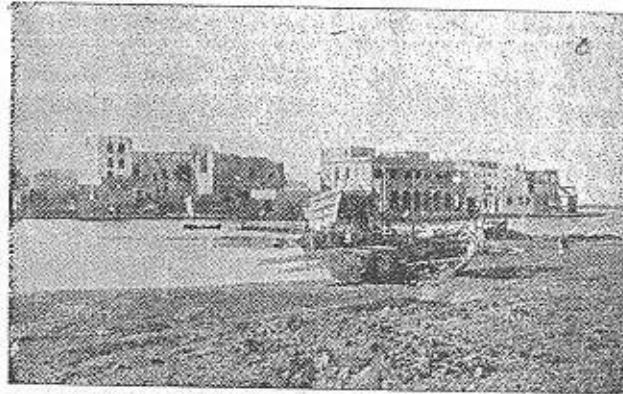
وقبل أن نوغل في الحديث عن الصراع بين بورسودان وسواكن وما كان من أمر المنافسة بينهما واضمحلال سواكن ، نود أن نقارن بين الموقعين وعلاقة كل منهما بالنمو المرجاني . وظاهرة النمو المرجاني ونشاطه وامتداد الشعاب الحانية - كما قلنا - صفة أساسية من صفات البحر الأحمر العامة . وتتمثل الشعاب في شعاب خط الساحل التي تلتصق به مباشرة ، كما تظهر في شكل حواجز خارجية بعيدة عنه بمسافات متفاوتة ، أو في شكل جزر مرجانية ترتفع من قاع البحر مباشرة بانحدارات قائمة شديدة . ومع ذلك فإن ثمة ثغرات تتخلل تلك الشعاب المرجانية عند فتحات بعض الشروم يتصدع فيها المرجان تماما ، ولا يبين أثره . وتلائم الأعماق الملاحة ومرور السفن . وخليج سواكن وشرم الشيخ برغوت كلاهما نشأ من تصدع مهد للسفن طريقا من عرض البحر الى فم الخليج أو الشرم بحيث يكون الدخول اليه في أعماق مناسبة تماما . وإلى هنا لا يمكن للباحث أن يميز بين شرم وشرم أو خليج وخليج ، لأن التصدع قد وفر لهم الفتحة أو الثغرة التي تخترق الحاجز الخارجى ومرجان خط الساحل ، وهبط بالقاع الى منسوب يستحيل عند عودة المرجان الى بناء شعابه الصلبة الخطيرة . أما الاختلاف الذي يمكن أن يبرز التباين بين قيمة شرم وشرم آخر ، فيفهم على ضوء علمنا بأن التصدع كان نتيجة لحدوث شقين متقاطعين على شكل صليب من طرازين مختلفين تماما ، من حيث الطول وعلاقة الشقين واتصالهما بالبحر . ويتميز النوع الأول بطول الذراع أو الشق الموازى لخط الساحل وعمقه ، أما الذراع الأخرى المتقاطع معها فتكون قصيرة وإن كانت أقل عمقا . أما النوع الثانى فيتميز بطول الذراع الممتدة فيما بين البحر المكشوف وخط الساحل كما يظهر في حالة خليج سواكن كما يتميز بالعمق والضيق . ويعنى ذلك أن الشروم من النوع الثانى يكون الاتصال بينها وبين البحر بطريق عميق ضيق طويل تكتنفه الأعماق الضحلة والشعاب المرجانية . أما الذراع الأخرى الموازية لخط الساحل والذي ترسو الى جوار جوانبه السفن فتكون صغيرة قصيرة وأعماقها أقل بكثير من أن تلائم السفن الكبيرة الضخمة . وهكذا يمكن القول أن شرم الشيخ برغوت وهو من الطراز الأول يتفوق في صفاته البحرية على خليج سواكن ، وأن الثغرة في الحاجز الخارجى بين شعاب

ونجت وتورتيت والثغرة التي تقابلها في فتحة الشرم مناسبة تماما لمرور السفن الى أعماق ملائمة في ذراع مائية هادئة محمية . ويعتبر اتصال ذراع الشروم بخور موج الذى يفعم بالماء في موسم المطر ، التي تنساب جارية الى البحر ، مستنولا عن نظافة الشرم ومدخله نظافة لا تشمل في خليج سواكن . وجدير بالذكر أن المياه العذبة من شأنها دائما حرمان المرجان من ممارسة نشاطه مهما كانت الظروف الأخرى مناسبة ، لأن نموه ونشاطه في حاجة دائمة الى درجة ملوحة معينة للماء في الشرم أو الخليج غير العميق .

أما قصة الصراع بين سواكن وميناء السودان الجديد بورسودان فلم تستغرق وقتا طويلا . وبدأت من أول يوم وضع فيه انشاء الميناء الجديد في موقع شرم الشيخ برغوت موضع التنفيذ في سنة ١٩٠٦ . وقيل أن تتم الانشاءات الأساسية فيها وتفتح رسميا في عام ١٩٠٩ . وقد بدأ التجار والمستغلون بخدمة الملاحة في توجيه جزء من أعمالهم ونشاطهم الى ميناء بورسودان ، وكانوا يرسلون من يرعى مصالحهم المتزايدة فيها مع تطور ونمو حركة الانشاء والتعمير . ويعنى ذلك أن بورسودان بدأت خصوصا بعدما تم امتداد الخط الحديدي إليها في مايو سنة ١٩٠٦ في مشاركة سواكن مشاركة فعلية في استقبال السفن وخدمة التجارة ، حتى استحوذت على نسبة كبيرة من تجارة السودان الخارجية بطريق البحر الأحمر . ويمكن القول أن تلك المشاركة والتي تحولت الى صراع ومنافسة باتت واضحة وملحوسة على ضوء مقارنة حالة الملاحة وعدد السفن في كل من الميناءين في الفترة المحدودة من يناير الى نوفمبر سنة ١٩٠٦ . وزارت سواكن في هذه الفترة مثلا ١٢٣ سفينة حملتها ١١٤٨٩٥ طنا ، وأنزلت حمولة قدرها ٢٠٥٩٥ طنا من الفحم و ٤٦٥٦٠٧ من الرسائل التجارية . أما بورسودان فكان نصيبها في هذه الفترة ١١١ سفينة حملتها ١٢٣٦٤٥ طنا ، وأنزلت ٧٤٤٢٨٠ من الرسائل التجارية ، ومن ضمنها بعض سفن الملاحة الساحلية ، التي كانت تصل إليها من سواكن لنقل الرسائل المسجلة برسم بورسودان وأفرغتها السفن . وكانت حكومة السودان لا تجد بدا من رعاية بورسودان والعناية بها ، وتشجيع المرور بها ، حتى أنها سمحت بمرور بعض البضائع برسم الكنفو والحبشة عن طريقها من غير ضرائب مقررة أو مفروضة .



البوابة الداخلية عند مدخل جزيرة سواكن

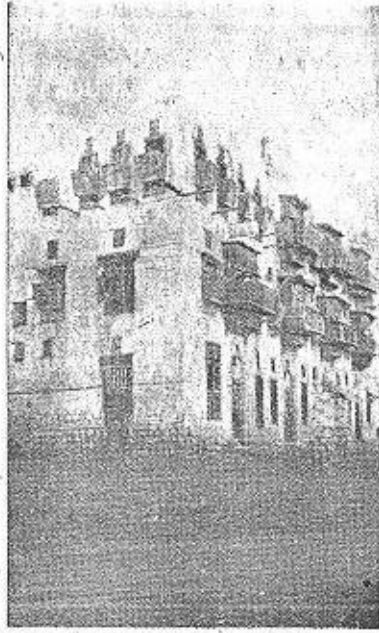


المرفأ وموضع اصلاح القوارب (السمبوك)

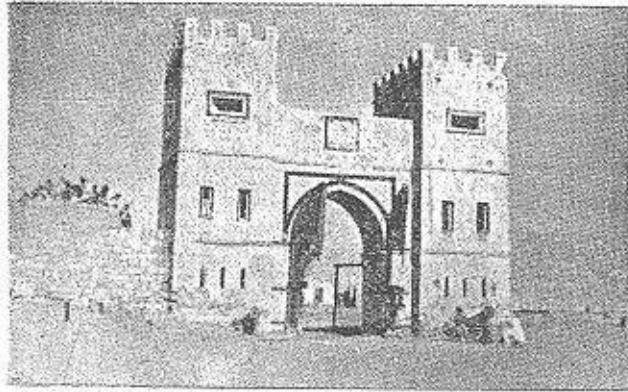
واستمر الصراع فترة تمتد من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩٢٢ ، كانت كل التسهيلات توضع خلالها في الميناء الجديد تحت اشراف الحكومة ، أما سواكن فلم تلق الا ااصمال . ولعل من الطبيعي أن تعتمد الحكومة الى سياسة الاصمال وعدم القيام بأي مجهود ايجابي ، لأنها كانت تعتنق سياسة عدم الابقاء عليها من الناحية الوظيفية على الأقل - وقد كافح سكان سواكن وظهيرها المباشر كفاحا مريرا للابقاء عليها وتشغيلها في خدمة التجارة واستقبال السفن حتى قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ . وكانت الجالية الهندية المستقرة فيها والمشتغلة في التجارة من أكثر الجاليات تحمسا للابقاء على سواكن والحيولة دون تحول التجارة عنها وسقوطها . وظلت سفنهم والسفن التي تحمل البضائع لهم تصل الى مرفأ سواكن من حين الى حين الى سنة ١٩٢٤ . وهم أنفسهم يفسرون ذلك الاصرار والتمسك بسواكن على ضوء احساسهم بسهولة التفرغ من السفن والتخزين في المخازن التي كانت لا تبعد عن المرباط بأكثر من أمطار معدودات ، وتوجد في نفس مساكنهم التي يقطنون الأدوار العليا منها ويضعونها بضائعهم في أدوارها السفلى . ولعل من الطريف أن يتغاضى الانجليز في حكومة السودان عن اصرار السواكنية وغيرهم من سكان سواكن خلال تلك الفترة التي كانت مشكلة الماء العذب وتوفره لبورسودان قد استحكمت ولم يصل البحث فيها الى نتيجة ايجابية مرضية . ويعني ذلك أنهم لم يضعوا قيودا على سواكن ومرور السفن بها وارتباط سكانها بخدمة التجارة المارة رغبة منهم في عدم تحميل الميناء الجديد عددا كبيرا من السكان في وقت لم يتوفر فيه بعد المورد الكافي الغنى للماء العذب بكميات كافية . من أجل ذلك نحن نعتقد أن استمرار الصراع بين سواكن وبورسودان من ١٩٠٧ الى ١٩٢٢ لا يبرره في الواقع تمسك السواكنية بجزيرتهم ، وإنما يبرره البطء في تنفيذ كل الاعمال الانشائية في المرفأ والمدينة . ويمكن القول ان قيام الحرب العالمية الأولى واضطراب الخطة الموضوعة لحل كل المشكلات المتعلقة بالماء العذب وتوفره والتي وضعت قبيل قيامها بوقت قليل ، هو الذي منح سواكن فرصة أخرى تمتد من ١٩١٤ الى ١٩٢٢ ، لأن تشارك بورسودان في خدمة تجارة السودان الخارجية . والواقع أن بدء العمل في توفير المياه العذبة من خور أربعاء بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، هو الذي مكن الحكومة بعد ذلك من تضيق الخناق على سواكن ووصول السفن اليها . وخرج منها أصحابها وسكانها

أفواجاً إلى بورسودان وهم كارهون تحت ضغط تلك الظروف • ولا شك في أن تطور أحجام السفن وزيادة الغاطس منها أسهما من ناحية أخرى في اضمحلال سواكن نهائياً • ذلك أن خليج سواكن فيما حول الجزيرة وهو هادئ جميل لم يزود بتحسينات أو انشاءات لاستقبال السفن • كما أن الأعماق لم تكن مطمئنة بالنسبة للسفن الكبيرة • وأخيراً أصدرت الحكومة أمراً إلى كل السفن تحرم فيه عليها الدخول إلى سواكن فيما عدا تلك التي لا يزيد طولها على ٣٣٠ قدماً ولا يتجاوز الغاطس منها ٢٠ قدماً • عندئذ فقط خيم اليأس على سواكن وكان طبيعياً أن تنزل عن مكانتها التجارية التي تمتعت بها خلال قرون كثيرة •

وسواكن اليوم خالية من كل أثر للحياة والنشاط فيما عدا أولئك البجاة من الهدندوة ، الذين يسكنون القيف في ظهير خط الساحل المباشر في مواجهة الجزيرة والخليج • ومنازل الجزيرة مهجورة سواء كانت صغيرة من طابق واحد أو كبيرة من عدة طوابق • ومع ذلك فهي جميلة في مظهرها الخارجي تحكى عز الماضي وقصة الغنى والزيادة والوفرة • ويظهر عليها الطابع العربي والإسلامي خصوصاً في المنازل الكبيرة الضخمة التي تتميز بمشربيات لا تختلف عن مثيلاتها في منازل الطراز العربي الإسلامي في دمشق أو القاهرة أو بغداد • ويمكن أن نستدل من حجم المنازل وازدحام الجزيرة بها وضيق الفواصل والشوارع التي تفصل بينها من ناحية ، وامتداد المباني في القيف المقابل لها من ناحية أخرى ، على أنها كانت كثيرة السكان وربما كان سكانها أكثر من سكان بورسودان في الوقت الحاضر • وجدير بالذكر أن السواكنية الذين اعتزوا بمينائهم وتمسكوا بها ومازال في قلبهم الحنين والشوق ومازال منازلهم سليمة ، لأنهم يأملون في العودة إليها يوماً ما • ولا يمكن لزائر غريب يهبط إلى سواكن من التلال أو يقترب منها من ناحية بورسودان أن يصدق أنها مهجورة خالية تماماً من كل أثر للسكان • ولكنه إذا اقترب منها آمن بذلك الخراب وهو يمر في شوارعها الضيقة التي تمتد ملتوية في غير نظام أو انتظام ، كما يرى مياه الخليج ساكنة هادئة لا يشق سطحها حتى ولو قارب صغير • وغريب حقاً أن يعيش بعض الحداربة والهدندوة في القيف ، ويطالعهم البحر صباح مساء دون أن يشعروا بنفوسهم رغبة في التفاعل معه في صورة من الصور • ويقتصر ذلك التفاعل على موسم معين هو موسم الحج عندما يتجه الحجاج السودانيون وغيرهم ممن يمرّون بطريق السودان • وعندئذ يعودون إلى قواربهم ويشقون



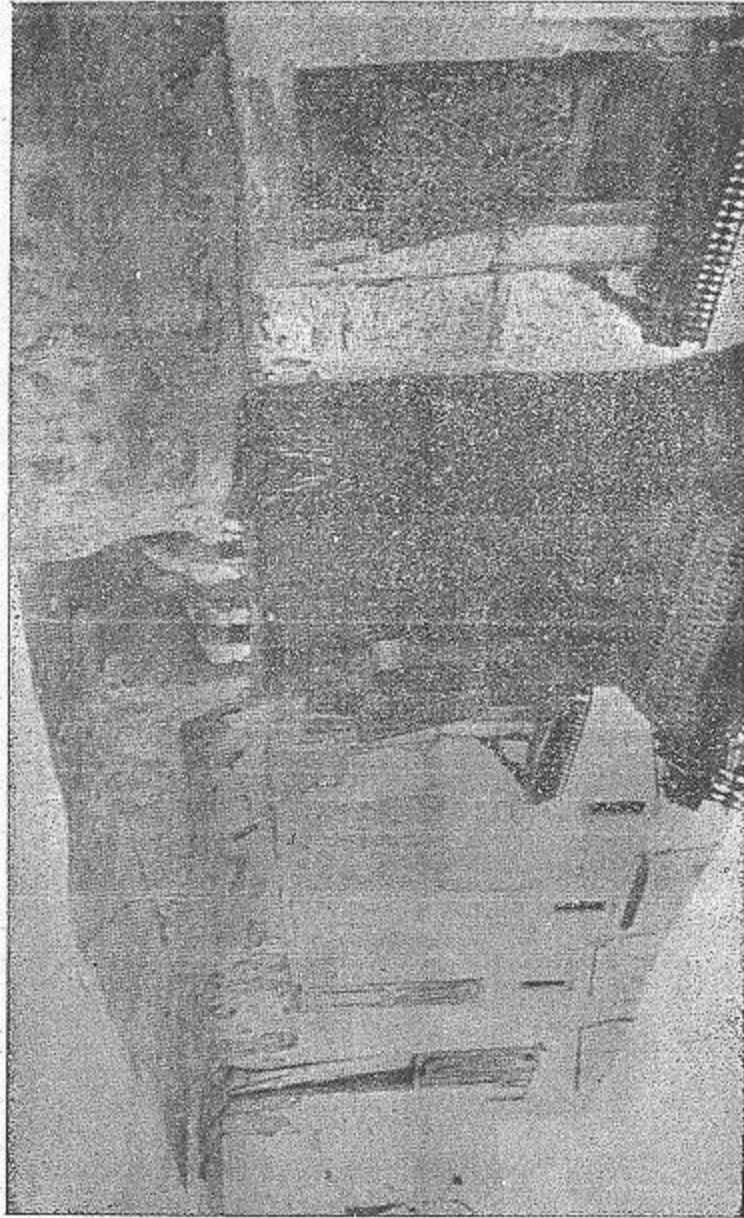
منزل من المنازل على الطراز العربي الإسلامي



بوابة سواكن الخارجية

الماء الى السفن الصغيرة الحجم التي ترسو في مياه الخليج ، ويقومون بنفس الدور الذي مارسه اجدادهم قرونا طويلة في خدمة الملاحة والتجارة . وهكذا كان التدهور والانهيار الذين أصاب سواكن كمركز للعمران وجاء كنتيجة أخرى لسياسة الحكومة التي حاولت بشتى الطرق تجميد قيمتها وتحويلها الى موقع أثري . وكانت آخر تلك الضربات قبيل الانتخابات التي سبقت استقلال السودان في سنة ١٩٥٢ ، فأوقفت سير القطارات اليها فترة قصيرة ، ثم اتخذت قرارا آخر يقضى بنزع الخط الحديدي ذاته فيما بين سواكن وسلوم . ويعنى ذلك صراحة قطع آخر أمل في أن تعود الى الحياة والنشاط ، أو أن تسهم في خدمة التجارة السودانية وتوجيهها . ويجب أن نقف هنا عند ذلك المثل الحي الملموس المعاصر الذي يبين كيف اندثرت من قبلها الموانئ ، وضاعت في ظل الظروف غير الملائمة وتخلي القوة المسيطرة عليها أو انهيارها . وموانئ الساحل السوداني في جملتها - كما قلت تتميز بالحساسية ، وبأنها تكاد تكون المرأة التي تنعكس فيها صورة القوة السياسية التي تهتم بها أو باستخدامها من أجل الحصول على السلع والمنتجات السودانية .

ونشير الى أن السواكنية أناروا بعد تشكيل الوزارة الوطنية السودانية الأولى عاصفة من الاحتجاج وفندوا السياسة التي رسمت لاسدال الستار على مدينتهم . وبذلت المساعي من أجل انقاذ الموقف وتكونت لجنة أهلية للبحث عن حل لمشكلة سواكن . وقد تعهدت الحكومة من جانبها برصف الطريق الموصل اليها من بورسودان واعداده لحركة المرور بالسيارات ، وحل مشكلة الماء وتوفيره . وكانت الخطوة الايجابية الوحيدة هي الاستمرار في توجيه الاحتجاج اليها للمرور بها الى الاراضى المقدسة ، كما كان يحدث من قبل . وأبقت على تجهيزات الحجر الصحي اللازمة لمراقبة أفواج الحجاج في رحلتى الذهاب والعودة . وما زالت المباني الحديثة الضخمة التي تقع في مقابل جزيرة سواكن من ناحية الشمال ، والتي جهزت بصهاريج المياه قائمة ، وتدب فيها الحياة والحركة مع وصول الحجاج في موسم الحج . وعندئذ فقط يتوالى دخول السفن الصغيرة الى الخليج لنقلهم . ويزداد النشاط ويطول موسمهم اذا صادف موسم الحج موسم حليج القطن ، واجتمعاً معا في وقت واحد ، لأنه يعنى نشاطا اضافيا يتمثل في زيادة عدد سفن الملاحة الساحلية التي تنقل قطن ذلتا طوكر من مرفأ ترنكتات الى مخليج القطن في القييف المواجه لجزيرة سواكن من ناحية



طراز المباني في سواكن

الجنوب • ويجتمع حينئذ في سواكن عدد كبير من البجاة ومعهم أسرهم لتلبية احتياجات الخدمة الموسمية في الخليج • ونحن نعتقد أن أية محاولة لحياء سواكن لن تكون مجدية إذا ما كان الغرض من ذلك عودتها الى وظيفتها كميناء في خدمة الملاحة والتجارة • وينبثق ذلك الاعتقاد من علمنا بأن تجهيزات بورسودان واستعدادها وتلبيتها لاحتياجات مرور التجارة الخارجية للسودان لن تمنح سواكن الفرصة بسهولة لكي تقف على قدميها مرة أخرى • ولذلك يجب أن يكون البحث في أحياء سواكن وفق خطة مرسومة ، نلخصها في خطوتين أساسيتين • ومع ذلك فلا يمكن أن نتكهن بوقت معين لانتهاء من أى من تلك الخطوتين ، لأن الأمر تقديرى بحث ، وتتحكم فيه ظروف لا يسهل الحكم عليها أو تقديرها •

والخطوة الأولى التي نقترحها ونراها مناسبة هي اعتبار سواكن مركزا من مراكز العمران بصرف النظر عن كونه ميناء • ويعنى ذلك البحث في أمر تجميع السكان فيها وإعادة النشاط اليها ، وزيادة عدد السكان الوافدين اليها من البجاة ، أو من غيرهم من السودانيين من وادي النيل • والسبيل القويم الكفيل بذلك هو خلق الظروف الملائمة أو المناسبة التي تحبب للناس ، بل تحتم عليهم البقاء فيها ، والعودة الى تعميرها وسكنها بصفة مستمرة • وليكن لنا في نشاط الحياة فيها في موسمي الحج والخليج دليل يضع أيدينا في بداية الخطوة التي يجب أن ترسم وأن تخطط • ونعنى بذلك خلق الأعمال المناسبة التي يمكن أن يتجمع من أجلها السكان لتلبية احتياجات تلك الأعمال • ونحن نقترح الاتجاه الى استغلال مياه الخليج كمصدر لثروة سمكية تصنع محليا لسد احتياجات السوق السودانية المحلية أو للتصدير ، أو كمصدر للحصول على الملح والأصداف • والواقع أن ذلك الاتجاه على الطريقة الحديثة كفيل بتشغيل عدد كبير من الأفراد ، وباستقرارهم فيها وتجمع عدد آخر من البجاة وغيرهم لخدمتهم وتلبية احتياجاتهم الضرورية • وطبيعى ألا يتعارض مثل ذلك النشاط مع النشاط في بورسودان ووظيفتها في أى صورة من الصور • لأن ليس ثمة مجال للمنافسة بينهما في الوظيفة الرئيسية • ويجب أن يتبع ذلك كله بحث جدى في سبيل توفير مياه الشرب العذبة لها من مجموعة آبار شاطا التي تبعد عنها بحوالى ألف متر ، أو من أى موضع صالح آخر من ناحية ،

وتطهير الخليج من أثر النشاط المرجاني والقناة التي تربط بينها وبين البحر حتى تلائم السفن الحديثة للصيد من ناحية أخرى • والمهم أن هذه المرحلة أولية وضرورية حتى ترد اليها الحياة • ولكننا مع ذلك لا يمكن أن نجزم برأى قاطع في طولها والوقت الذي تستغرقه قبل الوصول الى المرحلة التالية • ويبدو أن المرحلة أو الخطوة التالية ستفرض نفسها فرضا ، عندما تضيق بورسودان وتعجز عن أن تستوعب كل تجارة السودان الخارجية • ويمكن القول أن التنمية الاقتصادية في السودان في القطاع الزراعي والرعوى في السنوات الخمس الأخيرة تقترب منا من تلك الحالة ، حتى أن حكومة السودان لجأت الآن الى زيادة أطوال الأرصفة في بورسودان لزيادة عدد السفن التي ترد اليها زيادة كبيرة • ونحن نعتقد أن التوسع في مشروع امتداد المناقل ، ثم تنفيذ مشروع كنانة على مياه خزان الرصيرص المقترح ، سوف يؤدي الى تحميل بورسودان فوق طاقتها • من أجل ذلك ومن أجل انتظام الشحن والتفريغ ، وتفادي خطر التأخير الذي لا يتفق مع أسس اقتصاديات النقل يجب أن تنظر الحكومة عندئذ نظرة جدية ايجابية لوضع الخطوط الرئيسية لعودة سواكن الى تادية وظيفة الميناء لتعطل جنبا الى جنب مع بورسودان •

بورسودان

ميناء السودان الحديث

أشرنا في الفصل السابق الى الاتجاه بل الاصرار على خلق الميناء السوداني الجديد على المرفأ الطبيعي المناسب ، لكى يفي باحتياجات الانقلاب الاقتصادى المرتقب خلال القرن العشرين وفي فجره القريب . وكان تنظيم المرفأ واعداد الارصفة لاستقبال السفن الكبيرة من أهم الدوافع التى أدت الى ادخال التحسينات والاضافات من وقت لآخر حتى يستجيب الميناء للتطور فى زيادة أعداد السفن وأحجامها من جانب ، ونمو حجم التجارة من جانب آخر . وتتمثل الاضافات فى فترتين أساسيتين، من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٧ ، ومن سنة ١٩٥٦ الى الوقت الحاضر . وليس ثمة شك فى أن المرحلة الأولى كانت خير عون ساعد بورسودان على النهوض بأعبائها خير قيام فى سنوات الحرب العالمية الثانية فى خدمة التجارة السودانية وتلبية احتياجات الحلفاء فى ميادين الشرق الأوسط .

ونود قبل أن نوغل فى الحديث عن بورسودان وتوجيه التجارة السودانية أن نعرض صورة سريعة واضحة لكل التنظيمات فى المرفأ ، والتى تشمل التحسينات فى المرحلتين الأولى والثانية ، والاضافات التى توضع فى الوقت الحاضر . ولعل من الطريف حقا أن نذكر أن الخطة التى وضعت لاعداد الميناء وتجهيزاتها قد راعت تخصيص كل جانب من المرفأ لتأدية دور معين فى خدمة السفن ، وحتى يتم العمل فى دقة وسرعة ونظام . ويمكن للباحث أن يميز على ضوء ذلك بين ثلاثة أرصفت ، جهز كل واحد منهما بما يكفل له القيام بوظيفته خير قيام .

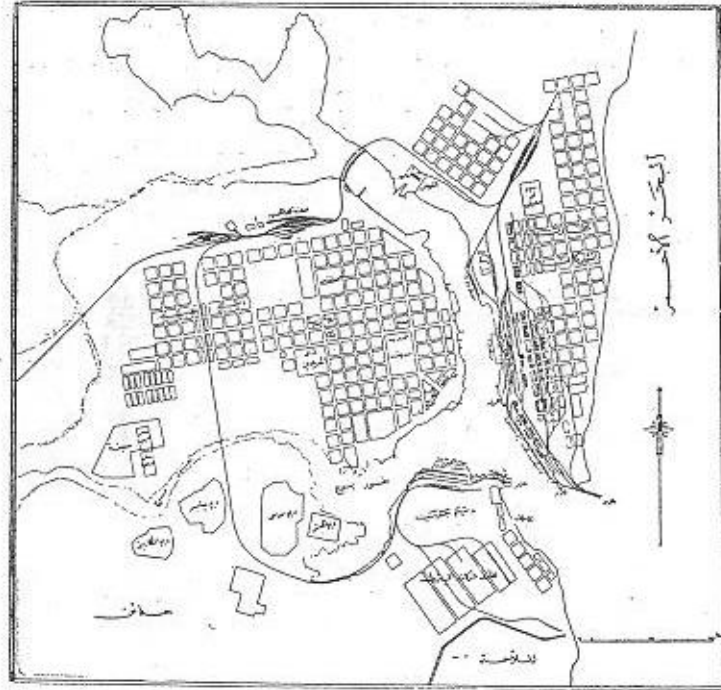
١ - الرصيف الشرقى :

يقع هذا الرصيف على الجانب الأيمن من الذراع الرئيسية للمرفأ بالنسبة للسفينة المقتربة من عرض البحر من خلال القم أو الثغرة الى المرفأ . والواقع

أنه ليس رصيفا واحدا إنما هناك أكثر من رصيف تمتد كلها على التوالي بحيث تكون الحظيرة الجمركية ومباني الحظائر الأهلية ومكاتب الميناء في ظهرها المباشر . ونذكر منها على الأقل ثلاثة أرصفة تكفى لاستقبال سبع سفن محيطية كبيرة في أعماق مناسبة للغاية . ويمثل الرصيف الرئيسى الذى يقع ضريح الشيخ برغوت في ظهره وعند نهايته التى تقترب من فم الميناء أطول تلك الأرصفة جميعا ، حيث يبلغ طوله حوالى ٢٢٨٠ قدما . ويسمح هذا الطول بخمسة مرابط تتسع لخمس سفن ، طول الواحدة فى المتوسط حوالى ٤٥٦ قدما ، فى غاطس قدره ٣٨ قدما . وتخدم عمليات الشحن والتفريغ على هذا الرصيف روافع كهربائية تتراوح حمولتها بين ٣ ، ٥ أطنان ، كما جهزت المرائب بأنابيب تكفل للسفن للحصول على احتياجاتها من الماء العذب أو الزيت والوقود . وتبر السكة الحديد فى الفراغ الذى يمتد بين مواقع المرائب وبين مباني الحظائر الجمركية . ويبلغ طول الرصيف الثانى على هذا الجانب أيضا ٥٠٠ قدم ، وبه مرابط واحد يحمل رقم ٩ ويمكنه استقبال سفينة واحدة كبيرة فى غاطس يبلغ ٣٤ قدما . وقد ترسو السفن أحيانا إلى جوار صندل عائم يثبت إلى جانب هذا الرصيف ، إذا ما زاد الغاطس منها على ٣٤ قدما . أما الرصيف الثالث الذى يقع عند النهاية الشمالية ، وعلى مسافة ٢٠٠ ياردة من نهاية الرصيف الرئيسى فيبلغ طوله حوالى ٤٥٠ قدما ترسو إلى جواره سفينة واحدة فى عمق يصل إلى ٣٨ قدما . ولا تخدم عمليتي الشحن والتفريغ على المربط رقم ٩ ، رقم ١١ روافع إنما تستخدم السفن روافعها الخاصة فى عمليتي الشحن والتفريغ . والتحسينات فى الفترة الأخيرة من سنة ١٩٥٧ تشمل تجهيز رصيف فيما بين الرصيف الرئيسى ومجموعة المرائب الخمسة وبين رصيف رقم ٩ ويتسع لثلاثة مرابط على الأقل تحمل رقم ٦ ، ٧ ، ٨ .

ب - الرصيف الجنوبي :

يشغل هذا الرصيف جانبا من الذراع الأخرى للمرفأ الذى يقع على يسار السفينة الداخلة من عرض البحر . وتمثل هذه الذراع فى الواقع نهاية خور موج الذى يهبط من تلال البحر الأحمر فى الظهر ويقسم مدينة بورسودان كما يظهر فى الخريطة إلى قسمين . وقد استغل هذا الجانب منذ سنة ١٩٢٢ ميلادية حيث تم تنفيذ مشروع خاس بإنشاء رصيف طويل ، لاستقبال سفن الفحم



(شكل ٧) بورسودان
الأرصفة والمرائب ومواقع السكن

وزيت البترول والحمولات الخطرة القابلة للاشتعال أو سفن الملح • وروعي في تنسيق العمل واعداده تيسير عمليات الشحن والتفريغ دون تعريض أى جزء من المدينة الرئيسية أو الرصيف الشرقى ومخازن البضائع لخطر الحريق أو الاشتعال • وقد جهز المربطان رقم ١٧ ، ١٨ لخدمة سفن الفحم وطولهما معا ٩٠٨ أقدام ، وعمق الماء الى جوارها ٣١ قدما • وتقوم أربعة حمالات على خدمة شحن الفحم وتفريغه بطريقة آلية • والحمالة عبارة عن رافعة تتحرك على قضبان لمسافة ٨١٠ أقدام فيما وراء الرصيف الى مخازن الفحم لنقل ١٢٠ طنا في الساعة • أما المربط رقم ١٥ فيبلغ طوله ٥٣٠ قدما ، وعمق الماء الى جواره ٣٣ قدما • وهو مخصص لرسو سفن الملح وسفن الحمولات الخطيرة كالذخيرة والمفرقات • أما المربط رقم ١٦ فلا يتجاوز طوله أكثر من ١٨٠ قدما ، وتستخدمه سفن البترول والشحنات السائلة وعلى جانبه تجهيزات خاصة بنقل النفط ودفعه الى مستودعات الشركات التى بنيت على مسافات قليلة في ظهر الرصيف • وتخدم مواصلة من سكة الحديد هذا الرصيف أيضا ، وتصل اليه من الخط الرئيسى حيث تتفرع قبيل الوصول الى محطة بورسودان بحوالى نصف ميل ، وتخترق هذه المواصلة المدينة في أطرافها الغربية وتعبر خور موح الى الميناء الجنوبى •

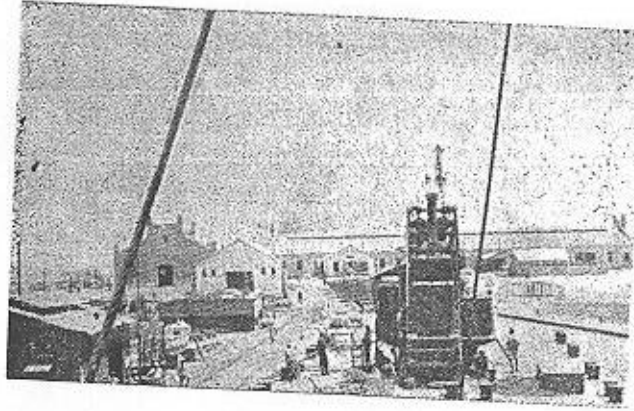
ج - الرصيف الغربى :

يشغل الرصيف الجانب المواجه لمربط رقم ٩ ومربط رقم ١١ على الذراع الرئيسية ، بحيث تقع مباني المدينة ومصالح الحكومة بها في ظهره مباشرة • وهذا الرصيف لا يتجاوز طوله ١٥٠ قدما ، ولا يزداد العمق الى جواره على ١٦ قدما • ومع ذلك فان امتدادا طويلا لا يصل عمق الماء الى جواره الا الى سب أقدام فقط • وتستخدم سفن الميناء وخدمة الملاحة التابعة لمكتب الميناء هذا الرصيف • وهو ملائم لها تماما ، لأنها كلها من السفن الصغيرة بالإضافة الى مجموعة من القاطرات أو من الجرافات عددها ست ، وكراكة واحدة وأربع روافع على الصنادل • ومكتب الميناء أيضا حوالى ٢٦ صندلا لخدمة الشحن والتفريغ من السفن التى ترسو على المخطاف في قلب المرفأ ، بعيدا عن الأرصفة والمرابط في حالة ازدحام الميناء بالحركة والنشاط •

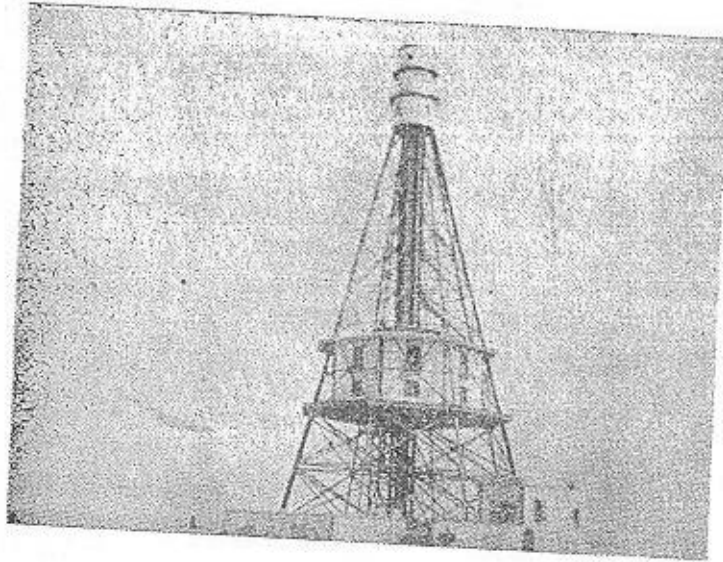
وفي المرفأ ما يشبه الحوض ولكنه صغير ومحدود القيمة • وهو في واقع الأمر مجرد ورش تعمل على تجهيز بعض قطع الغيار للسفن ، وتلبية احتياجاتها للإصلاح ، بالإضافة الى العناية بسفن الميناء الخاصة وبناء الصنادل وصنادل الحواجز وتجميع أجزائها • فهو اذن ليس حوضا جافا أو عائما انما عبارة عن أربعة مزالق (زلاقات) تعمل بطريقة آلية ، وتهبط على عجل على قضبان في وضع مائل ، حتى تصبح عند القاع فتدخل عليها السفينة - أو الصندل - ثم تربط اليها بقوة ، ثم تسحب للبر للمعالجة من أى عطب في قاعها أو في الجزء الغاطس منها • وتخدم الزلاقة رقم ١٠ سفن القاطرات وكل السفن التى لا تتجاوز حولتها ٥٠٠ طن ، أما الثانية فلا تتجاوز حولتها ٢٠٠ طن وتستخدم لصيانة الصنادل وتركيبها • أما رقم ٣ ، ٤ فهى زلاقات (عربات) صغيرة تستخدم لإصلاح القوارب والنشات •

حركة الملاحة من وإلى الأرصفة والمرابط :

لا يمكن للسفن أن تقترب من عرض البحر أو أن تخرج من الميناء الا بحرص وحذر شديدين وفي طرق مرسومة حتى لا تتعرض لخطر الحواجز المرجانية البعيد منها والقريب • ويكون دخول السفن عادة من خلال الفتحة الملاحية بين حاجزى ونجت وتورثيت • وأفضل طريق لمرور السفينة هى أن تتجه بعد فنار سنجيتب مسافة ميلين ناحية الجنوب ، الى الفتحة الملاحية في اتجاه الغرب • والمفروض أن تقابلها في هذه المنطقة سفن الارشاد فتمر السفينة من الفتحة الملاحية الخارجية حتى تصل الى الفتحة الداخلية عند فم الميناء • والمفهوم أنها تقطع الطريق فيما بين هاتين الفتحتين في أعماق مناسبة لا علاقة لها بالنشاط المرجانى • ومع ذلك فلا بد من أن يكون هناك حرص وحذر شديدين حتى لا تتجنى السفينة أو تخرج عن الطريق المأمون الى القناة الضحلة فيما بين الحاجز المرجانى الخارجى والحاجز المرجانى الساحلى • وتنتشر في مدخل الميناء من الفتحة الخارجية الى الداخل الأنوار والفوانيس التى تحدد معالم الطريق وترشد السفن • وأهم تلك الأنوار فنار سنجيتب الذى أنشئ في سنة ١٨٩٧ على جزيرة مرجانية مغمورة ويبلغ ارتفاعه حوالى ١٦٥ قدما فوق مستوى سطح البحر • ويقع هذا الفنار على مسافة حوالى ١٤ ميلا بحريا من المرفأ • ويبعث شعاعا منفردا كل خمس ثوان في ساعات الليل ، ويظهر هذا الضوء من مسافة ١٩ ميلا على الأقل •



الحوض في بورسودان



فئار سنجنيب

أما الفوانيس التي ترشد السفن في القناة الملاحية الى الفتحة الداخلية ، فنذكر منها الفانوس على رأس حاجز الأمواج الخارجى المثبت على ارتفاع ٦٥ قدما عن سطح البحر . أما فانوس بورسودان الرئيسى فقد أقيم على أرض ترتفع حوالى ٦٣ قدما عن سطح البحر ، ويبلغ طوله ٧٢ قدما ، وهو مثبت على الطرف النهاى للحاجز الساحلى بحيث يبعد حوالى ميل وربع ميل جنوب شرق حاجز الأمواج الخارجى . ويوجد فانوس داما داما على ارتفاع ٢٦ قدما على الجانب الجنوبى الغربى من مدخل الميناء الداخلى وعلى مسافة ٢٢٠٠ ياردة جنوب شرق حاجز الأمواج . وثمة فانوس آخر على الجانب الشمالى الشرقى من مدخل الميناء الداخلى ارتفاعه ٢٦ قدما وعلى مسافة ٧٠٠ ياردة غرب حاجز الأمواج . أما المدخل الخارجى بين حاجزى ونجى وتوريت فيحدده فانوسان يضيئان تلقائيا مع الغروب . وفى قلب المرفأ ذاته أنوار منها نور أو فانوس يقع على رصيف رقم ٩ ارتفاعه ٢٨ قدما ، كما يوجد فانوس آخر خلف صهريجى المياه على رصيف الرئيسى طوله ١٠١ قدما . وفى قلب المدينة ذاتها برجان كبيران فى قمة كل برج منهما فانوس يضىء . ويقع الفانوس الأمامى على البرج العالى المجاور لفندق البحر الأحمر ، والذى يبلغ ارتفاعه ١١٣ قدما ويبعد بمسافة ٢٢٠٠ ياردة شمال غرب الفانوس على رأس الرصيف الواقع على الجانب الغربى للمدخل ، أما الفانوس على البرج الثانى فيقع الى جوار المسجد الكبير ، ويبلغ ارتفاعه ١٥٧ قدما . ويخدم هذان الفانوسان على البرجين العالين السفن عندما تقترب ، بحيث يضبط ربان السفينة مقدم سفينته (البروة) فى خط مستقيم تماما مع الضوءين اللذين تكون فتحة المدخل على امتدادهما . فيدخل فى سلام وأمن تامين .

ارتباط بورسودان بظهيرها :

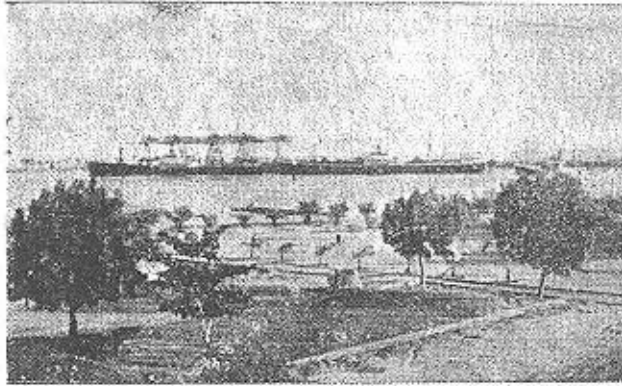
وكان طبيعيا بعد أن جهزت الأصفة والمرابط أن توضع الخطط بشأن الربط بين موقعها وبين مناطق الظهير التى تقوم على تصريف انتاجها . وجدير بالذكر أن العمل فى خط سكة حديد سواكن - عطبرة كان قد انتهى قبيل وقت قصير من تشغيل ميناء بورسودان ووصول السفن اليه ، فسهل ذلك الأمر كثيرا . وقد اختيرت نقطة على الخط الحديدى عند محطة سلوم لممر سكة الحديد الى بورسودان . وقد امتد الخط الحديدى فعلا عن طريق خور توتالى الى أبو ومنها الى كمبسنا بطريق خور أكوات الى بورسودان . وكان تحقيق هذه الخدمة مجديا ، لأنه

ربط فيما بينها وبين الأقاليم النيلية ومناطق الانتاج فيما حول النيل . ومع ذلك فلم يؤد امتداد هذا الخط كل الخدمات المطلوبة لخدمة التجارة السودانية خصوصا بعدما وضعت السياسة المتعلقة بالتوسع في الانتاج الزراعى في دلتا القاش . عندئذ كان لابد من ربط هذه الدلتا وحقول القطن فيها بخط سكة حديد عظيمة - بورسودان واختيرت النقطة على الخط عند الميل ١٧٥ من عطبرة لمد هذه المواصله في قلب أوطان الهدندوة . وقد مدت فعلا في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ . وباتت بورسودان منذ ذلك التاريخ على اتصال وثيق بسكة الحديد بمناطق الانتاج وكل الأجزاء التي تمر بها ، الأمر الذي حقق لها كل الأسباب التي تدعو الى قيامها بوظيفتها كاملة في خدمة التجارة السودانية (١) .

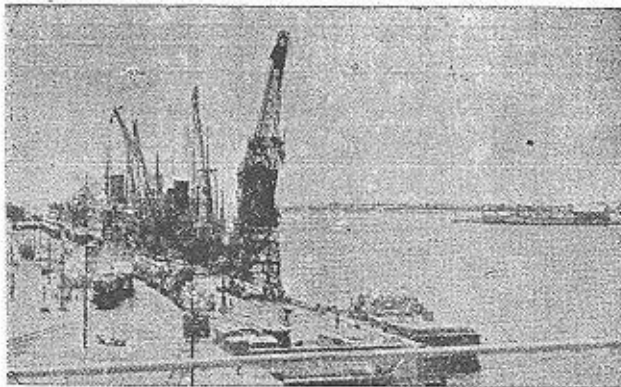
التطور العمراني ومشاكله :

نود أن نشير أولا الى أن سير العمل في اعداد وتجهيز الأرصفة قام على اكتاف ثلاث فرق من قوات الجيش المصرى بقيادة اليوزباشى محمد يوسف . وقد وصلت هذه الفرق الى الموقع من بزبر الى سواكن بالطريق البرى العادى ثم اتجهت بحرا الى مرسى الشيخ برغوت . وكان الهدف الآخر بعد اعداد المرفأ هو بناء المدينة أو تخطيطها بشكل يليق بمركزها كعاصمة لمديرية البحر الأحمر آنذاك . وقد صادفت العمليات الأولى للبناء والتعمير صعوبات جمة تربت على عدم توفر الجير والطفل وبعض مواد البناء الأخرى . واستمر العمل سنوات عديدة متوالية ، وضعت فيها بعض المباني الهامة التي خصصت لبعض مصالح الحكومة الخاصة ، التي لها علاقة بخدمة الميناء . ولعل أهم ما يلفت النظر هو سيطرة الحكومة على كل مظاهر التطور العمرانى الخاص بالطريق غير مباشر ، وذلك حتى يتطور النظام العام للمباني في المدينة ويخضع امتدادها وفقا للخطة

(١) الخطوط الحديدية في السودان مفردة . ويعتمدون على خطوط التخزين في بعض المحطات لتعوير القطارات في الاتجاهات المضادة .



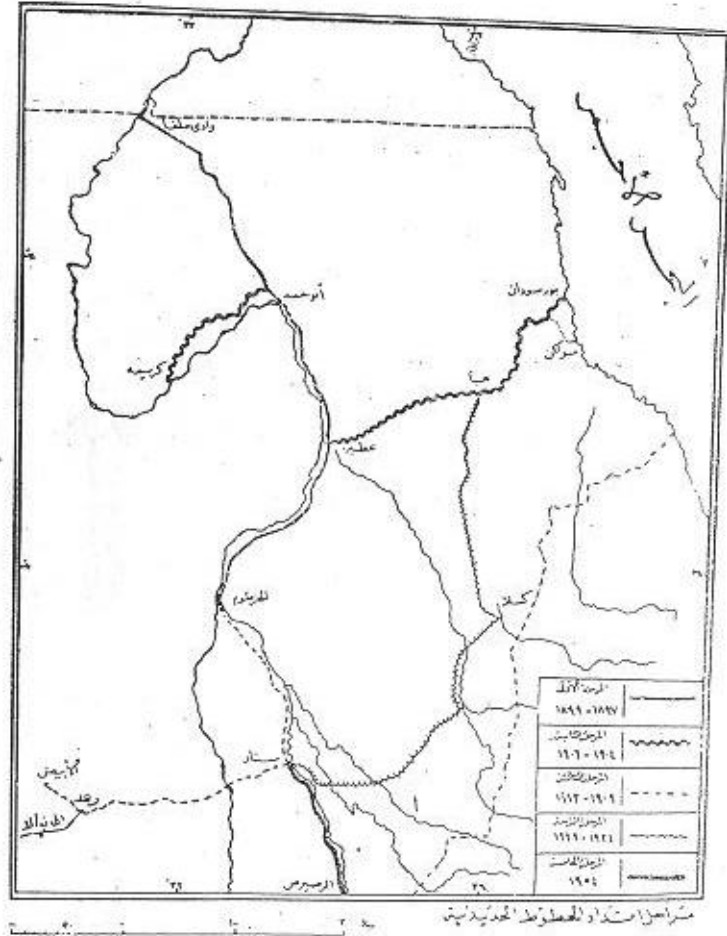
الرصيف الجنوبي ومحلات تفريغ الفحم من بعيد



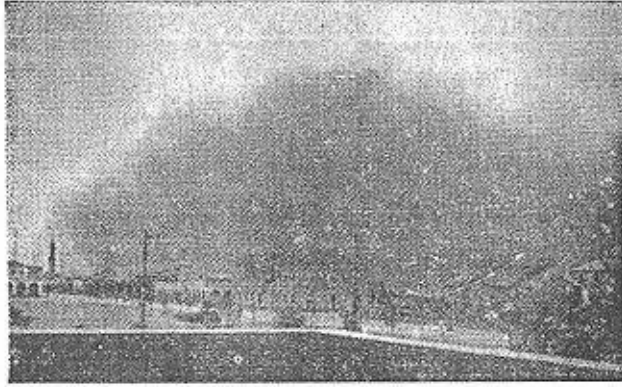
الرصيف الرئيسى (الشرقى)

المرسومة . وتكاد تتحكم السياسة الحكومية في تقدم التطور من حيث الامتداد والارتفاع . ويمكن أن نفهم ذلك على ضوء علمنا بأن أراضي بورسودان ملك خاص للحكومة ، وعلى أساس أنها لم تعترف بملكية خاصة للأفراد أو للقبائل في الفترة السابقة لقيام بورسودان . ويعنى ذلك أن سياسة الحكومة قد تبلورت منذ البداية حول نظام الحكم .

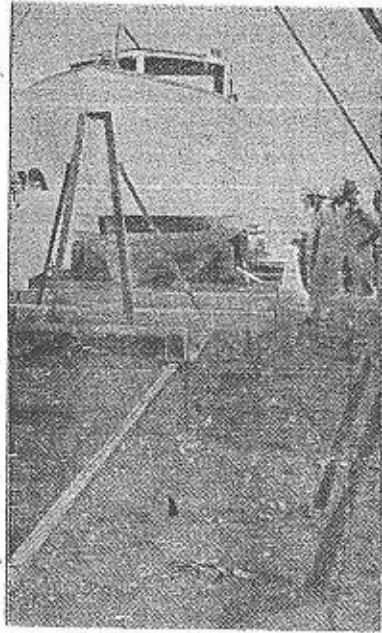
وقام تخطيط المدينة على أساس تقسيم الأراضي في الظهير المباشر فيما وراء المرفأ الى أحياء متعددة . وتختلف قيمة كل حى من تلك الأحياء من حيث الموقع والامتداد والمسافة التي تفصل بينه وبين المرفأ . وكان الخشب المادة الأساسية لبناء المساكن ، عندما اختيرت مواقع الميناء لأول مرة . ولم يكن فيها حتى الحرب العالمية الأولى بناء من حجر ، اللهم الا المباني التي أسستها الحكومة لبعض مصالح الحكومة كمحطة سكة الحديد والتكنات وفندق البحر الأحمر والمستشفى . وكانت المساكن الخشبية تبنى عادة على قوائم خشبية لكن ترتفع عن مستوى سطح الأرض . واتجهت السياسة بعد انقضاء سنوات الحرب العالمية الثانية الى احلال الأحجار الجيرية والمرجانية الصلبة محل الخشب في بناء المنازل الخاصة ومصالح الحكومة ومبانيها . وقد استغلت بعض المحاجر للحصول على هذه الأحجار وكانت الأحياء المشرفة على المرفأ مباشرة أول أجزاء المدينة التي ظهرت فيها المنازل الحجرية . ووضعت الخطة لاستمرار عملية البناء واقامة المنازل الحجرية والزحف من حى الى حى وفق خطة موضوعة يشرف عليها المجلس البلدى بالمدينة . وباتت بورسودان اليوم مدينة جميلة تضم منازل ارتفعت الى أكثر من طابق واحد . وجدير بالذكر أن تعليمات قسم هندسة المدينة لا تسمح بارتفاع المنازل الى أكثر من طابقين بصفة عامة . ويفهم ذلك التحديد على ضوء علمنا بعاملين ، هما عامل الحرارة ونظام توزيع المياه . ويذكر المهندسون أن قسوة المناخ ولا سيما في شهور الصيف تحتم عدم الارتفاع بالمباني ، كما تحتم ترك فراغ كبير بين كل بناء وآخر ، حتى لا تمنع الهواء عن بعضها البعض . ويفهم العامل الثاني على أساس أن توزيع المياه يتم من صهاريج على ارتفاع معين بطريقة الضغط العادى فلا يسمح بارتفاع المياه الى أكثر من الطابق الثاني . ومهما يكن من أمر فان هندسة البناء فيها جمال وذوق ممتاز ، وفيها صفات البساطة والجدائة أيضا . أما تخطيط الشوارع فيظهر أنه مرسوم بحيث تكون مستقيمة وتتجمع كلها في قلب المدينة ، الذى تتركز فيه حركة التسويق والتجارة والمرافق الأساسية الحيوية للسكان . وحرصت حكومة السودان بعد



(شكل ٨) الخطوط الحديدية فيما بين بورسودان ومناطق الانتاج السودانية على النيل



بورشودان في العاصفة (الهبوب)

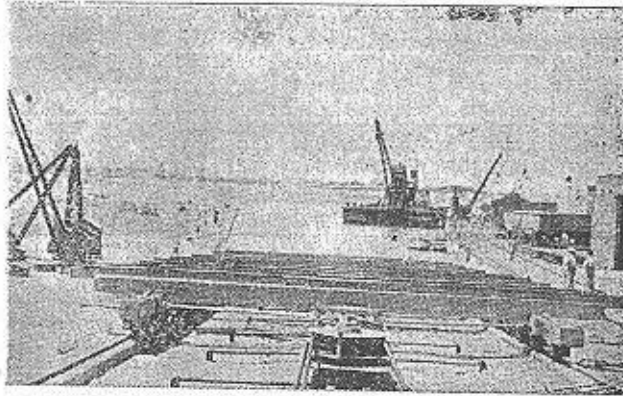


لنش على العربة رقم ٤

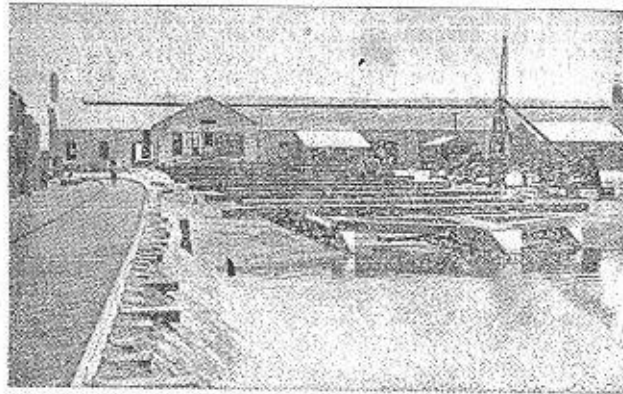
الاستقلال على تطوير المدينة وبذل المزيد من العناية باحتياجات السكان وحل بعض المشاكل التي كانت تبدو في شكل كابوس مخيف يهدد المدينة وسكانها . ومع ذلك فان حكومة الحكم الثنائي كانت قد وضعت الحل لأخطر مشكلة كانت تهدد كيان الميناء وقيمتها ، ونعني بها مشكلة الماء العذب . وقد لقيت هذه المشكلة دراسات مستفيضة في كل المناطق المحيطة على يد خبراء ممتازين من سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩٢٢ . وانتهى البحث الى ضرورة الاعتماد على مياه تحملها أنابيب من خور أربعاء لمجابهة الاحتياجات المتزايدة من سنة الى أخرى . وكان من الضروري مد الأنابيب في مسافة تبلغ حوالي ٢٠ ميلا من نقطة ترتفع حوالي ٣٥٠ قدما فوق مستوى سطح البحر . واستغرق العمل فترة طويلة اطمانت بعدها بورشودان واطمان سكانها على احتياجاتهم من الماء العذب وكانت الاضافات والتحسينات تطرا من حين الى حين ، للحصول على مزيد من الماء كلما ازداد الطلب عليها . وأعدت الصهاريج والخزانات الأرضية في قلب المدينة وعلى الجانب الشرقي للمرفأ للتوزيع المباشر . وأصبحت بورشودان اليوم في مأمن من أى خطر يهدد مواردها من الماء العذب . وتحمل المياه الآن أنبوبتان قطر الأولى ٩ بوصات ، والثانية ١٢ بوصة من نقط مختارة في خور أربعاء حيث تختزن في الصهاريج والخزانات الأرضية والمعدة في مواقع مناسبة متفرقة في أنحاء المدينة .

سكان بورشودان :

ليس لدينا بيانات صحيحة عن سكان بورشودان منذ قيامها سوى أرقام تقديرية بحتة ، أعدها المديرون ورجال الحكومة من سنة ١٩٠٦ الى ١٩٥٤ ، ويعنى ذلك أنه لا يمكن أن نتبع تطور الزيادة وربطها بالزيادة الطبيعية أو بالهجرات التي تنتهى الى المدينة . ومع ذلك فليس ثمة شك في أن بورشودان التي تقع في قلب أوطان الأمراء تضم خليطا من السكان ، يتكون من هجرات السواكنية والجاليات الأجنبية التي كانت تعيش في سواكن كالهندوة والحضارة واليمنيين . ويبدو أن هجراتهم كانت على دفعات ، وفي هدوء تام تحت ضغط تحول الملاحه والتجارة تحولا مريعا الى الموقع الجديد . هذا بالإضافة الى هجرات تصل اليها من الأقاليم السودانية والمدن التي على النيل فيما وراء النيل غربا . ويصل سكانها اليوم حسب آخر احصاء الى حوالي ٤٧٥٦٢ نسمة ، وعدد



العربة رقم (١) في الحوض



العربة رقم (٢) في الحوض

الذكور منهم يصل الى ٦٠ ٪ . وهذه الظاهرة غريبة في حد ذاتها ولا يرتبط تفسيرها بازدياد المواليد من الذكور عن الإناث . ولكي نفسر تلك الظاهرة نذكر أن عدد الذكور يكون في السنوات الخمس الأولى عادة أقل من عدد الإناث وبشكل يتفق مع القاعدة العامة . أما فيما بعد السنوات الخمس يصبح عدد الذكور أكثر بكثير من عدد الإناث حيث يبلغ عدد الذكور حوالي ٢٥ ألف نسمة، وعدد الإناث ١٤ ألف نسمة . ويعني ذلك أيضا أن زيادة الذكور عن الإناث لا يمكن أن تكون طبيعية ، إنما هي في الواقع نتيجة للصفة التي تميزت بها حركة تعمير المدينة منذ قيامها . وتتلخص في استمرار وصول الهجرات والعناصر النشيطة في أفواج من المهاجرين من أنحاء السودان حيث يطيب لهم العمل . ولعل من الطريف هنا أن يصل المهاجرون من الرجال في الغالب فقط فرادى يعيشون فيها حتى يتحقق الكسب والاستقرار ، ومن ثم يستحضر المهاجر المستقر أسرته أو يتزوج . وهذه الظاهرة تبدو في مدن سودانية أخرى كعظيرة والخرطوم بحري حيث لا علاقة للسكان بحياة البدوة أو الزراعة ، إنما يصل المهاجرون للعمل في بعض الصناعات التحويلية أو البدائية أو للاستغلال بالتجارة ، أو ممارسة أي عمل آخر من أعمال المدن .

ومما ملاحظة ثانية هامة ، وهي أن تفاصيل الإحصاء العام تبين أن هناك اتجاها لتخصيص بعض الأحياء في المدينة لبعض السكان الذين ينتمون لأصل واحد - ديم عرب ، ديم فلاته ، وغيرها - ويعني ذلك أن سكان بورسودان ليسوا كلهم من البجاة الذين يعيشون في الظهير المباشر لها . وفيما يلي بيان إجمالي لتوزيع السكان حسب الجنسية أو القبيلة يفسر هذه الظاهرة ويوضحها : -

عرب ١٧٢٩٢ + بجاه ١٠١٦٦ + نوبيون ٦٦٧٨ + نوباويون ٨٨٣
نيلوتيون ٦٣٠ + نيلوحاميون ٢١٥ + سودانيون أصليون ١٩٤ + غربيون
(غير سودانيين) ١٥٣٨ + سودانيون من أصل أجنبي ٥١٧ + أجانب ٧٣٨٨

ويظهر من ذلك البيان أن البجاة لا يزيد نصيبهم على ٢٥ ٪ من سكان المدينة ، على حين أن النسبة الباقية من عناصر وسكان وافدين إليها من السودان أو من خارج السودان . ويتفق ذلك مع ما ذكرناه من أن البجاة يتفرون من حياة الاستقرار ، ويعشقون البادية ولا يحبون البحر أو التفاعل معه . وليس غريبا أن نقول إن ارتفاع عدد البجاة كان تحت ضغط ظروف معينة بعد سنة ١٩٣٧ ،

حيث دفعتهم الحكومة دفعا الى العمل في الميناء والاشتغال بخدمة الشحن والتفريغ . ومع ذلك فهم يعيشون وقلوبهم معلقة بأوطانهم فيما وراء التلال وقطعان الابل التي يحملون بها . وهكذا تحيا بوردسودان على خدمة البحر وتعيش على انتاج وخدمة انتاج مناطق بعيدة عنها بمسافات تزيد على بضعة مئات من الأميال . ولا يمكن للباحث أن يتصور أسوأ من تلك الظروف التي تعتمد فيها مدينة على مواد غذائية تصل اليها عبر مسافات طويلة للغاية بانتظام لأن انقطاع وصول تلك المنتجات يهدد احتياجات السكان ويعرضها للخطر .

بوردسودان في خدمة الملاحة والتجارة السودانية :

لعلنا لا نجافي الحقيقة اذا ماذكرنا أن سياسة الانتاج والتسويق والتجارة التي طبقت في السودان ، كانت من وضع واخراج أولئك الذين عملوا على خلق غلات جديدة مفروض فيها أن ترفع المقدرة الشرائية للسودان ، من أجل الاقبال على استهلاك سلع ومنتجات من بريطانيا . وقلنا من قبل ان خلق بوردسودان وتجهيزها كان مرتبطا بتلك الأفكار ، بل ان البعض يضعها في اطار واحد مع الخطط التي وجهت السياسة الاقتصادية للسودان . والمفهوم أن عصب تلك السياسة كان يتمثل في وضع مساحات كبيرة من الأراضي السودانية الخصبة على جانبي النهر وروافده في خدمة انتاج القطن . وكانت المساحات تزداد من موسم الى موسم وفقا لخطة التطوير وتوفير المياه وتنظيم الري الصناعي أو الري بالطلب . ويمكن للباحث على ضوء الفهم الأصيل لصفة التطوير وخطته أن يصل الى نتائج أصيلة تبرز قيمة بوردسودان في خدمة ذلك التوسع وأثر ذلك النشاط في حركة الملاحة ومرور التجارة الخارجية الى فترات ومراحل تتفق مع التغييرات التي كانت تطرأ على مقومات الانتاج السوداني وخاصة فيما يتعلق بزيادة مساحة القطن .

١ - المرحلة الأولى من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩٢٤ .

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة الابتدائية في حياة بوردسودان أن الخطط الاقتصادية لم تكن قد وضعت بعد في حيز التنفيذ الا في أضيق الحدود . وكانت تبدو في صورة التجارب والأبحاث ، فلم ينفذ مشروع لانتاج القطن الا في حدود ضيقة تعتمد على الري من الطلبات في مناطق مبعثرة على النيل النوبي والنيل

الأزرق . ويضاف الى ذلك اتجاه الحكومة الى تنفيذ بعض مشروعات الانشاء والتعمير لانشاء خطوط سكك الحديد . وأسهم ذلك من ناحية في زيادة الحصيلة من الصمغ من كردفان من سنة الى أخرى ، كما أسهم في زيادة القوة الشرائية للدولة والأفراد والإقبال على الاستهلاك بصفة عامة . واستمرار هذه المرحلة - من ١٩٠٦ الى ١٩٢٤ - وكان على غير ارادة الحكومة اذ كانت الحرب العالمية الأولى وظروفها الاستثنائية مسئولة مسئولية مباشرة عن تعطيل الخطط الموضوعية . ونذكر على سبيل المثال توقف العمل في انشاء سد سنار بعدما أزمعت الحكومة تنفيذه في سنة ١٩١٣ (١) . ويمكن على ضوء تلك الظروف والاعتبارات التي سارت عليها سياسة التنمية الاقتصادية أن نتصور الزيادة الرتيبة التي كانت تسجلها السفن التي تزور بوردسودان ، والزيادة المطردة في حجم الوارد والصادر كما تظهر في الجدول التالي :

السنة	عدد السفن	حمولة الصادر طنا	حمولة الوارد طنا	الحمولة الكلية طنا	ملاحظات
١٩١٣	٢٥٦	٣٠٠٠٠	٥١٠٠٠	٨١٠٠٠	يرتبط الهبوط بحالة الحرب
١٩١٦	٣١٧	٥٨٣١٦	١٢٣٩٢٣	١٨٢١٣٩	واضطراب حالة
١٩١٩	٢٦٧	٤١٣٦٢	٧٦١٧٨	١٤٢١٩٠	المساحة والشحن
١٩٢٢	٤٥٢	١٠٩٠٢٦	١٤٩٩٨٠	٢٥٩٠٠٦	والتفريغ واضطراب التجارة
١٩٢٣	٦٠٩	١٢٨٨٤٢	٢٩٩١٥٢	٤٢٧٩٩٤	

٢ - المرحلة الثانية من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٣٨ :

هذه المرحلة خطيرة من وجهة النظر الاقتصادية لأن انتهاء العمل في سد سنار وتشغيله أدى الى مزيد من مساحات الأرض التي تزرع قطناً وزيادة كبيرة مماثلة في حجم التجارة الصادرة التي تمر بطريق بوردسودان الى الأسواق العالمية

(١) كان المشروع بناء قنطرة على النيل الأزرق عند سنار ، ولكن انخفاض مناسيب فيضان سنة ١٩١٣ الى حد خطير وقيام الحرب العالمية أدى الى تأجيل العمل من ناحية ، والاخذ بسياسة التخزين وبناء سد سنار .

والبريطانية خاصة . وباتت الميناء مزدحمة بالحركة وظهرت الحاجة الملحة لتطوير شكل الأرصفة وزيادة أطوالها لمجابهة العدد الكبير من السفن التي كانت تتزايد من سنة الى أخرى . وقد قفز عدد السفن من ٦٩٩ في سنة ١٩٢٤ الى أكثر من ألف سفينة في سنة ١٩٣٥ . ولعل من الطريف أن تتخلل هذه المرحلة سنوات أخرى ترتبت على الأزمة المالية العالمية من سنة ١٩٣٠ حقيقة أنها أزمة أدت الى انكماش في حجم التعامل وحجم كل من الصادرات والواردات وفقسا للسياسة التي وضعت لمواجهة الأزمة ، الا أنها كانت طارئة ولا تعبر عن اتجاه نحو استمرار العجز في عدد السفن التي تزور الميناء . وهذا هو ما قد حدث فعلا عندما انتهت سنوات الأزمة واستقرت الأحوال وعادت بورسودان من سنة ١٩٣٤ الى سابق عهدها من نشاط وحركة متزايدتين . وكان ذلك النشاط ممثلا في زيادة حجم الصادر لاستمرار الزيادة في انتاج القطن والتوسع في مساحته المنزرعة ، وزيادة في حجم الصادرات لتلبية احتياجات السكان . وجدير بالذكر أن حجم تلك البضائع بلغ في المتوسط خلال السنوات من ١٩٣٥ الى ١٩٣٧ أكثر من ٧٥٠.٠٠٠ طن وهو ضعف الرقم الذي سجل في عام ١٩٢٣ . وكادت تجارة السودان بطريق بورسودان تسجل رقما قياسيا في عام ١٩٣٩ ، لولا أن قامت الحرب العالمية الثانية في نهاية الصيف وبدء الخريف . ويذكر تقرير مصلحة الاقتصاد والتجارة - آنذاك - أن حركة التجارة في الثمانية شهور الأولى من سنة ١٩٣٩ كانت أكثر مما كانت عليه في أي مدة مماثلة في السنوات السابقة كلها .

٣ - المرحلة الثالثة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٦

كان طبيعيا أن تتأثر بورسودان من حيث كونها منفذا رئيسيا لتجارة السودان الخارجية بقيام الحرب العالمية الثانية ، واضطراب النقل البحري في البحر الأحمر وخاصة بعد أن دخلت إيطاليا الحرب دخولا سافرا . والمفهوم أن ذلك الاضطراب أدى الى انخفاض في عدد السفن العاملة في خدمة التجارة الدولية بصفة عامة ، نتيجة للقيود التي فرضت على النقل البحري في سبيل المجهود الحربي . ويمكن أن نتلمس صفات تلك المرحلة الخطيرة ، وما طرأ على مركز بورسودان على ضوء الجدول التالي من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٦ .

السنة	عدد السفن	حمولة الصادر طنا	حمولة الوارد طنا	الحمولة الكلية طنا
١٩٣٩	٩٢٢	٣٢٣٣٦٠	٣٨٠٣٥١	٧٠٣٧١١
١٩٤٠	٤٧٧	٢٧٩٧٢١	٢٧٧٦٧٩	٥٥٧٤٠٠
١٩٤١	٧٥٦	٣٣٢٨٧١	٦٨١٥٣٩	١٠١٤٤١٠
١٩٤٢	٥٨٢	٣٣٤٣٥٥	٦١٥٢٤٨	٩٤٩٦٠٣
١٩٤٣	٣١٨	٢٨٠٣٢١	٢٨٧٤١١	٥٦٧٨٣٢
١٩٤٤	٤٩٣	٣١٧٧٥٠	٢٧٢٣٥٨	٥٩٠١٠٨
١٩٤٥	٤٥٧	٢٢٨٨٩٢	٢٥٨٩٩٠	٤٨٧٨٨٢
١٩٤٦	٥١٦	٣٠١٠٦٦	٢٩٤٤٦٤	٥٩٥٥٣٠

وقبل التعليق على تلك الأرقام نشير الى أن السودان قد دخل في نظام الحصص للتصدير والاستيراد ، والذي يشرف عليه المركز البريطاني لشموس الشرق الأوسط وخضع لقيوده منذ سنة ١٩٤١ . ويعني ذلك خضوع كل حمولة من الوارد والصادر لاحتمالات توزيع الحصص والفراغ في السفن . أما فيما يتعلق بالواردات فكانت أرقامها قريبة من العادية اللهم الا في سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٢ التي دخلت فيها حمولات اضافية لتلبية احتياجات الجيوش المحاربة في الجبهة السودانية الأردنية الحبشية . أما فيما يتعلق بالصادرات فكان ثمة هبوط واضح في شحن القطن بالذات . وقد سجل الصادر من القطن أخطر هبوط له سنة ١٩٤٣ . ومع ذلك فإن وصول القطن كان مستمرا الى بورسودان بكميات كبيرة لا تنكافأ مع حالة التصدير والفراغ في السفن . ولم ينقذ الموقف الاتعاقد الحكومة البريطانية على شراء كل محصول القطن من موسم ٤٣/٤٢ . وتم بعد ذلك وخلال سنة ١٩٤٤ تصدير كل المخزون من القطن من محاصيل المواسم السابقة . وكانت نهاية الحرب نذيرا بعودة الحركة في الميناء وحركة الشحن والتفريغ الى مجراها الطبيعي ، التي تتناسب مع صفة الانتاج السوداني والتوسع فيه واستقرار الأحوال في الملاحة في البحر الأحمر والعلم .

٤ - المرحلة الرابعة من سنة ١٩٤٧ :

إذا كان ثمة ما يميز تلك المرحلة فهو عودة السودان الى تخطيط سياسة تطوير اقتصادياته وانتاجه من جديد . وشمل ذلك التخطيط مشروعات للسنوات الخمس من سنة ١٩٤٦ الى ١٩٥١ ، ومن ١٩٥١ الى ١٩٥٦ وكان من

قائمة المراجع

أولا - المراجع العربية :

- ١ - ابن بطوطة - مهذب تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار القاهرة ١٩٣٤
- ٢ - ابن حوقل - كتاب صورة الأرض ليدن ١٩٣٩
- ٣ - ابراهيم نصحي - مصر في عهد البطالة - جزآن القاهرة ١٩٤٦
- ٤ - الحمداني - صفة جزيرة العرب لندن ١٨٨٤
- ٥ - المقرئ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار نشرة فيبب المعهد الفرنسي للآثار
- ٦ - شاطر بوصيلي - معالم تاريخ السودان وادي النيل القاهرة ١٩٥٥
- ٧ - صلاح الدين الشامي - التوجيه البحري للسودان - رسالة دكتوراه لم تنشر
- ٨ - صلاح الدين الشامي - بورسودان ميناء السودان الحديث القاهرة ١٩٥٨
- ٩ - صلاح الدين الشامي - المواصلات والتطور الاقتصادي في السودان القاهرة ١٩٥٩
- ١٠ - عباس عمار - المدخل الشرقي لمصر القاهرة ١٩٤٦
- ١١ - محمد عوض محمد - السودان الشمالي القاهرة ١٩٥٢
- ١٢ - محمد عوض محمد - السودان ووادي النيل القاهرة ١٩٥٢
- ١٣ - محمد فؤاد شكرى - الحكم المصرى في السودان القاهرة ١٩٤٩
- ١٤ - محمد فؤاد شكرى - مصر والسيادة على السودان القاهرة ١٩٤٦
- ١٥ - محمد محمود الصياد - اقتصاديات السودان القاهرة ١٩٥٥

شأنهما زيادة المساحات المنزرعة قطناً ، ووضع أرض المناقل - مساحتها حوالى ٨٠٠٠٠٠ فدان - تحت المرى الصناعى لإنتاج القطن اعتباراً من سنة ١٩٥٧ (١) وكان ذلك مدعاة لزيادة حجم التجارة السودانية فى الصادرات والواردات وزيادة الضغط على بورسودان . وكان من بين الخطط التى وضعت موضع التنفيذ تطوير الميناء وزيادة أطوال الأرصفة لجلبها تلك الزيادة المتوالية من عام الى عام وليس ثمة شك فى أن الضغط على الميناء ومرافق الميناء سوف يتطلب فى أقرب فرصة زيادة الاستعدادات فى وسائل النقل والمواصلات التى تربط بينه وبين قلب السودان ، وخاصة بعد سنة ١٩٦١ عندما تزرع ثلث مساحة المنساقلى قطناً ، وترتفع مساحة الأرض المنزرعة قطناً فى السودان الى رقم يبلغ أكثر من ٧٥٠٠٠٠ فدان .

وصفوة القول أن بورسودان فى ظل كل الظروف وكل الاعتبارات تحمل وحدها العبء الأكبر من حيث خدمة التجارة السودانية الخارجية . وقد يصل نصيبها من تلك التجارة الى أكثر من ٩٠٪ بالنسبة للصادرات والواردات . ولعل الوقت الملائم للبحث عن موقع لخلق وإنشاء ميناء آخر قد حان . وليس أفضل - كما قلت - من البحث فى شأن احياء سواكن وتخصيص مرفئها الهادى الجميل لرسو السفو الصغيرة نسبيا التى تلائمها الأعماق فيما حول جزيرة سواكن .

(١) تم العمل فى امتداد المناقل على أربع مراحل . وقد أعدت أرض المناقل البالغ مساحتها ٨٠٠٠٠٠ فدان لزراعة القطن الطويل التيلة . ويؤدى ذلك بالنال الى انتاج حوالى ١٢ مليون قنطار .

- 15 — Douan, G. : Histoire Du Regne Du Khedive Ismail
Tome III. 2eme. et 3eme partie. Le Gaire,
1936.
- 16 — Fleming. G. J. : Tokar. S. N. R. 1920.
- 17 — Gliichen, C. : the Anglo-Egyptian Sudan (Tow Volu-
mes). London. 1905.
- 18 — Grabham, G. W. : The Physical Setting. F. W. 1935.
- 19 — Gregory, J. W. : The Great Rift Valley & Geology of
East Africa, London. 1921.
- 20 -- Gregory, J. W. : The Great Rift valley. G. J. 1920.
- 21 — Hamilton, J. A. : The Anglo-Egyptian Sudan from Within.
London. 1935.
- 22 — Heathly, J. J. P. : The Port of the Upper Nile (Aqiq) in
Relation to the Highways of Foreign
Trade. Scot G. M. 1895.
- 23 — Hebbert. H. E. : El-Rih, A Red Sea Island. S. N. R.
1935.
- 24 — Hohler, T. B. : Trade of Port-Sudan for the year 1906.
London. 1906
- 25 — Hume, W. F. : The Relation of the Northern Red Sea
and its Accosiated Gulf Areas to the
Rift Valley, G. J. 1921.
- 26 — Jackson, H. C. : Tooth of Fire. Oxford. 1911.
27. Jouguet, P. : Mecdonain Imperialism and the Hellen-
ization of the East. (English transla-
tion.) Paris 1926.
- 28 — Junker, W. : Travels in Africa. London. 1890.

- 1 — Ball, J. : Contribution to The Geography of
Egypt. Cairo. 1939.
- 2 — Brueo, J. : Travels to Discover the Source of the
Nile. (Vol. I). Edimburgh. 1790.
- 3 — British Admiralty : Red Sea & Culf of Aden Pilot. London.
1944.
- 4 — Burkhardt, J. L. : Travels in Nubia London. 1819.
- 5 — Bloss, J. F. E : The Story of Suakin. S N. R 1939—37.
- 6 — Buist, G. : On the Physical Geography of the Red
Sea. G. J. 1857.
- 7 — Ghsrleswerth, N. P : Trade Routes & Commerce of the Ro-
man Empire. Cambridge. 1924.
- 8 — Cooke, B. : The Red Sea coast in 1540. S. N. R.
1933.
- 9 — Crossland, C. : Desert & Water Gardens of the Red
Sea. Cambridge. 1913.
- 10 — Crowford, O. G. S : The Fung Kingdom of Sennar. Glouse-
cter 1951.
- 11 — Crowfoot, J. W. : Old Sites in The Butana, S. N. R. 1922
- 12 — Crowfoot, J. W. : Some Red Sea Ports in the Anglo-Egyptian
Sudan. G, J. 1911.
- 13 — Davis, R. : Economics & Trade. F. W. 1035.
- 14 — D'Anville, :Memoires Sur L'Egypte Anciene e
Moderno. Paris. 1769.

- 43 — Morgan, F. W. : Ports & Harbours. London. 1952.
- 44 — Navile, E. : Le Commerce de L'Ancienne Egypte Avec Les Nations Voisines. Geneve. 1911.
- 45 — Newbold, D. : The Crusades In the Red Sea and the Sudan. S. N. R. 1945.
- 46 — Paul, A. : Aidhab. S. N. R. 1955.
- 47 — Paul, A. : A History of the Beja Tribes of The Sudan. Cambridge. 1954.
- 48 — Parkins, M. : Life In abyssinia. Vol I. London 1853.
- 49 — Parsons, C. S. : The Eastren Sudan. R. Arti. Institute. April 1899.
- 50 — Rawbinson, G. : History of Ancient Egypt. London. 1881.
- 51 — Reisner, G. A. : Outline of the history of the Sudan. S. N. R. 1918.
- 52 — Sayyad, M. M. : The Anglo-Egyptian Sudan. (a study on Economic Geography.)
- 53 — Sandes, E. W. : The Royal Engineers in Egypt and The Sudan. Chatham. 1937.
- 54 — Schoff, W. : The Periplus of the Erythrean Sea. New York. 1912.
- 55 — Schater, B. A. : The Greek Influence in the Blue Nile Valley. Khartoum. 1945.
- 56 — Sharpe, S. : History of Egypt from the Earliest Times Till the Conquest of Arabs. London. 1859.

- 29 — Kammerer, A. : La Mer Rouge, L'Abyssinie, et L'Arabie Depuis l'Antiquite. Vol. I et II. Le Caire. 1929.
- 30 — Kammerer, A. : Essai Sur Le Histoire Antique D'Abyssinie. Paris. 1926.
- 31 — Kammerer, A. : Le Routier De Don Joan De Castro. Paris. 1929.
- 32 — Kammerer, A. : Le Mer Rouge A Travers Les Ages. Paris. 1925.
- 33 — Leyden, J. : Historical Account of Discoveries and Travels in Africa. (Two Volumes). London. 1817.
- 34 — Lombard, G. : Le Port de Suakin L'Exploration, Tome XV. 8 Fev. 1883.
- 35 — Martin, P. F. : The Sudan in Evolution. London. 1921.
- 36 — Mac Crindle J. W. : The Commerce and Navigation of the Erythrean Sea. London. 1879.
- 37 — Mac Micheal, H. : The Anglo-Egyptian Sudan. London. 1939.
- 38 — Mac Micheal, H. : A History of the Arabs in the Sudan Vol. I. 1922.
- 39 — Maspero, G. : The Dawn of Civilization. (Third Edition). London. 1896.
- 40 — Maspero, G. : The Struggle of Nations. London. 1899.
- 41 — Muir, W. : The Memphite or Slave Dynasty of Egypt. London. 1896.
- 42 — Murray, G. W. : Sons of Ismail. London. 1935.

محتويات الكتاب

١	تصدير
٢١- ٣	تمهيد
٤٢- ٢٣	الفصل الأول - الموانئ البطلمية على الساحل السودانى
٥٩- ٤٣	الفصل الثانى - موانئ الساحل السودانى والتجارة الخارجية فى عهد دولتى مروي وأكسوم
٧٦- ٦١	الفصل الثالث - باضع العربية فى خدمة التجارة السودانية
٩٦- ٧٧	الفصل الرابع - عيذاب وخدمة التجارة السودانية
١١٢- ٩٧	الفصل الخامس - سواكن الميناء العربى السودانى
١٢٠-١١٥	الفصل السادس - سواكن الميناء العثمانى السودانى
١٥٢-١٣١	الفصل السابع - سواكن الميناء المصرى السودانى
١٧٠-١٥٣	الفصل الثامن - اضمحلال سواكن وتدهور قيمتها
١٩٢-١٧١	الفصل التاسع - بورسودان ميناء السودان الحديث
١٩٨-١٩٣	قائمة المراجع العربية والافرنجية

- 5b — Shukry, M. F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan. Cairo. 1937.
- 58 — Schweinfurth, G. : The Future of the Sudan. Pall Mall Gazette 18 April 1884.
- 59 — Sudan Govt. : Sudan Almanac Khartoum.
- 60 — " " : Sudan Foreign Trade Report. Khartoum
- 61 — Sudan Rialway : Port Authority-Port Sudan. Athara 1937.
- 62 — Tothill, : Agriculture in the Sudan. London 1948.
- 63 — Theodore Bent. : The Ancient trade Routes Across Ethiopia. G. J. 1893.
- 64 — Trimingham, : Islam in the Sudan. 1949.
- 65 — Trimingham, : Islam in Ethiopia 1951.
- 66 — Wallis B., E. A. : The Egyptian Sudan. (Tow Volumes). London 1907.
- 67 — Warmington, E. H. : The Commerce Between the Roman Empire & India. Cambridge. 1928.
- 68 — Wainwright, G.A. : Early Foreign Trade in East Africa. Man. no 161. 1947.
- 69 — Valantia, G, : Voyages and Travels to India Ceylon and Red Sea In the years 1802—1806. Vol. III. London. 1811.
- 70 — Vincent, B, : The Periplus of The Erythrean Sea. Vol. I and II. London 1800.